وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة زيان عاشور – الجلفة –
كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية

قسم: التاريخ والأثار
تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

انقلاب الجنرالات في الجزائر 1961م (الظروف والتداعيات)

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

من إعداد الطالبتين:

أم الخير نظور
نادية روابح

تحت إشراف أد:

أمحمد قرود

السنة الجامعية : 2026/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات نحمده سبحانه وتعالى على توفيقه لنا

لإتمام هذا العمل

ونتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذنا الفاضل الدكتور أمحمد قرود لقبوله

الاشراف على مذكرتنا،

وعلى توجيهاته القيمة ونصائحه السديدة التي يختتمها دائما بالدعاء بالتوفيق والسداد

" وفقكم الله" حفظه الله وبارك في علمه وعمله.

والشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على جهدهم في قراءة هذه الرسالة

وإلى كل اساتذة قسم التاريخ

إهداء

إلى من كان لها الفضل بعد الله في وصولي إلى هذه المرحلة،

إلى من علمتني الصبر والاجتهاد إلى التي كان دعاؤها سر نجاحي وتوفيقي

إلى رمز الحب والحنان أمي الحبيبة: أطال الله في عمرها.

إلى حبيبات قلبي وأنيسات أيامي حفظهن الله. الزهرة، قصيدة , حميدة

إلى الداعم المستمر زوجي الفاضل عيسى حفظه الله.

إلى أخوي العزيزين: محمد وبلال

إلى زينة حياتي وبهجتها ابني الغالي قرة عيني رعاه الله أحمد سراج الدين "

أم الخير نظور

إهـــداء

إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها

إليك. .. والدي العزيز حفظك الله

إلى إخوتي وأخواتي وكل العائلة الكريمة

إلى رفقاء الدرب وكل الأصدقاء

أهدي هذا العمل

نادية

قائمة المختصرات

اللغة العربية

الأصل	المختصر
الجزء	ج
الطبعة	ط
بدون تاريخ	د ت
صفحة	ص
صفحات متتالية	ص ص

اللغة الفرنسية

الأصل	المختصر
Page	P
opère cite dans le Texte	Op cit
Ibidem	Ibid
Agence Nationale d'Edition at de publicité	ANEP
Entreprise Nationale des Arts Graphiques	ENAG

مقدمة

هزت الثورة الجزائرية أركان النظام الاستعماري بقوتها، وصمودها، وتزايد انتشارها داخليا وخارجيا، وأدخلت فرنسا في اضطرابات سياسية وعسكرية عميقة، فأدت إلى سقوط متوال لحكومات الجمهورية الرابعة وعودة الجنرال شارل ديغول إلى الحكم على إثر انقلاب 13 ماي 1958.

في هذا السياق المتأزم، وكرد فعل مباشر على التحولات السياسية التي انتهجها الرئيس الفرنسي شارل ديغول خاصة بعد إعلانه مبدأ حق تقرير المصير للشعب الجزائري وصولاً إلى المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني أقدم أربعة من كبار جنرالات الجيش الفرنسي على محاولة انقلاب والإطاحة بالسلطة السياسية في فرنسا لفرض واقع يضمن بقاء الجزائر تحت السيادة الاستعمارية الفرنسية.

إشكالية الموضوع:

ما الظروف التي مهدت لانقلاب الجنرالات الفرنسية في الجزائر 22 أفريل 1961 ؟

وفيما تمثلت تداعياته ؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1 . ما هي أبرز العوامل التي دفعت الجنرالات لتنفيذ انقلاب أفريل 1961 ؟

2 . كيف تم تنظيم وتنفيذ هذا الانقلاب العسكري ؟

3 . فيما تمثلت انعكاساته على مسار استقلال الجزائر ؟

أسباب اختيار الموضوع: إن اختيارنا لمذكرة انقلاب الجنرالات في الجزائر 22 أفريل 1961 (الظروف والتداعيات) يرجع إلى عدة أسباب ذاتية وموضوعية تتمثل في:

الذاتية:

. الميول الشخصي لدراسته، ومحاولة الاطلاع على أهم أحداثه ووقائعه مع توضيح جميع تفاصيله.

. رغبتنا في التعرف أكثر على السياسة الاستعمارية الفرنسية في فترة حكم الجنرال شارل ديغول.

أسباب موضوعية:

. الموضوع ذو أهمية تاريخية بالنسبة لتاريخ الجزائر المعاصر والمرحلة الحاسمة 1958 . 1962 ورغبة لإظهار ذلك وانطلاقاً أن الموضوع يدرس أزمة داخلية بالنسبة للجانب الفرنسي أحدثتها قوة خارجية ألا وهي الثورة الجزائرية.

. التعرف على طبيعة الصراع بين السلطة المدنية السياسية والعسكرية داخل الحكومة الفرنسية.

. تسليط الضوء على نقطة هامة أثبتت عجز الاستعمار أمام قوة الثورة وانتصاراتها المتواصلة مع حتمية الاستقلال كنتيجة لذلك.

المنهج المتبع: ولدراسة موضوع بحثنا اتبعنا المنهج التاريخي الوصفي السردي من خلال وصفنا لأحداثه وتسلسلها من حيث الزمان والمكان وحسب ما يتطلبه، وإعطاء فهما شاملاً لتطورها.

المنهج التحليلي: الذي حاولنا من خلاله معرفة تحليل سير الأحداث وتطورها وتأثيرها ومحاولة الوصول إلى الحقيقة التاريخية.

خطة البحث: ونظرا لطبيعة إشكالية البحث حاولنا دراسته عن طريق التسلسل الكرونولوجي للأحداث عبر خطة تمثلت في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وملاحق.

الفصل الأول: بعنوان ظروف انقلاب الجنرالات في الجزائر 22 أفريل 1961 وفيه تعرضنا أولا إلى تمرد 13 ماي 1958 وعودة ديغول. ثانيا استراتيجية ديغول للقضاء على الثورة (1958 . 1962) والتي تضمنت مشروع قسنطينة 3 أكتوبر 1958 وسلم الشجعان 23 أكتوبر 1958 ومخطط شال، وتقرير المصير 16 سبتمبر 1959. أما ثالثا ردود الفعل اتجاه سياسة ديغول متمثلة في أسبوع الحواجز 23 جانفي إلى 1 فيفري 1961 واضراب ومظاهرات ديسمبر 1960.

الفصل الثاني بعنوان دوافع ومصير انقلاب الجنرالات أفريل 1961 وتناولنا أولا دوافع انقلاب الجنرالات الأربعة والمتمثلة في استفتاء جانفي 1961 والمفاوضات مع جبهة التحرير لوسارن 20 فيفري 1961 ونيوشاتيل 5 مارس 1961 وتصريح الجنرال ديغول 11 أفريل 1961. ثانيا

التحضير وسير الانقلاب متضمنا التخطيط والتحضير ثم سير أحداث الانقلاب. أما ثالثا فتناولنا فشل الانقلاب فتكلمنا عن أسباب فشل الانقلاب والإجراءات المتخذة ضده وردود الفعل عنه.

الفصل الثالث بعنوان تداعيات انقلاب 22 أفريل 1961 وتناولنا فيه أولا تشكل منظمة الجيش السري من خلال توضيح نشأة منظمة الجيش السري وأهدافها. ثانيا المفاوضات الجزائرية الفرنسية وموقف منظمة الجيش السري وذلك بتحديد مراحلها ومساعي منظمة الجيش السري لعرقلتها وانتهائها بتوقيع اتفاقيات إيفيان. وثالثا محاولات منظمة الجيش السري تعديل ومراجعة اتفاقيات إيفيان فتكلمنا عن نشاط منظمة الجيش السري وردود الفعل تجاه نشاطها وتفاوضها مع الهيئة التنفيذية للحكومة المؤقتة.

وأخيرا الخاتمة استعرضنا أهم النتائج التي توصلنا إليها كإجابة على التساؤلات التي طرحت سابقا.

كما ضم موضوع بحثنا مجموعة من الملاحق المهمة التي تكمل البحث وتدعمه علميا ومنهجيا.

أهم المصادر والمراجع المعتمدة:

أولا: المصادر

.مذكرات الأمل لشارل ديغول، ولكونها مترجمة إلى اللغة العربية والعودة إليها كان أكثر من ضرورة كونها تحمل وقائع تاريخية، وتحدث فيها عن حربه في الجزائر وخططه وباعتباره الفاعل الأساسي فيها واستفدنا منها كثيرا كمصدر أساسي ومهم للدراسة التي نحن بصددها.

.كتاب ملحمة الجزائر الجديدة لعمار قليل الذي بين لنا السياسة الفرنسية وتأثرها بالثورة الجزائرية.

.كتاب اتفاقيات إيفيان لمؤلفه بن يوسف بن خدة وهو مصدر كتب باللغة الفرنسية قام بترجمته إلى العربية الكاتب حسن زغدار، هذا الكتاب عالج وقائع المفاوضات التي جمعت بين الوفد الجزائري ووفد السلطات الفرنسية، وقد استفدنا منه الكثير خاصة في الفصل الثالث وانعكاسات الانقلاب موضوع البحث.

باللغة الفرنسية:

.Maurice Challe, Noter Révolte, Edition presses de la cité, paris, 1968

ثانيا: المراجع

اعتمدنا على جملة من المراجع القيمة

. عمار بوحوش وكتابه التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 أفادنا في انقلاب 13 ماي 1958، وفي مناورة تقرير المصير.

. صالح بلحاج وكتابه تاريخ الثورة الجزائرية الذي أفادنا كثيرا في تحليل الأحداث التاريخية وربط الأسباب بالنتائج.

. كتاب الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958 . 1962 سنوات الحسم والخلاص لرمضان بورغدة، ساعدنا كثيرا في معرفة سياسة الجنرال شارل ديغول تجاه القضية الجزائرية.

باللغة الفرنسية:

Stora Benjamin, Histoire de la guerre d'Algérie 1954 . 1962, Repérés, Editions la Découverte, paris, 2004.

نشير أن هناك دراسات سابقة استفدنا منها: سارة حداد انقلاب جنرالات فرنسا 21 أفريل 1961 وانعكاساته على الوضع في الجزائر وفرنسا (مشروع مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر)

<u>الصعوبات</u>:

نرى أن الموضوع يشوبه الكثير من التعقيد وتشابك الأحداث لذا فقد واجهتنا جملة من الصعوبات أثناء إنجازنا لهذا الموضوع ومن بينها:

. عدم التمكن من الوصول إلى المصادر التي تخدمه بكثير من الاثراء والمناقشة خاصة الدراسات العربية المتخصصة وما كتب قليل ومختصر الأمر الذي استوجب العودة إلى المادة العلمية باللغة الأجنبية والتي تتطلب وقتا أطول لترجمتها واستغلالها في البحث.

. تشابك الموضوع مع أحداث أخرى فدراسته لا يمكن عزلها عن بقية الأحداث مما تطلب الاحاطة بخلفية تاريخية واسعة لفهم الأحداث وتحليلها بصورة أدق.

. صعوبة الحصول على الوثائق الأرشيفية المتعلقة بالبحث وتحديدا تلك التي تخص اتصالات الجنرالات السرية مما يصعب الوصول إلى تفاصل تخطيط وتحضير الانقلاب.

الفصل الأول
ظروف انقلاب الجنرالات في الجزائر
22 أفريل 1961

أولا: تمرد 13 ماي 1958 وعودة ديغول

ثانيا: استراتيجية ديغول للقضاء على الثورة (1958 . 1962)

1 . مشروع قسنطينة 3 أكتوبر 1958

2 . سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958

3 . مخطط شال

4 . تقرير المصير 16 سبتمبر 1959

ثالثا: ردود الفعل اتجاه سياسة ديغول

1 . أسبوع الحواجز 23 جانفي . 1 فيفري 1960

2 . اضراب ومظاهرا ت ديسمبر 1960

أولا: تمرد 13 ماي 1958 وعودة ديغول

كانت الثورة الجزائرية بقوتها واستمرارها عاملا مباشرا في سقوط الحكومات الفرنسية المتتالية أمام عجزها عن القضاء عليها، على الرغم من السياسة القمعية التي كانت تطبقها على الشعب الجزائري، وهذا ما أدى إلى تفاقم الوضع في فرنسا، وتجسد ذلك في الاحتجاجات من طرف المعارضة الفرنسية لسياسة حكومتها[1].

وقد ذكرت صحيفة الحياة الفرنسية في 8 ماي 1958 عنوانا ضخما يعلن " نخبة الاقتصاد الفرنسي تندد بأزمة المؤسسات "[2]. لقد عبرت الأزمة الفرنسية الناتجة عن تردي الوضع في فرنسا سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي في تمرد المستوطنين الأوروبيين بمختلف الشرائح من طلاب وعمال وفلاحين ورأسماليين بالتعاون مع العسكريين المتطرفين في الإطاحة بالجمهورية الرابعة والاستنجاد بالجنرال ديغول[3] لإنقاذ الوضع السياسي المتردي داخل فرنسا[4]، دون أن ننسى الرأي العام العالمي على فرنسا.

---

[1] . زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954 . 1962، ط 1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 54.

[2] . محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط 1، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 1984، ص 85.

[3] . شارل ديغول : (1890 . 1970) ولد بمدينة ليل الفرنسية، من عائلة كاثوليكية ميسورة محافظة، تلقى تعليمه الأول في مدرسة يسوعية، والتحق عام 1908 بكلية سان سير العسكرية فتخرج منها برتبة ملازم ثاني، تدرج في مختلف الرتب حتى وصل رتبة جنرال، شارك في الحرب العالمية الثانية، أصبح أول رئيس للدولة الفرنسية بعد طرد الاحتلال الألماني منها في خريف 1944، واستقال في جانفي 1946، عاد من جديد على رأس الجمهورية الخامسة بعد تمرد 13 ماي 1958، وبقي فيها إلى غاية استقالته عام 1969، ترك مذكراته " الأمل "، بقي بعيدا عن الحياة السياسية إلى غاية وفاته. للمزيد ينظر إلى : عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 3، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، لبنان، 1999، ص 675.

[4] . رمضان بورغدة، عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان وتقرير المصير وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية، حوليات العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 2، جامعة قالمة، 2012، ص 302.

قد بدأت بوادر هذا التمرد والعصيان منذ مطلع عام 1958، وبذلت الحكومة الفرنسية جهدها للوقوف في وجه الداعين له من العسكريين والمدنيين تارة بإرضائهم وأخرى بتمييع خططهم كسبا للوقت[1].

سقطت حكومة فيليكس غايار[2] بتمرد الجيش الاستعماري في الجزائر بزعامة الجنرال صالان[3] وبتأييد المستوطنين الأوروبيين وجعل الكل يطالب بعودة الجنرال ديغول إلى الحكم على أمل أن ينقذ فرنسا من الانهيار والإفلاس المادي والمعنوي، ويضمن بقاء الجزائر فرنسية إلى الأبد، وبذلك انهارت وتحطمت الجمهورية الفرنسية الرابعة[4].

وبتاريخ 13 ماي 1958 قام الضباط الفرنسيون بالإعلان عن انقلاب عسكري في الجزائر وبقيادة الجنرالات[5] الذين حاولوا أن يظهروه في شكل انتصار سياسي كبير[6].

---

[1] . يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 2، ط 2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 228.

[2] . فيليكس غايار : ولد بباريس سنة 1919، تقلد عدة مناصب من بينها مفتش للمالية عام 1943، ثم مفوض عام للحكومة الفرنسية، كان عضوا في الحزب الراديكالي الاشتراكي، تولى رئاسة الحكومة الفرنسية بداية 6 نوفمبر 1957 إلى غاية سقوطها ماي 1958، وفي نفس السنة انتخب رئيسا للحزب الراديكالي. للمزيد ينظر إلى : محمد بن موسى، سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة الجزائرية 1956 . 1958، مجلة قضايا تاريخية، العدد 2، الجزائر، 2016، ص 190.

[3] . صالان : (1889 . 1984) تخرج من كلية سان سير العسكرية (1917 . 1918)، في 1940 عين على رأس الاستخبارات في وزارة المستعمرات، في سنة 1944 أصبح جنرالا، تولى عدة مهام عسكرية في الهند الصينية، في 8 نوفمبر 1956 تم إرساله إلى الجزائر وفي 15 نوفمبر 1956 تولى القيادة العامة للقوات الفرنسية في الجزائر، جمع الجنرال صالان بين السلطة العسكرية والسياسية كقائد أعلى للجيش ومندوب حكومي في الجزائر، لم يكن هدفه القضاء على الثورة فقط بل كان يهدف إلى سيطرة الجيش على الحياة السياسية الجزائرية، بعد أحداث 13 ماي 1958 أصبح من أقوى الشخصيات العسكرية والسياسية اليمينية تأثيرا، حيث كان من ضمن الجنرالات الأربعة الذين رتبوا عملية الانقلاب، غادر الجزائر في 19 ديسمبر لتولي المنصب الفخري كمفتش الدفاع الوطني، ثم نقل إلى باريس أين عين حاكما عسكريا على مدينة باريس إلى غاية 1960، وبعدها أقيل وأجبر على التقاعد، للمزيد ينظر إلى: الكيالي، مرجع سابق، ص 91 . 92.

[4] . بوعزيز، مرجع سابق، ص 233.

[5] . راؤول صالان، جاك ماسو، لاجيارد بدعم سياسي من جاك سوستيل. نفسه، ص 233.

[6] . جريدة المجاهد، العدد 40، الخميس 16 أفريل 1959، ص 8.

في بداية شهر جوان 1958 تسلم الجنرال ديغول رئاسة الوزارة، وتوجه إلى الجزائر في اليوم الخامس من نفس الشهر وقدم إلى الجيش الفرنسي تشكراته على الأعمال والجهود التخريبية التي يقوم بها وراح يساير الأوضاع في الجزائر بإصدار مجموعة من المشاريع التي مست مختلف الجوانب[1].

من الملاحظ أن عودة شارل ديغول إلى الحكم بداية جوان 1958 قد تمت بفضل قيادة الجيش الفرنسي والجالية الأوروبية بالجزائر الذين يعتبرون ديغول منقذا وحيدا لفرنسا ومصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية في الجزائر[2].

أدى انقلاب 13 ماي 1958 إلى ارتقاء الجنرال ديغول لسدة الحكم بفرنسا في ظل ظروف اقتصادية ومادية صعبة، ضف إلى ذلك هاجس الخوف من امتداد نطاق الثورة وتأثيرها على الرأي العام الفرنسي والدولي[3].

علقت الآمال على الجنرال ديغول لإيجاد تسوية للمشكل الجزائري والحفاظ على الجزائر الفرنسية، فقد كان أبرز أهداف المستوطنين الأوروبيين من مجيء ديغول هو مضاعفة الجهد العسكري والسياسي للإجهاز على ثورة الجزائر وإبقاء الجزائر فرنسية[4]، أما على مستوى الجيش فكان غرضه من هذا الانقلاب سيطرة الحكومة تكون في أيدي العسكريين.

---

[1] . بوعزيز، مرجع سابق، ص 279.

[2] . عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص ص 426 . 427.

[3] . محمد لحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1954 . 1962، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 201.

[4] . عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص 180.

إن قادة الجيش والمستوطنون الأوروبيون اعتبروا ديغول المنقذ القادر على الحفاظ على الجزائر والقضاء على الثورة الجزائرية[1]. لذلك دعم الجيش عودة الجنرال ديغول إلى الحكم ومارس ضغطا على باريس.

نستطيع القول أن العلاقة في هذه المرحلة كانت قائمة على التحالف والتقارب، فالجيش يثق في ديغول والأخير يستفيد من دعمه لتثبيت سلطته وكذا أفكاره ومبادئه. ولكن هذا الأمر لا يطول فمع نهاية سنة 1958 وبداية 1960 تتطور العلاقة إلى مرحلة التوتر والصدام خاصة بعد ميل الجنرال ديغول إلى الحل السياسي للقضية الجزائرية نتيجة ضغط الثورة واقتناعه باستحالة الحل العسكري ويتجلى ذلك في إصداره لمشروع تقرير المصير.

الجنرال ديغول على رأس الحكومة الفرنسية في 1 جوان 1958، أبدى ظاهريا خضوعه لمطالب جنرالات الجيش وأوروبي الجزائر، لكنه شرع على الفور في تقوية مؤسسات الدولة الفرنسية من خلال دستور يمنح حكومته صلاحيات أوسع تمكنها من فرض سيطرتها على الجميع وبدون استثناء. وحتى لا تبقى عرضة لأهواء القادة العسكريين وزعماء الجالية الأوروبية، الذين صار التمرد عنوانا لهم في التعامل مع كل حكومة لا تستجيب لرغباتهم[2].

اقترح دستور جديد على الشعب الفرنسي وتم الاستفتاء على هذا الدستور يوم 28 سبتمبر 1958 وعلى أساسه انتخب الجنرال شارل ديغول رئيسا للجمهورية الفرنسية الخامسة بتاريخ 12 ديسمبر 1958 [3].

منذ الأيام الأولى قرر ديغول الحد من نفوذ المستوطنين عن طريق فصلهم عن قادة الجيش، لأنه يعلم مدى الصلة التي تجمع بين هذين الطرفين، ويعلم كذلك أن تواطؤهما هو الذي أدى إلى انهيار نظام الحكم في فرنسا، ففي الفترة الممتدة من شهر جوان 1958 إلى مارس 1959، قام

[1] . بوحوش، مرجع سابق، ص 516.

[2] . الحاج عبد القادر يخلف، المفاوضات الفرنسية الجزائرية، مجلة عصور، رقم 19 . 20، نوفمبر 2015، ص 344.

[3] . محمد عباس، في كواليس التاريخ (3) دوغول والجزائر، أحداث . قضايا . شهادات، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 222.

الجنرال ديغول بتسريح 1500 من ضباط الجيش سواء بإحالتهم على التقاعد أو نقلهم إلى أماكن أخرى.

في شهر أكتوبر من عام 1958 أعطى ديغول أوامر إلى الجنرال ماسو[1] وبقية الشخصيات العسكرية كي ينسحبوا من لجان الأمن العمومي التي شكلها الأوربيون والعسكريون في شهر ماي سنة 1958 والتي عن طريقها جلبوه إلى الحكم، وأعطى أوامره كذلك إلى هذه اللجان كي تحل نفسها.

ويقول ديغول بأنه يجب إبعاد مثيري الفتنة من النشاطات ذات الطابع السياسي التي هي من صلاحيات السلطات الفرنسية، وفي هذا الاطار وجه الجنرال رسالة إلى الجنرال صالان بصفته الحاكم العام للجزائر بعد رحيل روبير لاكوست[2] وطلب منه الخروج من المنظمات السياسية، وبهذا القرار حاول ديغول أن يفصل قادة الجيش عن المستوطنين للحد من سيطرتهم، وعلى الجيش أن يخضع لإرادة السلطة السياسية[3].

[1] . جاك ماسو : (1908 . 2002) قائد الفرقة العاشرة للمظليين، رئيس لجنة الخلاص العام سنة 1958، شارك في عمليات التهدئة في كل من المغرب والطوغو والتشاد والهند الصينية ليحل بالجزائر مطلع سنة 1957، حيث كلف بقيادة منطقة العاصمة ولعب دورا بارزا في القمع الوحشي خاصة أثناء معركة الجزائر، فهو متهم بعمليات الإبادة والاعدامات والتعذيب وهو مرتكب جرائم حرب، في 13 ماي 1958 انتخب كرئيس للجنة الخلاص العام التي شكلها غلاة المستوطنين التي ساهمت في عودة ديغول للحكم. للمزيد ينظر إلى : حليلي بن شرقي، مخطط شال وردود فعل الثورة الجزائرية 1959 . 1960، أطروحة دكتوراه، التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2014 . 2015، ص305.

[2] . روبير لاكوست : (1898 . 1989) ولد بمدينة أزارت بمقاطعة دوردون، درس الحقوق بجامعة باريس، من أبرز الأعضاء في النقابة الفرنسية للعمال، أسس حركة تحرير شمال فرنسا أثناء الاحتلال النازي لفرنسا كما اختاره ديغول ممثلا له في حركة فرنسا لمقاومة الاحتلال النازي سنة 1944، شغل عدة وظائف أهمها وزير للإنتاج الحربي في الحكومة المؤقتة لفرنسا، استلم وزارة الصناعة، كما انتخب نائبا للحزب الاشتراكي عن مقاطعة دوردون، عينه غي موليه وزيرا مقيما سنة 1956، واستمر في منصبه حتى 1958. للمزيد ينظر إلى : بن موسى، مرجع سابق، ص 177.

[3] - Alistair Horne , A savage war of peace Algeria (1954 - 1962), Macmillan, London, 1977, p 310

عاد الجنرال ديغول للحكم فارضا شروطه السياسية والعسكرية والدستورية راسما في نفس الوقت استراتيجية متكاملة الجوانب والأبعاد بهدف القضاء على الثورة الجزائرية، مهما كان الثمن وبأية وسيلة.

ثانيا: استراتيجية ديغول للقضاء على الثورة (1958 . 1962)

تشكلت حكومة الجنرال ديغول في نهاية ماي 1958، بعد مرحلة من الاضطرابات الناجمة عن الحرب الجزائرية الفرنسية[1]، ولقد اعتمد منذ البداية على سياسة خلق النفوذ والتأييد الشعبي لسياسته الجديدة، وتقوية سلطة الدولة الفرنسية بحيث تصير حكومة باريس هي التي توجه وتؤثر في السياسة الفرنسية بدلا من السماح للقوى الموازية في الجزائر أن تصنع القرار السياسي الفرنسي[2].

وحتى يتمكن من تطبيق برنامجه السياسي طلب من البرلمان أن يمنحه صلاحيات استثنائية، كما احتفظ لنفسه بقضية الجزائر، عند قيامه بتوزيع المهام على التشكيلة الوزارية في أول حكومة للجمهورية الخامسة، بعد أن أقر البرلمان تعديل الدستور[3]. حيث استصدر من البرلمان قانون تجديد السلطات الخاصة، وقانون يفوضه صلاحية تعديل الدستور[4]، وبذلك تمكن من تعزيز مركزه في أعلى هرم السلطة[5].

أما في ما يخص السياسة الجزائرية، ألغى منصب الوزير المقيم، وعين الأمانة العامة للشؤون الجزائرية، على رأسها أمين عام تابع له مباشرة، معلنا بذلك أن السياسة الجزائرية في المستقبل لن تقرر في الجزائر كما كانت فيما مضى، وإنما في باريس. وقام بتعيين صالان مندوبا عاما للحكومة، يتولى السلطات المدنية إضافة إلى السلطات العسكرية التي كان يمارسها بصفته قائدا أعلى للجيش،

---

[1] . مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، طبعة خاصة بدار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص 521.

[2] . بوحوش، مرجع سابق، ص 433.

[3] . مسعود عثماني، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013، ص 488.

[4] . صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 108.

[5] . رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958 . 1962) سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص 208.

مكرسا بذلك الأمر الواقع، ما دام العسكريون هم في ذلك الوقت أصحاب السلطة الحقيقية، فليكن ذلك قانونا أيضا[1].

وبتاريخ 4 جوان 1958 قام ديغول بأول زيارة له للجزائر، استغرقت أربعة أيام، بهدف الاطلاع على حقيقة الأوضاع بها، وبساحة الفوروم قبالة مقر الولاية العامة (قصر الحكومة)[2]، ألقى خطابه التاريخي " إنني فهمتكم " " إنني أعلم ماذا تريدون. .... "، محاولا التوفيق بين الشعبين من خلال هذا النداء الذي رفض رفضا قاطعا من قبل قيادة جبهة التحرير الوطني، التي صرحت بأن الجزائر مسلمة وليست فرنسية ولن تكون فرنسية[3]، وأعلنت رفضها لمشروع دمج الجزائر بفرنسا[4].

وبناء على المعاينة الأولى، شرع ديغول في التحرك على الجبهتين التنظيمية والعسكرية، وذلك بتنظيم انتخابات لمجالس موحدة تجمع المستوطنين والجزائريين، مع فتح مجال التصويت لأول مرة أمام عامة السكان، وتقديم الدعم اللازم لجيش الاحتلال، للتفاوض من مركز قوة في الوقت المناسب[5]. كما حاول تشكيل قطب ثالث من الجزائريين الموالين له، ولهذا الغرض عرض على السيد عبد الرحمان فارس[6] في 12 جوان 1958 منصب وزيرا للدولة في حكومته، لتولي التدابير المتعلقة بمصير الجزائر، والذي اعتذر عن ذلك[7]. ليبدي بعد ذلك استعداد باريس لاستقبال مبعوث عن قيادة الثورة للتباحث معه في كل شيء، وأبقى هذا الباب مفتوحا إلى حين الوقت المناسب والفرصة

[1] . بلحاج، مرجع سابق، ص ص 108 . 109.

[2] . عباس، مرجع سابق، ص ص 227 . 228.

[3] . عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، د ت، ص ص 121 . 122.

[4] . بسام العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية . جهاد الشعب الجزائري، دار الرائد، الجزائر، 2010، ص 77.

[5] . عباس، مرجع سابق، ص ص 228 . 229.

[6] . عبد الرحمان فارس : (1911 . 1991) ولد بأقبو . بجاية، في عائلة متواضعة، درس الحقوق، أصبح أول موثق مسلم في الجزائر، عمل محضرا قضائيا في سطيف، انتخب في أفريل 1953 رئيسا للجمعية الجزائرية، ومارس مهامه لمدة عامين، غادر إلى باريس، في 1962 أوكلت له مهمة رئاسة الجهاز التنفيذي الجزائري. للمزيد ينظر إلى : عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954 . 1962، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 252.

[7] . لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، ط 1، دار السبيل، الجزائر، 2009، ص 39.

المواتية[1]. وشرع في زيارات متتالية إلى الجزائر للاطلاع على الوضع واتخاذ القرارات المناسبة، على حسب قوله، ألقى خلال هذه التنقلات خطبا أمام الجمهور أو كلمات في إذاعة الجزائر، تميزت بالتركيز على الإصلاحات السياسية والاقتصادية، والتحفظ التام بشأن الحل السياسي المستقبلي للقضية[2].

إن ديغول العائد إلى السلطة بعد تمرد 13 ماي 1958 لم يغير من واقع السياسة الفرنسية، الهادفة إلى الاحتفاظ بالجزائر مهما كان الثمن، فالذين جاؤوا به هم من غلاة المستوطنين، الذين لا يرون في الجزائر إلاّ امتدادا تاريخيا وجغرافيا لفرنسا، يسعون إلى إبقاء الجزائر فرنسية[3]، كما أنه يدرك جيدا أن قادة الجيش الذين ساهموا في تدعيمه ومساندته في التربع على كرسي القيادة من جديد كانوا ضد التفاوض مع جبهة التحرير، ومصممون على عدم التنازل عن المكتسبات الفرنسية من العهد الاستعماري[4].

لذا لم يخيب الجنرال ديغول في البداية أمل الذين أوصلوه إلى السلطة، وأتوا به للقضاء على الثورة، فنسي كلمته المشهورة " الشعب الذي يقاوم من أجل حريته هو شعب حر " إذ صرح قائلا: "... نعم، فرنسا هنا، وستبقى إلى الأبد. ..". وشرع في تطبيق سياسته الهادفة إلى قمع الثورة واقتلاعها من جذورها، وبالتالي الاحتفاظ بالجزائر فرنسية إلى الأبد، متخذا من أجل تحقيق ذلك عدة أساليب[5]. منها الإغرائية ومنها القمعية متمثلة في:

[1] . عباس، مرجع سابق، ص 229.

[2] . بلحاج، مرجع سابق، ص 110.

[3] . بديدة، مرجع سابق، ص ص 36 . 37.

[4] . بوحوش، مرجع سابق، ص 432.

[5] . بشير سعدوني، ديغول والثورة الجزائرية، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 1 ، العدد 4 ،2014، ص 26.

1 . مشروع قسنطينة 3 أكتوبر 1958

مشروع تنموي ترقوي ضخم، هدفه المعلن تغيير أوضاع حياة المسلمين في الجزائر خلال خمس سنوات، حسب ديغول نفسه[1]، إذ بدأ الحديث عنه يوم 3 جويلية 1958، في الكلمة التي ألقاها بإذاعة الجزائر، وأعلن فيها عن " مخطط التجديد " للجزائر، وظلت من المواضيع الأساسية في خطبه وندواته الصحفية[2]، وخلال زيارته الثانية للجزائر[3]، في الخطاب الذي ألقاه يوم 3 أكتوبر 1958 بساحة لابريش في عاصمة الشرق الجزائري، أعلن عن المحاور الكبرى للخطة الخماسية الممتدة حسب توقعاته من 1959 إلى 1963، والتي عرفت باسم" مخطط قسنطينة "[4].

وكان اختياره لمدينة قسنطينة لعدة اعتبارات، منها قلة العنصر الأوروبي بها، كما تعتبر معقل المقاومة الوطنية والحركة الإصلاحية[5]، ولقد شرع في تنفيذ هذا المشروع فور الإعلان عنه، وكلف بذلك بول دولوفريي[6] المندوب العام للحكومة[7]، وخصص لهذا المشروع ما لا يقل عن 100 مليار فرنك فرنسي قديم[8].

كانت الأهداف الرسمية التي أعلنت عنها الحكومة الفرنسية كالآتي:

. ضمان زيادة الدخل الوطني الجزائري بنسبة 7.5 %.

. تطوير الجزائر صناعيا.

---

[1] . عثماني، مرجع سابق، ص 452.

[2] . بلحاج، مرجع سابق، ص 121.

[3] . بوحوش، مرجع سابق، ص 435.

[4] . بلحاج، مرجع سابق، ص 121.

[5] . محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 205.

[6] . بول دولوفريي : (1919 . 1995) درس الحقوق والعلوم السياسية ودخل الإدارة كمفتش مالية، انخرط في المقاومة وصار أحد المقربين من ديغول، الذي عينه مندوبا عاما للحكومة في الجزائر، في ديسمبر 1960 عين واليا على إيل دو فرانس، وهو المنصب الذي شغله إلى غاية 1969. شرفي، مرجع سابق، ص 169.

[7] . عثماني، مرجع سابق، ص 452.

[8] . بوحوش، مرجع سابق، ص 436.

. القضاء التدريجي على الفروق في المستوى المعيشي بين الجزائر وفرنسا، وضمان مستقبل تعايش سلمي بين الأوروبيين والجزائريين[1].

ويكون تحقيق ذلك من خلال سلسلة من العمليات:

. إقامة مصانع للفولاذ والمنتجات الكيمياوية في المناطق الساحلية.

. إزالة الفروق الكبيرة في الرواتب بفرنسا والجزائر.

. تخصيص مراكز خاصة في الإدارات العسكرية والمدنية في فرنسا للجزائريين. [2]

. فتح باب الوظيف العمومي أمام المسلمين بالجزائر، ورفع نسبتهم إلى 10%.

. إحداث 400 ألف منصب شغل جديد.

. ضمان تمدرس ثلثي أطفال الجزائريين من الجنسين.

. بناء مساكن لمليون شخص.

. توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي المستصلحة على المزارعين المسلمين[3].

. تحسين الطرقات والمرافئ والمواصلات بصفة عامة[4].

غير أن ديغول كان يسعى إلى تحقيق أهداف خفية، فالمشروع في ظاهره يسعى إلى تحسين معيشة السكان ورفع الغبن عنهم، لكنه في جوهره يهدف إلى القضاء التدريجي والنهائي على الثورة الجزائرية، من خلال:

[1] . ازغيدي، مرجع سابق، ص 194.

[2] . العسلي، مرجع سابق، ص 93.

[3] . عباس، مرجع سابق، ص 230.

[4] . عثماني، مرجع سابق، ص 452.

. ضرب وإفشال الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1] ، التي أعلنت عن تأسيسها في 19 سبتمبر 1958، عن طريق أن الحكومة الفرنسية تقوم بإصلاحات اقتصادية واجتماعية، وتصرف أموالا ضخمة في الجزائر، لا يمكن أبدا لحكومة الثوار الفتية القيام بها.

. إحداث رأي عام جزائري مناصر للسلطة الاستعمارية، التي منحته امتيازات لم تكن له من قبل[2]، وإيجاد نخبة متميزة، يمكن استخدامها في قمع كل محاولة ثورية تحكم جزائر الغد وتقتنع بمزايا الارتباط بفرنسا، مطلوب منها أن تحقق ما كان ديغول يأمل تحقيقه عن طريق القوة الثالثة[3] التي عجز عن خلقها [4].

. امتصاص غضب الشعب، وخلق فرص عمل واستقرار للسكان، حتى ينصرفوا عن مؤازرة الثورة وتأييدها، وتوفير شروط الاستقرار لهم في أحياء وداخل تجمعات تسهل مراقبتها، وقطع الصلة بينهم وبين الريف منبع الثورة [5].

. إظهار فرنسا على المستوى الخارجي بمظهر الدولة الحريصة على رفاهية الشعب الجزائري ورقيه[6] وتقوم بإصلاحات مهمة لصالحه، وإفراغ الثورة الجزائرية من أهدافها المشروعة المتمثلة في الاستقلال واستعادة السيادة الوطنية[7].

---

[1] . الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية : بمثابة السلطة التنفيذية للدولة الجزائرية، مسؤولة عن قيادة الحرب التحريرية، وتسيير مصالح الأمة، والإشراف على العلاقات الدبلوماسية. للمزيد ينظر إلى : نصر الدين لعوج، مكانة قرار 19 سبتمبر 1958 في مسار ومصير الثورة الجزائرية، مجلة الناصرية، المجلد 9، العدد 1، جوان 2018، ص 387.

[2] . سعدوني، مرجع سابق، ص ص 29 . 30.

[3] . القوة الثالة : فئة تتكون من الجزائريين، تدين بالولاء للاستعمار الفرنسي، يسهل التعامل معها ومفاوضتها والتوصل معها إلى حل يخدم فرنسا ونواياها الاستعمارية، ويحقق امتيازاتها المختلفة. نفسه، ص 34.

[4] . ازغيدي، مرجع سابق، ص ص 194 . 195.

[5] . عثماني، مرجع سابق، ص 452.

[6] . سعدوني، مرجع سابق، ص 30.

[7] . الزهرة نسرين صندوق، زهرة العكة، تداعيات المشاريع الديغولية على مسار الثورة التحريرية 1958 . 1962 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2023 . 2024، ص ص 22 . 23.

هذا بالإضافة إلى الهدف الاقتصادي الذي كان يسعى إلى تحقيقه المتمثل في استغلال الثروات الباطنية بمد أنابيب البترول نحو الموانئ، وفتح المجال للمؤسسات الاقتصادية والشركات الكبرى لتوظيف رؤوس أموالها بالجزائر، وبما أن هذه المؤسسات هي التي تصنع القرار السياسي في الدول الرأسمالية، فإن الخلفية الاقتصادية للمشروع كان الهدف منها ربط الجزائر بفرنسا، سواء كان ذلك في إطار الجزائر الفرنسية، أوفي إطار الجزائر الجزائرية[1].

لقد كانت ردود الفعل تجاه مشروع قسنطينة المعارضة الشديدة من طرف المعمرين والجزائريين على السواء، رغم اختلاف الدوافع والأهداف، فالمعمرون لا يسمحون أبدا أن يصبحوا في درجة مساوية للجزائريين، لشعورهم الدائم بأنهم السادة.

أما بالنسبة للجزائريين فقد جندت جبهة التحرير كل طاقاتها ضده[2]، بغرض إفشاله سياسيا عن طريق توعية الشعب الجزائري، وإبراز دوافعه الحقيقية[3]، بإصدار المناشير، وإقامة الجمعيات العامة والتصريحات عن طريق الإذاعات[4]، وعسكريا عن طريق تهديد كل من يحاول الاستفادة منه، وتخريب منجزاته المادية، لدفع المستثمرين إلى عدم المغامرة بصرف أموال غير مضمونة النتائج. كما أن الشعب الجزائري نفسه رفض التجاوب تلقائيا مع هذا المشروع، لأن ثورته كانت لاسترجاع سيادته المسلوبة، وإعادة بعث دولته، وهوما لا يحققه المشروع[5]. أما بالنسبة للحكومة المؤقتة الجزائرية الموجودة بتونس فقامت بتوضيح انعكاسات المشروع على الكفاح المسلح، وتأثيره على الرأي العام العالمي، ثم أعلنت يوم 11 أكتوبر 1958 استعدادها للتفاوض مع فرنسا حول استقلال الجزائر[6].

[1] . عثماني، مرجع سابق، ص 453.
[2] . ازغيدي، مرجع سابق، ص 195.
[3] . سعدوني، مرجع سابق، ص 30.
[4] . ازغيدي، مرجع سابق ، ص 195.
[5] . سعدوني، مرجع سابق، ص 30.
[6] . صندوق، العكة، مرجع سابق، ص 24.

وعموما لم تحقق المشاريع والإصلاحات الطموحة الواردة في المخطط النتائج المرجوة منها لأسباب عديدة فالمستثمرون الفرنسيون والأجانب بوجه عام ترددوا تخوفا من إنفاق رساميلهم في مشاريع غير مضمونة المستقبل، والبرجوازية الأوروبية في الجزائر عرقلتها بكل ما لديها من طاقة، والجماهير الجزائرية لم تصفق لما أنجز من المرافق والبنى التحتية، ولم تنفصل عن الجبهة. إضافة إلى ظروف الحرب واللأمن الشامل، فالتصعيد العسكري الذي شهدته تلك الفترة أدى إلى نتائج معاكسة[1].

وبالموازاة مع هذا المشروع التنموي، كان هناك المشروع الأهم بالنسبة لفرنسا على أهبة الانطلاق، حيث تم استكمال الإعداد لمخطط عسكري رهيب يرمي إلى محاصرة الثورة وإبادة جيش التحرير بصفة نهائية[2].

2 . مشروع سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958

إن فشل ديغول في الانتصار على جبهة التحرير وجيشها عسكريا وسياسيا، دفعه للجوء إلى الحرب النفسية، فخلال ندوة صحفية عقدها يوم 23 أكتوبر 1958 تقدم بعرض سلم الأبطال [3]. حيث طالب المقاتلين في الداخل أن يتصلوا بالمراكز العسكرية الفرنسية القريبة منهم، لترتيب الإجراءات المتعلقة بعملية " إنهاء المعارك "، ومن ضمنها عودة أولئك " الشجعان إلى أهلهم وذويهم "، ومن ممثلي " المنظمة الخارجية للانتفاضة " (يقصد جبهة التحرير) أن يتصلوا بالسفارة الفرنسية في تونس أو الرباط، للحصول على " جوازات مرور " من " أجل الذهاب إلى باريس والتباحث مع السلطات الفرنسية " حول كيفية " إنهاء المعارك ". .. وسيضمن نقلهم إلى باريس وأمنهم فيها والعودة منها " [4]. أي يتمثل مضمونه في مطالبة الثوار الجزائريين بالاستسلام، وهو

[1] . بلحاج، مرجع سابق، ص ص 124 . 125.

[2] . عثماني، مرجع سابق، ص 454.

[3] . ازغيدي، مرجع سابق، ص 214.

[4] . بلحاج، مرجع سابق، ص 115.

استسلام مزدوج أحدهما عسكري يجري على الأرض الجزائرية، والآخر سياسي في العاصمة الفرنسية باريس [1].

أراد ديغول أن يحقق من مشروع سلم الشجعان جملة من الأهداف:

. ضمان استسلام عسكري أولا، بالمقابل يحصد استسلاما سياسيا في باريس، ثم يلجأ إلى تسوية القضية الجزائرية عن طريق التفاوض.

. زرع بذور الإحباط والروح الانهزامية في صفوف جيش التحرير.

. تشجيع الخونة وأعداء الثورة، وطمأنتهم على مستقبلهم، وعلى قوة فرنسا وقدرتها على حمايتهم.

. إطلاق سراح المسجونين لاستخدامهم كجواسيس [2].

. زرع الخلافات في صفوف قيادة الثورة داخليا وخارجيا، وإضعاف موقفهم أمام الرأي العام العالمي.

. تجزئة قادة الثورة إلى عسكري وسياسي، وتكريس الصراع بينهما من خلال التمويه لبطولة العسكريين والحط من قيمة السياسيين [3].

لقي سلم الشجعان رفضا من قبل المستوطنين الأوربيين حيث اعتبروه تنازلا، لأن فيه نية ديغول للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني [4].

---

[1] . خولة بركاوي، سعاد لوصيف، المناورات الديغولية لإجهاض ثورة التحرير الجزائرية من خلال مشروع قسنطينة وسلم الشجعان 1958 . 1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017 . 2018، ص 67.

[2] . صندوق، العكة، مرجع سابق، ص ص 33 . 35.

[3] . بوضرساية بوعزة، سياسة ديغول تجاه الثورة التحريرية الجزائرية 1958 . 1962، مجلة تاريخ المغرب الإسلامي . مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ، المجلد 2، العدد 1، 2016، ص 126.

[4] . بركاوي، لوصيف، مرجع سابق، ص 67.

أما رد فعل الجبهة فقد كان سريعا وحادا يوم 25 أكتوبر، حيث تلا فرحات عباس[1] بيانا رسميا للحكومة المؤقتة، رفض فيه العرض قائلا: " ليس التفاوض هو المقترح علينا وإنما الاستسلام اللامشروط " [2]، وكان رد فعل الحكومة المؤقتة هو لا للصلح إلا على الشروط التالية:

. التوجه للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وهي ممثلة الشعب باسم مجلس الثورة.

. الاعتراف بنهاية الاستعمار، وقيام الجزائر بحقها في تقرير المصير.

. فتح مذاكرة رسمية بين رجال الحكومة الجزائرية والفرنسية.

. إعلان وقف إطلاق النار على هذه الخطط [3].

وبذلك أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رفضها الصريح له، حيث اعتبرته غير مناسب لحل القضية الجزائرية، وجددت ترحيبها بمفاوضات جدية في بلد محايد [4].

لم يسجل استسلام للجنود في الفترة التي تلت مباشرة النداء، ولكن بعد تدهور الوضع العسكري في الداخل، ظهرت تأثيراته على معنويات المقاتلين الذين رفضوه بشكل قاطع نهاية 1958، حيث استسلم عدد منهم لإغراء الاعتقاد بأن اقتراح " سلم الشجعان " يمكن أن يشكل صيغة مقبولة لإنهاء حرب الواقع [5].

---

[1] . فرحات عباس : (1899 . 1985) ولد بالطاهير ولاية جيجل، تخرج من جامعة الجزائر بشهادة صيدلي، ترأس العديد من التنظيمات الطلابية، وانظم إلى بن جلول في فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، كتب مع عناصر من حزب الشعب وجمعية العلماء بيان 10 فيفري 1943 الذي تشكلت بناء عليه جمعية أحباب البيان والحرية، شكل حزبه الخاص الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، التحق بالثورة في أفريل 1956 ليصبح عضوا بالمجلس الوطني، ورئيسا لعهدتين للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. للمزيد ينظر إلى بديدة، مرجع سابق، ص ص 249 . 251.

[2] . بلحاج، مرجع سابق، ص 116.

[3] . ازغيدي، مرجع سابق، ص 215.

[4] . بوعزة، مرجع سابق، ص 127.

[5] . بلحاج، مرجع سابق، ص 116.

لقد أراد ديغول من خلال سلم الشجعان خلق فتنة في وسط الجيش، بتعمده أسلوب الإغراء، إلا أن في عرضه اعتراف بأن ما يجري في الجزائر حرب وليست تهدئة، وذلك بطلبه من المجاهدين تطبيق القاعدة الحربية في التسليم [1]. كما ساهمت هذه المبادرة في رفع جزء من الستار الذي كان يغطي الموقف الديغولي بشأن الحرب، وزال الجزء الباقي تماما في 12 ديسمبر 1958، عندما أقال ديغول الجنرال صالان وعين الجنرال موريس شال[2] قائدا أعلى للجيش في الجزائر، وبذلك اتضحت معالم السياسة الديغولية حيال القضية الجزائرية إذ تبين أن ديغول في ذلك الوقت كان يراهن على الإصلاحات لتكوين قوة ثالثة وعزل الجبهة، والتصعيد العسكري للقضاء على جيش التحرير وتجسيد الحل الذي يريده، وتأكد ذلك التوجه في الممارسة التي سادت أثناء الشهور التالية [3].

3 . مخطط شال

في ديسمبر 1958 عين الجنرال ديغول موريس شال قائدا أعلى للجيش الفرنسي بالجزائر خلفا للجنرال صالان [4]، وأسند له مهمة تصفية المقاومة، أو إضعافها إلى أبعد حد ممكن، ولقد وقع عليه الاختيار لأنه أكثر القادة تشبثا بفكرة الجزائر الفرنسية، والأكثر استعدادا لارتكاب أفظع الجرائم لتحقيق هذا الهدف [5].

---

[1] . ازغيدي، مرجع سابق، ص 215.

[2] . موريس شال : ولد سنة 1905 بشمال فرنسا، خريج مدرسة سان سير، حامل شهادة الطيران 1939، التحق بالمقاومة سنة 1943، حيث عين رئيس مصلحة الاستعلامات الجوية في فرنسا المحتلة، ثم نائب قيادة الأركان الجوية، ثم أصبح قائدا لسلاح الجو في المغرب الأقصى، جاء إلى الجزائر قائدا للقوات الجوية ضمن الإمدادات العسكرية التي قررتها الحكومة الفرنسية سنة 1955، بعد إعلان حالة الطوارئ في الجزائر نتيجة ضربات وحدات جيش التحرير الوطني المتتالية خلال فترة 1954 و 1956، ساهم في الحركة الانقلابية التي جاءت بالجنرال ديغول إلى الحكم في 13 ماي 1958، في 12 ديسمبر 1958 عينه الجنرال ديغول قائدا عاما للقوات الفرنسية بالجزائر. قاد الانقلاب ضد الجنرال ديغول بدعوى أنه فرط في الجزائر فرنسية. للمزيد ينظر إلى : بن شرقي، مرجع سابق، ص ص 234 . 235.

[3] . بلحاج، مرجع سابق، ص ص 116 . 117.

[4] . نفسه، ص 196.

[5] . عثماني، مرجع سابق، ص ص 454 . 456.

وضع القائد الجديد مخططا عسكريا[1]، قام بعرضه على الجنرال ديغول الذي وافق عليه وسخر له كل الإمكانيات المادية والعسكرية، وضمن له التغطية السياسية عن كل التجاوزات التي يمكن أن ترتكب، فقد كان ديغول يأمل أن يشكل هذا المخطط ضربة عسكرية تقضي على جيش التحرير الوطني، أو على الأقل تضعفه إلى حد يسمح بتمهيد الطريق لمشاريعه السياسية والاقتصادية التي يراد من ورائها الحفاظ على الجزائر الفرنسية [2].

ولقد بنى الجنرال شال برنامجه على أن جيش التحرير ما يزال في مرحلته الأولى، وأن قيادة الولاية مستقلة استقلالا كاملا عن قيادة الولاية الأخرى [3]، وارتكز مخططه على عمليات المسح والتمشيط بدء من غرب البلاد إلى شرقها من أجل إبادة جيش التحرير في الجبال والأرياف، وتحطيم نفوذه تحطيما تاما [4]. فبرمج في مخططه خمس عمليات كبرى، واحدة لكل ولاية، متوقعا لكل واحدة منها شهرين بالتقريب، وقرر أن يكون التنفيذ من الأسهل إلى الأصعب في رأيه [5].

وبناء على تلك الخطة كانت البداية بعملية التاج في الولاية الخامسة[6] بداية من شهر فيفري 1959 دامت إلى غاية أفريل ثم مددت إلى شهر جوان، بقيادة الجنرال غامبياز، واستهدفت منطقة

[1] . مخطط شال : هجوم عسكري واسع بقيادة الجنرال شال ابتداء من 1959، استراتيجية تنقسم إلى ثلاثة محاور : عزل عن قواعد الإمداد الخلفية المتواجدة خارج الحدود . عزل وحدات جبهة التحرير الوطني عن مجالها الطبيعي . استبدال تقنية الحصار بتقنية التحرك الخفيف. للمزيد ينظر إلى : شرفي، مرجع سابق، ص 319.

[2] . بورغدة، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 229 . 227.

[3] . بلعباس، مرجع سابق، ص 206.

[4] . سعدوني، مرجع سابق، ص 27.

[5] . بلحاج، مرجع سابق، ص 206.

[6] . الولاية الخامسة : تحتل موقعا استراتيجيا، تمثل ثلث مساحة الجزائر، تشمل ثمانية مناطق وتغطي المناطق التالية : وهران، تلمسان، مستغانم، ندرومة، مغنية، معسكر، تيارت، آفلو، سعيدة، البيض، بشار، تندوف. تمتاز بسلسلة جبلية تمتد من جبال القصور، عمور، تسالة، تلمسان، الظهرة والونشريس. للمزيد ينظر إلى : جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957 . 1962، ط 1، دار الضياء، الجزائر، 2006، ص 23.

الظهرة وفرندة وضواحيها إلى غاية الونشريس من الولاية الرابعة[1]، ليتوسع نفوذها إلى الكثير من مناطق القطاع الوهراني، وتعتبر هذه العملية الأشد خطرا على جيش التحرير لأنها استفادت من عنصر المفاجأة بصورة كاملة خاصة في الأيام الأولى من انطلاقها [2].

تلتها عملية الحزام في شهر مارس من نفس السنة 1959 حيث شنت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال ماسو هجوما واسع النطاق على شرقي الونشريس والمرتفعات المحيطة بالمدية والبليدة وملیانة وجبال زكار [3]، حيث تمكن الجيش الفرنسي من الوصول إلى أعماق الجبال وأقام مراكز عسكرية في المناطق التي يحتمي فيها الثوار[4].

وفي شهر جويلية 1959 قام الجنرال شال بعملية الشرارة في منطقة الحضنة، تمهيدا لأضخم عملياته وهي عملية المنظار التي انطلقت في 22 جويلية 1959، بقيادة الجنرال جون غراسيو، شمل نطاق العملية مساحة الساحل من دلس إلى زيامة منصورية، ومن الجنوب الغربي من بويرة إلى سطيف، وتعتبر هذه العملية أهم وأكبر العمليات العسكرية في مسار الثورة، فهي فريدة من نوعها من حيث الضخامة والأسلوب، ومن حيث الاستعدادات التي سبقتها.

[1] . الولاية الرابعة : مدنها الرئيسية هي الجزائر (منطقة مستقلة 1957)، البليدة، المدية، البرواقية، قصر البخاري، قصر الشلالة، سور الغزلان، عين بسام، الأخضرية، تابلاط، ملیانة، شرشال، تنس، الشلف، خميس ملیانة، العفرون، حجوط. اشتملت على خمس مناطق ثم ست مناطق. للمزيد ينظر إلى : شرفي، مرجع سابق، ص ص 380 . 381.

[2] . جميلة بن إبراهيم، استراتيجية ديغول وأساليبه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية 1958 . 1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 . 2013، ص 51.

[3] . عثماني، مرجع السابق، ص 457.

[4] . بورغدة، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 244.

وكانت آخر عملية نفذها شال هي عملية الأحجار الكريمة ابتداء من شهر نوفمبر، تحت إشراف الجنرال لونيو قائد منطقة الشمال القسنطيني، انطلقت بالولاية الثانية[1] وأجزاء من الولايتين الثالثة[2] والأولى[3]، ولقد توقع الجنرال شال صعوبات أكبر في الشمال القسنطيني لطبيعة المنطقة لذا قرر تفكيك العملية الكبرى المخصصة لضرب الولاية الثانية إلى ثلاث عمليات فرعية [4]، شملت عملية الفيروز في جبال جيجل، وعملية امرود على جبال القل، عملية الياقوت الأصفر في جبال ايدوغ بعنابة. وذكر تقرير فرنسي أن عملية الأحجار الكريمة كانت لها نتائج مهمة، خاصة مناطق قالمة والمسيلة وعين مليلة وفج مزالة لكن دون تقديم أرقام تفصيلية، في حين أكد تقرير آخر فشل العملية في جبال القل، نتيجة صعوبة التضاريس، وتشتت الثوار إلى وحدات صغيرة يصعب اكتشافها، وهوما يبين أن الإستراتيجية الجديدة التي اعتمدها الثوار قد أتت أكلها.[5]

وبالنسبة للإستراتيجية المتبعة لتنفيذ المشروع تتمثل في الخطوات التالية:

[1] . الولاية الثانية : شمال قسنطينة، شمالا من القالة إلى سوق أهراس، الجنوب من سطيف الطريق الرابط ما بين الجزائر وقسنطينة إلى القراح حتى الحدود التونسية مرورا من سيقوس، صدراتة، مانتكالم ومونتيسكيو، الغرب سطيف، خراطة وسوق الاثنين أما شرقا تحدها الحدود التونسية. عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، عين مليلة،2004، ص 120.

[2] . الولاية الثالثة : القبائل، شمالا سوق الاثنين، كوبي مارين، الجنوب طريق الجزائر العاصمة إلى قسنطينة حتى سطيف وبرج بوعريريج، مسيلة، عين بسام، باليسترو، والغرب كوبي مارين، منرفيل، ومن الشرق سطيف، خراطة، سوق الاثنين. نفسه، ص ص 120 . 121.

[3] . الولاية الأولى : تمتد من الجهة الشرقية من جبل سيدي صالح شمالا إلى نقرين جنوبا، وتمتد على الجهة الغربية من برج بوعريريج إلى المسيلة، ومن الناحية الشمالية تمتد من سطيف إلى العلمة، أولاد رحمون ، فسيقوس، قصر الصبيحي، صدراتة، مداروش كحدود مع الولاية الثانية، فالونزة، المريج، جبل سيدي صالح، كحدود مع القاعدة الشرقية. أما من الناحية الجنوبية فلها حدود مع الولاية السادسة. للمزيد ينظر إلى : قندل، مرجع سابق، ص 22.

[4] . بن إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 53 . 54.

[5] . بورغدة، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 248.

. إنشاء وحدات كومندوس[1] تتحرك بنفس الكيفية التي تتحرك بها وحدات جيش التحرير، وتزاحمها في الأماكن التي تتمركز بها، وإخراجها منها حتى يسهل القضاء عليها [2].

. تجنيد المزيد من فرق القومية أو الحركة[3] للمساهمة في هذه العمليات العسكرية، باعتبارهم من الأهالي ويعرفون أكثر من غيرهم مخابئ الثوار وأسرارهم عند الأهالي.

. القيام بعمليات عسكرية ضخمة تشترك فيها قوات كبيرة جوية وبرية، تركز جهودها في منطقة واحدة حتى تطهرها من فرق جيش التحرير ونظام الجبهة، ثم تنتقل إلى منطقة أخرى لتقوم بنفس الدور وهكذا.

. احتلال المناطق التي طهرت من الثوار مدة طويلة للتأكد من إبادة جيش التحرير الوطني، والقضاء عليه بصفة نهائية.

. تكليف جيش الطيران بالمراقبة المستمرة طوال النهار دون إهمال أو كلل.

. إصدار الأوامر للوحدات العسكرية بأن تكون دائمة الحركة، حتى تفرض مراقبتها المستمرة، على أن تكون أكثر خفة وسرعة لمتابعة فرق جيش التحرير.

---

[1] . كومندوس : وحدات خاصة خفيفة، مزودة بأحدث المعدات من أجهزة اتصالات وغيرها، مهمتها مراقبة كتائب جيش التحرير الوطني والبحث عنها في أوساط الشعب، وتضييق الخناق عليها، يدعمها في مهامها سلاح الإشارة ولاسلكي وطائرات الهليكوبتر، قسمت إلى أفواج يضم كل منها ما بين 30 إلى 35 جندي من الفرنسيين والعملاء الجزائريين، استخدمت أساليب جيش التحرير الوطني للتمويه، حيث كانت ترتدي لباس المجاهدين. بن شرقي، مرجع سابق، ص 262.

[2] . عثماني، مرجع سابق، ص 456.

[3] . الحركة : لفظ يطلق على الأشخاص الذين التحقوا بالعدو ويساعدونه على كشف أسرار المجاهدين، فالحركي خائن من الدرجة الأولى. بلعباس، مرجع سابق، ص 418.

. المحافظة على مراكز التربيع (الكادرياج)[1] مع التخفيف والتقليل منها ما أمكن [2].

كما دعم هذا النشاط العسكري بإجراءات أخرى منها:

. تعزيز خط موريس بخط شال[3] على الحدودين الشرقية والغربية، ليكون سدا منيعا يحول دون خروج أو دخول جيش التحرير الوطني، ومنع كل الإمدادات على الوحدات في الداخل [4].

. الانتقام الجماعي من السكان الذين يبدون تعاطفهم مع الثوار.

. التفنن في ممارسة التعذيب وإنشاء مدارس متخصصة له. [5]

. الاعتماد على سياسة الأرض المحروقة (حرق الغابات وإتلاف المحاصيل).

. إقامة المحتشدات[6] التي بلغ عددها 1500 حشر داخلها 3 ملايين شخص.

---

[1] . الكادرياج أو التربيعة وهي طريقة ابتكرها لاكوست وجلادوه، وبدأ اعتمادها منذ خريف 1956، وتتم بأن يحدد فوق الخارطة مربعا من الأرض في الجهة التي تقع تحت تصرف الثورة، ثم يحيط الجند بذلك المربع وتنصب حوله المدافع المختلفة، وتحوم الطائرات فوقه وتسدد نحوه بطاريات السفن الحربية مدافعها إن كان قريبا من البحر، وفي الساعة المعينة تنقض سائر القوى من البحر والجو والبر على ذلك المربع وتدك بذلك سائر ما فيه. بن إبراهيم، مرجع سابق، ص 49.

[2] . بلعباس، مرجع سابق، ص 207.

[3] . خط شال : أنشأ لتدعيم خط موريس، يمتد من الناحية الشرقية من القالة شمالا إلى نقرين في الجنوب الشرقي شمالي واد سوف، ويتقاطع مع خط موريس في ناحية تبسة، ويمتد على الحدود الغربية من الغزوات شمالا إلى جبل عزوز جنوبا، يعد أكثر تطورا من خط موريس من حيث الوسائل والتقنيات (شبكة متطورة من الرادارات، مدافع طويلة المدى يتم التحكم فيها آليا، حقول ألغام متطورة. ..). للمزيد ينظر إلى : عثماني، مرجع سابق، ص 455.

[4] . نفسه، ص 455.

[5] . سعدوني، مرجع سابق، ص 28.

[6] . المحتشدات : تجميع السكان في مناطق قريبة من مراكزها العسكرية حتى تضمن الفصل التام بين الشعب وجيش التحرير الوطني وإخضاعه للمراقبة المباشرة من طرف السلطات العسكرية، مع تعريضه للتجويع وحرب نفسية مركزة. للمزيد ينظر إلى : بركاوي، لوصيف، مرجع سابق، ص 31.

. إنشاء المناطق المحرمة[1] وزرعها بالألغام [2].

وسعى ديغول إلى زيادة عدد القوات العسكرية العاملة بالجزائر فانتقل عددها من 450 ألف في ديسمبر 1958 إلى 862 ألف في ديسمبر 1959، وبذلك تضاعفت خلال سنة واحدة من حكم ديغول، هذا العدد المشكل من قوات برية 774 ألف وأخرى بحرية 25 ألف وقوات جوية 40 ألف، يؤطرها 60 جنرالا و700 عقيدا 5300 نقيبا، في الوقت الذي لم يزد فيه عدد أفراد جيش التحرير الوطني عن 30 ألف حين تسلم ديغول السلطة [3].

لقد تفاجأ جيش التحرير بهذا المخطط في البداية، لكن سرعان ما تفطنت قيادات الولايات إلى تفاصيل هذا المخطط، فسارعوا إلى تغيير نظام الجيش والتكيف مع الوضع الجديد، فحلت الفيالق[4] والكتائب[5] إلى فرق صغيرة تجتمع وتتفرق بسرعة [6]، كما أمرت قيادة جيش التحرير العديد من المجاهدين بمغادرة الجبال والالتحاق بالقرى والمدن، وهكذا كلما بدأت القوات الفرنسية تمشيط منطقة معينة إلا وغادرها المجاهدون إلى جهات أخرى، كما أقرت قيادة جيش التحرير مواجهة هذه العمليات بالكمائن والهجومات السريعة والخاطفة، وتجنب العدو إلا عند الضرورة[7]. هذا وقد وضع جيش التحرير نفسه في الانتظار ريثما يسترجع المبادرة بالعمليات، وهوما وقع بالولاية الخامسة التي شهدت معارك وكمائن بمجرد انتقال المخطط إلى الولاية الرابعة، وكذلك بالولايات الأخرى [8].

---

[1] . المناطق المحرمة : أسلوب ابتكر في أواخر 1956، يتعلق بالمناطق التي تراها السلطات العسكرية الفرنسية استراتيجية بالنسبة للثورة لما توفره من ملجأ وسهولة الاتصال بالشعب، تقوم على إرغام السكان على التخلي عن ممتلكاتهم وحشدهم داخل مراكز التجميع، والمناطق المحرمة لا يجوز لكائن حي أن يتحرك فيها أو ينتقل عبرها، وإن هذه المناطق المحرمة في غير أوقات التمشيط تصبح ميدانا مفتوحا للقصف الجوي والمدفعي ليلا نهارا. للمزيد ينظر إلى : بركاوي، لوصيف، مرجع سابق، ص 29.

[2] . بلعباس، مرجع سابق، ص 209.

[3] . سعدوني، مرجع سابق، ص 27.

[4] . الفيلق : يتكون من 350 مجاهد، يقوده ضابط برتبة ضابط ثاني، له ثلاثة كتائب. ملاح، مصدر سابق، ص 166.

[5] . الكتيبة : تتكون من 110 مجاهد، يقودها ملازم أول، لها ثلاثة فرق ويقود كل فرقة مساعد. نفسه، ص 167.

[6] . إحدادن، مصدر سابق، ص 63.

[7] . بلعباس، مرجع سابق، ص 210.

[8] . إحدادن، مصدر سابق، ص 63.

لقد شكلت العمليات العسكرية التي انطلقت مع بداية العام الجديد خطرا كبيرا على جبهة التحرير الوطني، فألحقت أضرارا جسيمة بالمدنيين وبجيش التحرير الوطني لم يعرف لها مثيل من قبل ولا من بعد، وهو الأمر الذي جعل فرحات عباس يقول في كتابه " تشريح حرب " " أن الجزائر لم تعرف ثقل الحرب مثل ما عرفت ذلك في عهد الجنرال ديغول "[1]، حيث خلفت مئات الآلاف من القتلى، وعشرات آلاف المشردين، وتدميرا للقرى والمزارع[2]، كما قل نشاط جيش التحرير لمدة تقترب من سنة وعزل عن الشعب، وفقد عددا كبيرا من الجنود والكثير من الأسلحة والذخيرة التي عثر عليها الجيش الفرنسي في المخابئ[3].

لكن على الرغم من كل ذلك لم يحسم هذا المخطط الموقف العسكري نهائيا، فهو لم يقضي تماما على " جيوب المقاومة " التي تجدد بمجرد نقل العمليات إلى مناطق أخرى، كما أن هذا قد تم بتكاليف باهظة وأساليب أثارت استنكارا متزايدا للرأي العام الدولي، مساهمة في ذلك مضاعفة عزلة فرنسا الدولية[4].

إن الجنرال شال لم يحقق الانتصارات العسكرية التي طلبها منه رئيس الدولة الفرنسية، الذي اضطره الواقع إلى الحل المبني على التفاوض وهو الحل الذي شرع في تطبيقه، عندما صرح باسم فرنسا أنه يعترف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره. فهو لم يلجأ إلى ذلك إلا عندما تأكد بنفسه من أن مخطط شال لم يعد قادرا على التوصيل بسبب المقاومة غير المنتظرة التي أبدتها وحدات جيش التحرير الوطني من جهة، ونتيجة ظهور معارضة شديدة للمخطط المذكور في صفوف الضباط السامين في الجيش الفرنسي من جهة ثانية[5].

---

[1] . محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصرة (1954 . 1962)، ج 2، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 131.

[2] . بلعباس، مرجع سابق، ص 209.

[3] . إحدادن، مصدر سابق، ص ص 63 . 64.

[4] . بلحاج، مرجع سابق، ص ص 128 . 129.

[5] . الزبيري، مرجع سابق، ص ص، 131 . 132.

4 . تقرير المصير 16 سبتمبر 1959

مع أواخر سنة 1959 توجه ديغول إلى سياسة جديدة علها تفلح في القضاء على الثورة [1]، إذ لم يستطع القضاء عليها وحسم الحرب عسكريا والقضاء على قيادتها الداخلية والخارجية، كما نجد في الجهة المقابلة تزايد الراغبين في الحل السلمي، إضافة إلى ارتفاع النفقات العسكرية التي أنهكت الاقتصاد الفرنسي [2] ليصرح قائلا: ". .. إن السلم لا يمكن أن ينشأ إلا بمبادرات سياسية تتخذ اتجاها معاكسا، وأن فرنسا يجب أن تسير في هذا الطريق وأن استمرارنا في متابعة نضال وهمي سيسيئ إلى معنويات جيشنا وبالتالي وحدتنا الوطنية "[3].

أيضا اتساع دائرة الانتقادات والمعارضة لهذه الحرب لدى الرأي العام الدولي والفرنسي وتدهور سمعة فرنسا في العالم كقوة استعمارية، لذا نرى اقتناع ديغول بضرورة اعتماد استراتيجية جديدة لإنهاء الحرب بشرط النهاية لصالح فرنسا، وكان يؤمن بفكرة استدراج قيادة الثورة إلى المفاوضات وفقا لشروطه[4] وآرائه[5].

في الفترة الممتدة من 27 و30 أوت 1959 قام الجنرال ديغول بجولة في الجزائر لمعاينة عملية شال، فقد عمد على توفير كل الإمكانيات اللازمة لإنجاح المخطط سواء كان ماديا أو عسكريا، ولكن في هذه الجولة خرج الجنرال ديغول بعدة استنتاجات حيث أدرك أن الشعب الجزائري يريد تقرير مصيره بنفسه، كما أن إطالة بقاء الجيش الفرنسي في الجزائر سيكلف فرنسا ثمنا باهضا، ولذلك حاول أثناء جولته إقناع الجنرالات بوجهة نظره [6].

---

[1] . بوعزيز، مرجع سابق، ص 284.

[2] . شارل ديغول، مذكرات الأمل، التجديد 1958 . 1962، ط 1، ترجمة سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص 86.

[3] . ينظر الملحق رقم 01 (خطاب تقرير المصير)

[4] . يتوجب على جيش التحرير وقف القتال وينتظر الجزائريون ليقرروا مصيرهم، وعليهم الخيار بين ثلاثة أمور وهي الاستقلال التام، الفرنسة أو الإدماج، الحكم الذاتي. للمزيد ينظر إلى : بوعزيز، مرجع السابق، ص 286.

[5] . بلحاج، مرجع سابق، ص ص 131 . 132.

[6] . عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 2، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص 312.

وبعد اطلاع الجنرال ديغول على حقيقة الدعم الشعبي للثورة من خلال مواقف الناس أثناء زيارته للعديد من المناطق الجزائرية خلال صائفة 1959، لهذا خلص إلى حقيقة مفادها أن المجهودات الضخمة التي تبذلها فرنسا في الجزائر لا معنى لها، ولن تحقق الأهداف المرجوة منها [1]، فقال : " وبذلك أصبحت متأكدا أكثر من أي وقت مضى، أنه رغم تفوق وسائلنا الساحقة فانه لا طائل من خسارة رجالنا وأموالنا عن طريق فرض شعار الجزائر الفرنسية " وطالب أفراد الجيش بالطاقة [2]. فقال ". .. إنكم لستم الجيش من أجل الجيش، إنكم جيش فرنسا، وأن وجودكم نابع منها، وفي سبيلها، وفي خدمتها، ويجب بالنسبة لمركزي ومسؤولياتي ورتبتي أن يطيعني الجيش لكي تعيش فرنسا "

ففي يوم 16 سبتمبر 1959 طرح مبادرة جديدة أو نقول بالأحرى مراوغة جديدة منه، وأعلن في خطابه التاريخي والذي اعترف فيه رسميا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره [3].

توجه بخطابه إلى الفرنسيين متمنيا بكل تأكيد أن يسمعه الجزائريين باختلاف آرائهم [4]، شارحا من خلال خطابه السياسة المتعلقة بالجزائر خاصة وأنه اعترف لأول مرة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه وهوما يعد انتصار لجبهة التحرير الوطني وجيشها [5].

وأعلن الاقتراحات المتعلقة بتقرير المصير للشعب الجزائري والتي حددها بثلاثة اختيارات أساسية [6]وهي:

. الانفصال: ويعني اختيار الحكومة التي يريدونها، حيث تترك فرنسا الجزائر والجزائريين أن ينظموا إلى الوطن الذي يعيشون فيه وبالإمكانيات التي بين أيديهم، ويقصد الشمال مع فصل الصحراء[7].

---

[1] . ديغول، مصدر سابق، ص 85.

[2] . نفسه، ص 86.

[3] . بورغدة، عرض الجنرال، مرجع سابق، ص 303.

[4] . Benjamin Stora, le mystère de Gaulle, Editions Robert Laffont, paris, 2009,p 19.

[5] . بوعزيز، مرجع سابق، ص 189.

[6] . إدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث، ج 2، دار الغرب، الجزائر، 2006، ص 291.

[7] . بورغدة، عرض الجنرال، مرجع سابق، ص 304.

الإدماج: وهو المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع السكان الجزائريين المسلمين وغيرهم، وهذا الإدماج يسمح للجزائريين أن يمارسوا جميع الوظائف السياسية والإدارية والقضائية وجميع الوظائف الحكومية، وأن يتمتعوا بجميع الأجور والرواتب والتأمين الاجتماعي[1]، وبالتالي يصبحون جزء لا يتجزأ من الشعب الفرنسي.

. الفيديرالية: في هذه الحالة يمكن للجزائريين تشكيل حكومة جزائرية، يكون وزرائها جزائريين وتكون متحدة مع فرنسا في الاقتصاد والتعليم والدفاع عن العلاقات الخارجية، ويكون الحكم الداخلي فيدراليا [2].

هذا الخطاب الإذاعي والتلفزيوني الذي ألقاه الجنرال ديغول بعد خمسة عشر شهرا من توليه الحكم كان نتيجة نجاحات وانتصارات الثورة الجزائرية التي أحدثت حالة احباط شديدة على الفرنسيين، وأصبحت المطالبة بمخرج من هذا المستنقع، فكان خطاب ديغول المتلفز استجابة لمطلب الرأي العام الفرنسي ورضوخا لمنطق الطرف الجزائري [3].

ففي يوم 16 سبتمبر 1959 صرح في خطابه الشهير قائلا: " أمام فرنسا مشكلة صعبة ودموية ما تزال مطروحة، هي مشكلة الجزائر يجب علينا حلها. .. لا للشعارات العقيمة والمبسطة لهؤلاء وأولئك "، في إشارة منه لشعار الجزائر المستقلة الذي تتبناه جبهة التحرير الوطني وشعار الجزائر الفرنسية الذي يتبناه المستوطنين وأنصارهم من بينهم قادة الجيش الفرنسي [4].

[1] . بوعزيز، مرجع سابق، ص ص 285 . 286.

[2] . بورغدة، عرض الجنرال، مرجع سابق، ص 108.

[3] . الزبيري، مرجع سابق، ص 183.

[4] . بورغدة، عرض الجنرال، مرجع سابق، ص 306.

لما عرض السيد ميشال دوبري[1] مشروع تقرير المصير على البرلمان بالأغلبية الموالية لديغول كانت نتائج التصويت التي أعلن عنها بعد منتصف نهار 15 أكتوبر 1959 في مصلحته، وافق على حق تقرير المصير 411 نائبا مقابل معارضة 23 نائبا فقط، وانسحاب 9 أعضاء قبل انعقاد المجلس [2].

ولكن من جهة أخرى سارعت الشخصيات السياسية المدنية والعسكرية والمستوطنين ذي النفوذ والتأثير على السلطة الفرنسية بالرفض القاطع لمقترح الجنرال ديغول بمنح الجزائريين حقهم في تقرير مصيرهم، وأنه سيؤدي إلى ضياع الجزائر الفرنسية، وكثيرا منهم شعروا بالخيانة، إذ أن ديغول استعملهم ثم تخلى عنهم، وتنكر لجميلهم وجهودهم.

إن المستوطنين وقادة الجيش الفرنسي اعتبروا الجنرال ديغول الذي عاد بفضلهم إلى السلطة قد طعنهم في الظهر، ورأوا أن هذا العرض هو مقدمة لتسليم الجزائر بسهولة إلى جبهة التحرير الوطني، كما اعتبروا أن هذا التصريح وثيقة استسلام [3].

كان اعتراف ديغول بحق تقرير مصير الجزائريين بأنفسهم ضربة موجعة لأنصاره ومؤيديه الذين التجأوا إليه في حربهم على الجزائر وصدمة لقادة الجيش والمستوطنين الأوروبيين في الجزائر دعاة

---

[1] . ميشال دوبري : (1912 . 1996) سياسي فرنسي بارز، شغل منصب أول رئيس وزراء في عهد الرئيس ديغول(1959 . 1962)، كان ديغوليا مخلصا، في البداية كان مناصرا ل " الجزائر فرنسية " ، ولكنه سار على نهج ديغول في مفاوضات الاستقلال لاحقا. للمزيد ينظر إلى :

courrier Yves, la guerre d'Alger Dictionnaire et document, Tom 5, Editions et le diffusion, paris, 2001, p 2148.

[2] . حسينة حاميد، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية (1954 . 1962)، ط 1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص 43.

[3] . يزيد بوهتاف، مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين (1954 . 1962)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013، ص 184.

خرافة " الجزائر فرنسية " وقاد إلى بوادر التمرد على أعلى المستويات [1]. وانقلبت العلاقة بينهم إلى صراع تدريجي وثقة مفقودة وصلت حتى المواجهة.

لأهمية تصريح 16 سبتمبر 1958 وتأثيره على الاتصالات الجزائرية الفرنسية التي ستؤول إلى المفاوضات الرسمية، لذلك كان من الطبيعي أن تحتج الأقلية الأوروبية وجنرالات الجيش الفرنسي في الجزائر ضد ديغول [2].

من الملاحظ أن الفترة الممتدة بين سنتي 1960 . 1961 قد شهدت أحداثا هامة سواء في فرنسا أو في الجزائر، كما كان لها أثر هام على مستقبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، فالحكومة الفرنسية عاشت وضعا متأزما بسبب مناهضة غلاة المستوطنين الأوروبيين والعسكريين لسياسة ديغول [3].

إن المعارضة الأشد كانت في الجزائر حيث تكونت جبهة واسعة ضمن فئة من العسكريين والتنظيمات والجمعيات الأوروبية وجحافل الأقدام السوداء[4] وكل من كان موجودا من أنصار خرافة الجزائر فرنسية [5]. وهناك من أبدى معارضته منهم جورج بيدو[6] والمارشال جوان[7] فأسسوا تجمع

---

[1] . إلياس نايت قاسي، الوضع السياسي للجزائر (1960 . 1961)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 2، العدد 3، جانفي 1914، ص 172.

[2] . محمد داعي، الأقليات الأوروبية في الجزائر ما بين 1945 . 1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورات جامعة اليابس جيلالي، سيدي بلعباس، 2014 . 2015، ص 304.

[3] . نايت قاسي، مرجع سابق، ص 166.

[4] . الأقدام السوداء: أعضاء الأقلية الأوروبية في الجزائر، المستوطنون الأوروبيون الذين ولدوا بالجزائر، ترجع التسمية لسواد الأحذية التي كان يرتديها الجنود الفرنسيون بالمقارنة مع الجزائريين أصحاب الأرض. للمزيد ينظر إلى : شرفي، مرجع سابق، ص 42.

[5] . بلحاج، مرجع سابق، ص 138.

[6] . جورج بيدو : رجل دولة فرنسي، ترأس المجلس الوطني للمقاومة سنة 1943، شغل سنة 1946 رئاسة الحكومة المؤقتة، ثم وزيرا أول ما بين 1947 . 1950، عين مديرا لمكتب الجنرال ديغول 1958 . 1959، دخل المعارضة منذ 1959، مناصر للجزائر الفرنسية. للمزيد ينظر إلى : الكيالي، مرجع سابق، ص 624.

[7] . المارشال جوان : قائد عسكري ولد سنة 1888 بمدينة عنابة في الجزائر، من أبرز القادة العسكريين الفرنسيين خلال الحرب العالمية الثانية، شغل عدة مناصب عسكرية مهمة، كان من المدافعين عن بقاء الجزائر تحت السيادة الفرنسية، عارض سياسة ديغول اتجاه القضية الجزائرية. للمزيد ينظر إلى : شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة وتحقيق عيسى عصفور، ج 2، منشورات عويدة، بيروت، 1982، ص 245.

الجزائر الفرنسية RAF في 19 سبتمبر 1959، هذا الواقع عرضه ديغول بقوله: " أخذت تتجمع في أفق الجزائر السحب المنذرة بهبوب العاصفة " [1].

وإجابته عن سؤال مدير جريدة صدى وهران بيار لافون: " إن ما يريده رجال الأحزاب هو المحافظة على الجزائر كما كانت في عهد والدي، ولكن هذه الجزائر قد اضمحلت وستتضمحل مثلها إذا لم تتفهموا هذه الحقيقة" [2]. وكانت بداية المواجهة بين حكومة ديغول وأنصار فكرة الجزائر فرنسية من خلال أسبوع الحواجز [3].

ثالثا: ردود الفعل اتجاه سياسة ديغول

1 . أسبوع الحواجز 23 جانفي . 1 فيفري 1960

أدى استمرار ديغول في سياسة التسوية التي انتهجها تجاه القضية الجزائرية على أساس مبدأ حق تقرير المصير إلى ظهور بوادر التمرد على أعلى مستوياته في هرم السلطة الفرنسية فالجنرال ماسو تهجم صراحة على هذه السياسة، والذي هو من أنصار " الجزائر الفرنسية " داخل مؤسسة الجيش، وأعلن معارضته لتوجهات الجنرال ديغول التي تضمنها خطاب 16 سبتمبر 1959 حول تقرير المصير[4].

في 18 جانفي 1960 كشف الجنرال ماسو للصحفي الألماني كمبسكي استياءه من سياسة الحكومة الفرنسية بقيادة الجنرال ديغول، وللإشارة قدمه الصحفي للقراء على أنه " الناطق الرسمي باسم الأوساط العسكرية الفرنسية في الجزائر" [5].

[1] . ديغول، مصدر سابق، ص 89.

[2] . نفسه، ص 87.

[3] . نايت قاسي، مرجع سابق، ص 167.

[4] - Alistair Horne , op , cit, p 357.

[5] . بلحاج، مرجع سابق، ص 139.

وخلال هذا اللقاء استقبل الجنرال ماسو جريدة ألمانية تصدر في ميونيخ، وأعلن بأن الجيش الفرنسي قد يضطر مستقبلا إلى عدم الرضوخ والانصياع لأوامر الحكومة ملمحا بذلك إلى ما يكنه غلاة المتطرفين الاستعماريين من اعتزام للتمرد والعصيان بالتواطؤ مع جيش الاحتلال.

وأضاف أن الجيش قد اقترف خطأ حين جاء بالجنرال ديغول إلى الحكم وأنه قد يستعمل القوة ضده، وأن الرئيس قد أصبح من رجال اليسار [1]. ولما سأله الصحفي عما إذا كان الجيش سيمتثل لأوامر رئيس الدولة أجابه " إنني شخصيا والأغلبية الكبيرة من الضباط الذين يتواجدون في مركز المسؤولية لا ننفذ من دون شروط أوامر رئيس الدولة [2]. وبذلك أعلن الاستعداد لمقاومة سياسة ديغول بجميع الوسائل عندما يقتضي الحال ذلك [3].

ومما لاشك فيه أن تصريح ماسو لم يكن بريئا ولا عفويا، ولكنه جاء نتيجة تشاور وتفاهم مع غلاة المستوطنين الذين كان النائب لاغايار[4] يتزعم نشاطهم [5]. وبما أن ديغول لم يطق صبرا على تحمل هذا التحدي والتطاول على نفوذه وهيبته الدستورية [6]، أمر باستدعاء ماسو إلى فرنسا وقام بعزله وإعفائه من منصبه، وكعقاب على تهوره في الكلام [7].

---

[1] . حماميد، مرجع سابق، ص 165.

[2] . Alistair Horne , op, cit , p 356.

[3] . المجاهد، العدد 60، ص 5 و ما بعدها.

[4] . لاغايارد : (1931 . 2014) محامي ونائب من عمالة الجزائر، من غلاة المدافعين عن الجزائر الفرنسية، ساهم في انقلاب 13 ماي 1958، وشارك في أسبوع الحواجز جانفي 1960، كان من أبرز مؤسسي منظمة الجيش السري، ويعد من أشد معارضي سياسة ديغول. للمزيد ينظر إلى : سارة حداد، انقلاب جنرالات فرنسا 21 أفريل 1961 وانعكاساته على الوضع في الجزائر وفرنسا، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 1016 .2017 ، ص 103.

[5] . الزبيري مرجع سابق، ص 205.

[6] . jacques Massu, le torrent et la digue, plon, paris, 1972, pp 310 - 311.

[7] . ديغول، مصدر سابق، ص 89.

كان هذا الحدث بمثابة الشرارة التي فجرت ثورة الحواجز التي أطلق عليها بعض الكتاب والمؤرخين في مؤلفاتهم تسمية " مؤامرة " ضمت كل من الجنرالات من مؤيدي الجزائر فرنسية وقادة الحركات المتطرفة المنضوية تحت ما يسمى بلجنة الوفاق للحركات الوطنية CEMN [1].

فجرت في مدينة الجزائر خلال اليوم الموالي، واستمرت أسبوعا كاملا، وهي حركة عصيان مدني دموية، قام بها المستوطنون وتعاطف معهم العديد من ضباط الجيش بما فيهم الجنرال شال نفسه رفضا لعزل الجنرال ماسو ولسياسة ديغول فيما يتعلق بتقرير المصير[2].

هذه الحركات رغم اختلافها إلا أنها كانت موحدة رمزيا حول مبدأ الجزائر الفرنسية من خلال لجنة الوفاق التي تأسست خلال شهر نوفمبر من عام 1959 [3].

كان الإجراء سببا مباشرا ليعلن لاغايارد في اليوم نفسه 22 جانفي 1960 احتلاله لجامعة الجزائر على رأس مجموعات غفيرة من الأقدام السوداء ووحدات الدفاع المحلي، ووجه نداء إلى السكان الأوروبيين ليتظاهروا عشية اليوم الذي بعده وهو يوم أحد للتدليل على تضامنهم، ولإرغام الحكومة على تغيير سياستها [4].

[1] . لجنة الوفاق للحركات الوطنية : تأسست في فرنسا خلال نوفمبر 1959، كإطار موحد رمزيا لدعم بقاء الجزائر فرنسية، شملت جميع التيارات الوطنية الفرنسية (الجبهة الوطنية الفرنسية FNF . الحركة الوطنية للطلبة MNF . حركة 13 ماي 1958 المعروفة ب MP13 . الحركة من أجل إعادة النظام MPIOC . التجمع من أجل الجزائر فرنسية RAF. ..). ينظر إلى : سارة حداد، مآلات انقلاب 13 ماي 1958 الوضع الداخلي للجزائر ما بين (1958 . 1960)، مجلة الفكر، المجلد السادس، العدد 2، ديسمبر 2022، ص 539.

[2] . بورغدة، عرض الجنرال، مرجع سابق، ص 314.

[3] . بلحاج، مرجع سابق، ص 138.

[4] . الزبيري، مرجع سابق، ص 205.

قام هؤلاء بأول حركة تمرد واسعة في عاصمة الجزائر، تزعمها دي سيزيني[1] وأورتيز[2] ولاغايارد [3]، ووجدت هذه الحركة صدى واستجابة واسعة في أوساط الأحزاب اليمينية في فرنسا نفسها بزعامة جورج بيدو[4]، وبتشجيع من العسكريين الغاضبين على ديغول [5].

اعتصم المتمردون بحي باب الواد ونصبوا الحواجز وراحوا يرددون شعارات العداء للجزائريين وديغول، وينادون بحياة " الجزائر الفرنسية " و" يحيا ماسو"، وأقاموا الحواجز معلنين بذلك بأنهم سيظلون معتصمين في مواقعهم ولن يخرجوا منها إلا إذا تراجع ديغول عن تقرير المصير، وأعاد ماسو إلى منصبه [6].

استمرت ثورة الحواجز أسبوعا كاملا من 23 جانفي حتى 1 فيفري 1960، وقد كانت حركة عصيان مدني مسلحة ودموية، بلغت ذروتها يوم 24 جانفي 1960 حيث خلف تبادل اطلاق النار بين أجهزة الأمن الفرنسية والمتمردين 20 قتيلا و147 جريحا [7]. كما قام كل من لاغايارد وأورتيز بنصب مخيمات في وسط العاصمة [8].

---

[1] . جان جاك سيزيني : (1933 . 2017) شخصية فرنسية من اليمين المتطرف، رئيس الجمعية العمومية للطلبة الجزائريين، أحد متزعمي أسبوع الحواجز، فر إلى إسبانيا وأسس رفقة صالان منظمة الجيش السري، كان من المدافعين عن الجزائر الفرنسية. للمزيد ينظر إلى : حداد، انقلاب الجنرالات، مرجع سابق، ص 25.

[2] . جوزيف أورتيز : (1917 . 1995) مستوطن من أصول إسبانية، زعيم الجبهة الوطنية الفرنسية، قاد الميليشيات المدنية في التمرد، ارتبط اسمه بالدفاع عن الجزائر فرنسية، ومؤسس لحركة تحمل اسم الجبهة الوطنية الفرنسية عام 1959، كان من المحرضين الرئيسيين على أسبوع الحواجز في الجزائر، من المسؤولين في منظمة OAS المناهضة لاستقلال الجزائر، صدر بحقه حكم الإعدام غيابيا عام 1961، وعاش في المنفى بإسبانيا قبل أن يشمله عفو عام 1968. للمزيد ينظر إلى حماميد، مرجع سابق، ص 42.

[3] . إحدادن، مصدر سابق، ص 73.

[4] . بوعزيز، مرجع سابق، ص 301.

[5] . وايس موريس، مظاهرات 11 ديسمبر 1960، ديان بيان فو السياسي التحرير، ترجمة منتهى قبيسي، تحقيق دحو جربال، السلسلة الصغرى، الجزائر، 2012، ص 51.

[6] . بلحاج، مرجع سابق، ص 140.

[7] . بورغدة، عرض الجنرال، مرجع سابق، ص 314.

[8] - Benjamin Stora, Histoire de la guerre d'Algérie 1954 - 1962, Repérés, Editions la Découverte, paris, 2004, p 55.

وبالفعل فإن المظاهرات قد جرت صاخبة لكنها لم تمنع ديغول من توجيه أوامره لاستعمال العنف لاسترجاع الهدوء وأخذ الكلمة عن طريق الإذاعة في اليوم الثالث للتمرد، فوصف الأحداث بالعصيان الذي لا يمكن أن يثنيه عن الطريق التي اختارها لفرنسا في تعاملها مع القضية الجزائرية. ولما أحس أن ثمة تردد في موقف القائد الأعلى للقوات الجزائرية نفسه، وخشي أن تسري العدوى إلى فرنسا ذاتها ارتدى زيه العسكري يوم 29 جانفي 1960 ووجه خطابا متلفزا إلى الشعب الفرنسي للتأكيد على أن تقرير المصير قرار حكومي صادق عليه البرلمان، ووافقت الأمة الفرنسية على أنه المخرج الوحيد الذي بقي ممكنا [1]. وخاطب أوروبي الجزائر لتهدئة قلقهم، داعيا الجيش إلى الانضباط والطاعة [2].

وبهذا الخطاب الذي كان شديد اللهجة تدخل الجيش بقوة في اليوم الموالي، وقضى على التمرد برفع الحواجز وتنظيف الطرقات، واعتقال رؤوس الفتنة وفي مقدمتهم لاغايارد ودوسيزيني ودوماركي، في حين تمكن أورتيز من الفرار في انتظار تكوين منظمة الجيش السري[3] بإسبانيا [4].

وتجدر الإشارة إلى أنه بسبب هذه الفوضى ذهب الجنرال شال ودولوفريي إلى باريس لمقابلة ديغول، فوعدهما هذا الأخير بأنه لن يكون هناك تفاوض مع جبهة التحرير الوطني، وأمرهما بالانضباط وإعادة الأمور إلى نصابها، لذلك عادا إلى الجزائر لقمع التمرد في الفاتح من شهر فيفري 1960 [5].

ونتيجة لهذا انهارت حركة التمرد، وأحيل تسعة عشر شخصا من قادة هذا العصيان أمام محكمة عسكرية، وأصدرت ضدهم أحكام مختلفة، وبذلك تجاوز ديغول عقبة خطيرة.

---

[1] . ديغول، مصدر سابق، ص 86.

[2] - Benjamin Stora, Histoire de la guerre, op, cit, p 55.

[3] . المنظمة السرية المسلحة : جناح يميني متطرف، تأسست رسميا في 1961. للمزيد ينظر إلى عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات الثورة الجزائرية 1954 . 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2001، ص ص 71 . 72.

[4] . الزبيري، مرجع سابق، ص 205.

[5] . نفسه، ص 206.

لقد شكل هذا التمرد خطرا كبيرا على الوحدة الوطنية لفرنسا وهددت مؤسساتها الشرعية إلى درجة أن السيد ميشال دوبري رئيس الحكومة الفرنسية وصلته يوم 24 جانفي 1960 معلومات عن وجود استعدادات يقوم بها اليمين المتطرف في باريس للقيام بانقلاب عسكري[1]. فشل التمرد لكنه شكل منعطفا خطيرا في العلاقة بين الطرفين.

الجنرال ديغول لم يستسلم ولم يخضع لقادة الجالية الأوروبية وشرع في إبعاد القادة العسكريين عن السياسة، وفي 4 فيفري اتخذ إجراء يتمثل في نزع السلطات المعطاة للجيش لكي يحل محل الشرطة الذين يعملون ويخضعون لسلطات الولاة أو الحكومة، وبهذه التغييرات الهامة في الحين بدأ ديغول يتحرك بحرية اتجاه قادة الثورة الجزائرية لإجراء مفاوضات أولية والتعرف على وجهات نظرهم وكيفية إيقاف اطلاق النار والتوصل إلى حل سلمي لمشكلة الجزائر[2].

وفي يوم 5 مارس 1960 صرح في الجزائر قائلا: " إن قدر الجزائر لن يفصل فيه إلا بإرادة السكان، فمستقبل الجزائر يجب أن يقرره الناس الذين يسكنونها. .. ".

وبعد هذه الحوادث بدأ ديغول مرحلة جديدة في الجزائر بإعادة تنظيمها، حيث قام بحل المكتب الخامس[3] وأعطى صلاحياته إلى رؤساء النواحي العسكرية، ويعود السبب لحل هذا المكتب إلى تحالف قادته مع رؤساء الأوروبيين ضد الحكومة الفرنسية ورفضهم لسياسة ديغول المتمثلة في منح تقرير المصير للجزائريين [4].

[1] . رمضان بورغدة، عرض الجنرال، مرجع سابق، ص 314.

[2] . Horne, op, cit, p 364.

[3] . المكتب الخامس : قسم الجوسسة على المسلمين والمكلف رسميا من طرف وزارة الدفاع الفرنسية. للمزيد ينظر إلى : مريم حيفر، السبتي غيلاني، مشروع تقرير المصير سنة 1959 وموقف المستوطنين منه، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد 2، باتنة، الجزائر، ديسمبر 2019، ص 675.

[4] . بوحوش، مرجع سابق، ص 443.

وأسبوع الحواجز كشف عن اختلالات في القيادة، فقد أمر الجنرال ديغول بتحويلات مست القيادة العسكرية وعلى رأسها الجنرال شال الذي حل محله الجنرال كريبان في 30 مارس 1960 كما ترك جاك سوستال[1] الحكومة في 5 فيفري 1960 [2].

لم يكن المدنيين فقط من الأقدام السوداء ودعاة الجزائر الفرنسية، بل كانت هناك شريحة من الضباط السياسيين ينتمون لهذا التيار ويدافعون عن هذا الطرح [3].

يمكننا القول أن أسبوع الحواجز لم ينته تماما كما كان يتوقه ديغول وأنصاره، بل انتقل دعاة الجزائر الفرنسية إلى النشاط السري بهدف إجبار ديغول على التخلي عن سياسة تقرير المصير وهوما برز فعلا من خلال تنظيم جبهة الجزائر الفرنسية لمظاهرات ديسمبر 1960 الرافضة لسياسة ديغول خلال زيارته للجزائر وبهدف إجباره على المحافظة على الجزائر الفرنسية[4].

2 . اضراب ومظاهرا ت ديسمبر 1960

بعد فشل أطروحة تقرير المصير والتهدئة التي نادى بها الجنرال ديغول، انتقل إلى مرحلة جد متقدمة من المناورة تتمثل في تقديم مشروع " الجزائر جزائرية "، والقصد منه تكوين دولة جزائرية موالية لفرنسا من دون جبهة التحرير الوطني [5].

[1] . جاك سوستال : (1912 . 1990) سياسي وأكاديمي فرنسي، نصب مديرا للمخابرات ومحاربة التجسس، كما شغل منصب أمين عام لتجمع الشعب الفرنسي RPF، انتخب نائبا لديغول ثم حاكما عاما للجزائر، وبتولي ديغول رئاسة الجمهورية الخامسة، كلفه بمنصب وزيرا للإعلام ثم وزيرا منتدبا بالمقاطعات الصحراوية، ليستقيل من منصبه في فيفري 1960. للمزيد ينظر إلى : جمال قنان، إشكالية تطورات وتوسع الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص ص 389 . 393.

[2] . stora, Histoire de la geurre, op, cit, p 57.

[3] . حداد، انقلاب جنرالات، مرجع سابق ، ص 27.

[4] . بلحاج، مرجع سابق، ص 138.

[5] . عيسى رحماوي، الذكرى الواحدة والخمسون لمظاهرات 11 ديسمبر 1960، تلاحم الشعب مع ثورته، نهاية الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر، مجلة أول نوفمبر، العدد 176، 2011، ص 15.

وعليه قرر ديغول زيارة الجزائر في بداية شهر ديسمبر 1960 للاطلاع أكثر على الواقع الجزائري والتخلص نهائيا من الجزائر فرنسية، وتأكيد إعلانه السابق حول الجزائر الجزائرية[1].

عندها زاد سخط أصحاب الجزائر فرنسية، وقرروا الوقوف في وجه ديغول، واستغلوا زيارته للجزائر في 9 ديسمبر 1960، وتجمعوا في مظاهرات معادية له، وبإضراب شامل في اليوم السابق لوصوله إلى هناك، ليشعروه بغضبهم واستيائهم [2].

إذن قررت جبهة الجزائر الفرنسية شن إضراب عام في مدينة الجزائر، ودعت أوروبي الجزائر من المدنيين والعسكريين في القوة العامة والمتقاعدة إلى التظاهر في الشوارع للتعبير عن رفضهم للجزائر جزائرية، وتواصلت المظاهرات لليوم العاشر والحادي عشر من شهر ديسمبر 1960 [3].

راحوا يحملون شعارات معادية له نذكر منها " يسقط ديغول "، " تحيا الجزائر فرنسية "، وقد وقعت صدامات في أحياء العاصمة. كل هذا كان تعبيرا عن رفضهم لسياسة ديغول إزاء القضية الجزائرية وثورتها العظيمة[4].

لما عاد إلى فرنسا أصدر قرار بحل جبهة الجزائر الفرنسية والجبهة الوطنية من أجل الجزائر الفرنسية التي تشكلت خلال شهر جويلية 1960 وضمت شخصيات من اليمين المتطرف.

الجزائريون كانوا أقوى من المستوطنين وأشد وأصلب منهم، فقرروا أن يعطوهم درسا تاريخي في معنى الأخوة والوطنية، فقاموا بتنظيم مظاهرات معاكسة بلغت الذروة في القوة والصمود، شملت معظم المدن الجزائرية خاصة الجزائر ووهران وعنابة والبليدة [5].

---

[1] . محمد قنطاري، مظاهرات 11 ديسمبر 1960 أسبابها، وقائعها، نتائجها، مجلة المصادر، العدد 3، الجزائر، 2000، ص ص 29 . 34.

[2] . بوعزيز، مرجع سابق، ص 293.

[3] . الزبيري، مرجع سابق، ص 209.

[4] . قنطاري، مرجع سابق، ص ص 38 . 40.

[5] . نفسه، ص 51.

فبتحضير من جبهة التحرير الوطني خرج رجال ونساء وأطفال [1] يحملون عدة لافتات كتب عليها عدة شعارات منها " يسقط الاستعمار "، " تحيا الجزائر حرة مستقلة "، هذا المشهد لم ير من قبل في الجزائر [2]، فكانوا يحملون الأعلام الوطنية ويهتفون باستقلال الجزائر.

لقد أثبت الشعب الجزائري بخروجه في مظاهرات عارمة شملت مختلف أنحاء الوطن ردا على مخطط شارل ديغول، وتعبيرا عن مواصلة الكفاح إلى جانب جبهة التحرير الوطني من أجل الحصول على الحرية والاستقلال.

بدأت هذه المظاهرات في 10 ديسمبر بالعاصمة وفي 11 ديسمبر عمت المظاهرات مختلف أنحاء الوطن، واستمرت إلى غاية 16 ديسمبر 1960 [3].

تعد مظاهرات ديسمبر 1960 من أهم المحطات في تاريخ الجزائر، جاءت تأكيدا لمبدأ حق تقرير مصير الشعب الجزائري، وتعبيرا واضحا للرأي العام الفرنسي والعالمي عن الرفض المطلق لسياسة الاستعمار ومناوراته الجديدة المتمثلة في التهدئة الديغولية.

تأكد ديغول خلالها من حيوية هذا الشعب، وشدة تعلقه بثورته وقادتها، ورأى بعينه ما لا يدع مجالا للشك بأن أي حل أو إجراء حول مصير ومستقبل الجزائر بدون الاتفاق مع جبهة التحرير الوطني مآله الفشل الذريع لا محالة [4].

فقد حظيت هذه المظاهرات بتغطية إعلامية عالمية واسعة، فكانت نتائجها أبلغ من نتائج أي استفتاء، أكد فيه الشعب الجزائري تمسكه بالاستقلال، وقضت على مشاريع وأحلام الجنرال ديغول وأنصار الجزائر فرنسية [5].

---

[1] . Hocine Hamouma, les enfants de décembre, ENAG, Alger, 2000,pp 38 - 39.

[2] . Abbas Ferhat, Autopsie d'une guerre :L'aurore, Edition Garnier frères, paris, 1980,p 280.

[3] . جريدة المجاهد، تقرير بعنوان شعب وعلم ودماء، الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 1960، ص ص 5 . 6 . 7.

[4] . بوعزيز، مرجع سابق، ص 293.

[5] . يحي بوعزيز، ملامح من ثورة الأول نوفمبر ومواقف ديغول اتجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960، مجلة الأصالة، العدد 73 . 74، الجزائر، أكتوبر 1979، ص 251.

وأصبح لا بد من حل القضية الجزائرية، ووضع حد للحرب بالجزائر، وبذلك صمم على موعد تقرير المصير في الثامن من جانفي 1961 [1].

وقد حققت هذه المظاهرات انتصارا ساحقا على دعاة الجزائر الفرنسية، قال السيد فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في كتابه تشريح حرب " هذه الثلاثة أيام العظيمة كانت أبلغ من قول كل خطب، وصداها أوسع من صدى المعارك التي خاضها المجاهدون في الجبال، فقرر فيها الشعب الجزائري أن يعيش حرا أو يموت " [2].

تطورت الأحداث لصالح جبهة التحرير وأصبحت الثورة الجزائرية تهدد أكثر فرنسا ذاتها، مما جعل ديغول يتأكد أن مصلحة فرنسا هو إنهاء هذا النزاع الذي هدد وحدتها القومية، وأضر بسمعتها الدولية، وأيقن أن السبيل الوحيد هو التفاوض مع جبهة التحرير الوطني وباعتبارها ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الجزائري [3]. هذا ما رفضه رفضا قاطعا قادة الجيش والمستوطنين في الجزائر، وهوما تجلى من خلال انقلاب 22 أفريل 1961.

[1] . قنطاري، مرجع سابق، ص 54.

[2] . جريدة المجاهد، العدد 85، 19 ديسمبر 1960، ص 2.

[3] . إبراهيم مياسي، مقتبسات من تاريخ الجزائر، دار هومة ، الجزائر، 2012، ص 65.

الفصل الثاني

دوافع ومصير انقلاب الجنرالات أفريل 1961

أولا: دوافع انقلاب الجنرالات الأربعة

1 . استفتاء 8 جانفي 1961

2 . المفاوضات مع جبهة التحرير

3 . تصريح الجنرال ديغول 11 أفريل 1961

ثانيا: التحضير وسير الانقلاب

1 . التخطيط والتحضير

2 . سير أحداث انقلاب الجنرالات

ثالثا: مصير الانقلاب وردود الفعل

1 . فشل الانقلاب

2 . أسباب فشل الانقلاب

3 . الإجراءات المتخذة ضده

4 . ردود الفعل عن الانقلاب

أولا: دوافع انقلاب الجنرالات الأربعة

1 . استفتاء 8 جانفي 1961

لقد كان الاستفتاء في الواقع تبريرا فقط أراد ديغول بواسطته إضفاء طابع الشرعية على سياسة ما فتئ يمارسها بمفرده وبعيدا عن كل ديمقراطية [1]. ولكي يتحصل على التفويض الشعبي له برمج مبدئيا إجراء استفتاء حول الموضوع في فرنسا والجزائر وتم تحديده في الثامن من جانفي سنة 1961[2].

بعد أسبوع من عودته إلى فرنسا توجه بخطاب إلى الشعب الفرنسي يوم 20 ديسمبر 1960، وكان الخطاب متلفزا غرضه استدعاء الهيئة الناخبة وفقا لقوانين[3] الاستفتاء[4]. " إن الشعب الفرنسي مدعو للقول إذا كان يقر كما اقترح عليه أن يختار السكان الجزائريون مصيرهم بنفسهم. .. لذلك أطلب من الفرنسيات والفرنسيين الإجابة بنعم بشكل صريح وشامل " [5].

ليجدد دعوته في خطابه للمرة الثانية والثالثة يومي 31 ديسمبر 1960 و6 جانفي 1961، مدعيا أن حل القضية الجزائرية قد انحصر بين ديغول والشعب الفرنسي[6].

قد لقي هذا الاستفتاء قبولا واسعا لدى الشعب الفرنسي الذي اعتبره إنهاء لحرب صارت تكلفه الشيء الكثير بشريا واقتصاديا، وقد شمل هذا الاستفتاء المنتخبين في كل من فرنسا والجزائر بما فيها الصحراء [7].

---

[1] . الزبيري، مرجع سابق، ص 209.

[2] . بوحوش، مرجع سابق، ص ص 449 . 450.

[3] . ينظر الملحق رقم 02 (قانون تنظيم استفتاء 8 جانفي 1961)

[4] . عبد الحميد دليوح ، مظاهرات 11 ديسمبر 1960 وآثارها على الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004 . 2005، ص 89.

[5] . ديغول، مصدر سابق، ص 108.

[6] . دليوح ، مرجع سابق، ص 89.

[7] . نفسه، ص 90.

بعد نهاية الاستفتاء تم الإعلان عن النتائج والتي جاءت كما كان متوقعا، أزيد من 75% صوتوا بنعم في فرنسا، أي 57 % من مجموع الناخبين المسجلين و69 % في الجزائر أي 39 % من مجموع الناخبين المسجلين، مع امتناع 42 % عن التصويت [1].

جريدة المجاهد في مختلف أعدادها أشارت إلى فكرة مشروع الاستفتاء، وأن هذه الفكرة بحسبها لن ترى النجاح وسيكون مآلها الفشل لأنها فكرة مشكوك في مضمونها ونتائجها ليس لدى الجزائريين فحسب بل حتى لدى الأطراف الأخرى [2].

اعتبر ديغول أن الاستفتاء نجح نجاحا كبيرا في الجزائر رغم ضغوطات جبهة الجزائر الفرنسية وضغوط المتطرفين من الأقدام السوداء والذين يشكلون قوة في الجيش والإدارة [3].

وفي 19 جانفي 1961 صرح لوزير الاعلام [4] قائلا: " حتى الآن كانت الجهود تركز على تهيئة الرأي العام تدريجيا لما هو قادم، الآن الأمور أصبحت جدية. .. سنقوم بإجراء اتصالات مع الجبهة الوطنية الجزائرية ".

أدى هذا الإجراء إلى تأزم الوضع من جديد بين الجيش الفرنسي في الجزائر وباريس وبادر بذلك أوروبيو الجزائر إلى إقامة حرب العصابات ضد فرنسا وجبهة التحرير الوطني، وتم تكوين منظمة الجيش الفرنسي[5].

نتائج الاستفتاء تخول لديغول كل الصلاحيات من أجل تقرير مصير الشعب الجزائري، أي بلغة أخرى هي التخلي تماما عن الجزائر الفرنسية[6]، لهذا تعمقت الأزمة التي كانت تعيشها الجمهورية

---

[1] . ديغول، مصدر سابق، ص ص 266 . 267.

[2] . جريدة المجاهد، لا يضمن حماية نفسه كيف يضمن حرية الاستفتاء، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 84، الجزائر، 12 ديسمبر 1960. ص 1.

[3] . دليوح، مرجع سابق، ص 92.

[4] . ازغيدي، مرجع سابق، ص 251.

[5] . نفسه، ص 252.

[6] . ملاح، مصدر سابق، ص ص 245 . 246.

الخامسة، خاصة بعد محاولته بعد الاستفتاء الاتصال بالحكومة المؤقتة للتفاوض، وجرت اللقاءات الجدية الأولى بين الطرفين الجزائري والطرف الفرنسي ب لوسارن بسويسرا يوم 20 فيفري 1961، لقاء نيوشاتل 5 مارس 1961 [1].

2 . المفاوضات مع جبهة التحرير

حاول ديغول بعد استفتاء الثامن جانفي الاتصال بالحكومة المؤقتة للتفاوض وجرت اللقاءات الجدية الأولى بين الطرف الجزائري والطرف الفرنسي مباشرة [2].

مفاوضات لوسارن 20 فيفري 1961: جرت بلوسارن بسويسرا، مهدت لهذه المحادثات الوساطة السويسرية بواسطة أوليفي لونغ حيث مثل الوفد الجزائري كل من بومنجل[3] رفقة السيد الطيب بولحروف[4]، أما بالنسبة للوفد الفرنسي ممثلاً بجورج بومبيدو رفقه السيد برونو دولوس.

لقد تم اختيار الأراضي السويسرية والتي انتهت بجمع الجزائريين والفرنسيين إلى طاولة المفاوضات، وقد دارت النقاشات حول ضمانات لتقرير المصير، جنسية الأقلية الأوروبية...، وتعثرت بسبب محاولة الحكومة الفرنسية من جديد اقحام أطراف أخرى في المحادثات[5].

مفاوضات نيوشاتيل 5 مارس1961: حافظ الوفدين على نفس الممثلين، وقد تم تناول المحاور السابقة الذكر، وفشلت وتوقفت هذه المحادثات لتمسك الوفد الجزائري بوحدة التراب الوطني. وأن

---

[1] . بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان . نهاية حرب التحرير في الجزائر، تعريب لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 20.

[2] . الزبيري، مرجع سابق، ص 219.

[3] . أحمد بو منجل : (1906 . 1984) ولد بمدينة تيزي وزو، تخرج من جامعة الجزائر، اشتغل محاميا، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، كان ضمن الوفد المفاوض بجهة التحرير الوطني. للمزيد ينظر إلى شرفي. مرجع سابق، ص 100.

[4] . الطيب بولحروف : ولد سنة 1923 بمنطقة وادي الزناتي (قالمة) زاول دراسته بمدينة عنابة، ولم يتسن له مواصلة التعليم، مارس عدة مهام من بينها عين ممثلا للجبهة في كل من روما وجنيف، لعب دورا هاما في الاتصالات الأولية مع السلطات الفرنسية التي توجت باتفاقيات إيفيان. للمزيد ينظر إلى آسيا تميم الشخصيات الجزائرية (100 شخصية)، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 275.

[5] . الزبيري، مرجع سابق، ص 219

جيش التحرير لا يقبل أن يكون أعزل من سلاحه، لكنه يجب على العكس من ذلك أن يكون له وجود شرعي " إن احترام التراب الجزائري يبقى بالنسبة لنا شرط غير قابل للتنازل عليه " [1].

تم الاعلان عن فتح مفاوضات بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية رسميا في 30 مارس 1961، وحددت بداية المفاوضات يوم 7 أفريل 1961 بمدينة إيفيان[2] بفرنسا، وفي الغد أعلن لويس جوكس[3] بأن الحركة الوطنية التي يتزعمها مصالي ستشارك في هذه المفاوضات، واعتبرت الحكومة الجزائرية أن هذا التصريح مناورة يقوم بها ديغول لذلك رفضت المشاركة في هذه المفاوضات ولم يتم لقاء 7 أفريل[4].

إذا كان أسبوع الحواجز قد شكل في جانفي 1960 رد المستوطنين الفرنسيين على تقرير المصير الذي أعلنه في 16 من شهر سبتمبر عام 1959، فإن انقلاب الجنرالات في الثاني والعشرين من شهر أفريل من عام واحد وستين وتسعمائة وألف جسد تمرد قادة الوحدات العسكرية عند الاعلان عن افتتاح المفاوضات والاعلان عن لقاء جديد بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية في إيفيان[5].

إن مسار السياسة الديغولية وفشل المنظمات الأوروبية المناوئة لسياسته وضغط الثورة الجزائرية أدت بالعسكريين للتفكير في استرجاع سلطتهم بالتآمر والانقلاب[6]، وكانت ذرائعهم في ذلك كثيرة

---

[1] . سعد دحلب المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 120.

[2] . إيفيان: هي مدينة فرنسية صغيرة مشهورة بالسيادة لوقوعها على الحدود السويسرية فيستطيع الوفد الجزائري أن يقيم في أرض محايدة وينتقل أثناء العمل عبر الحدود. ينظر إلى : صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، مكتبة الاسكندرية للنشر والتوزيع، مصر، د ت ، ص 111.

[3] . لويس جوكس : (1901 . 1991) ولد بضواحي السين بباريس، سياسي فرنسي، شغل في الثلاثينات منصب كاتب الدولة للشؤون الخارجية ثم وزير للطيران، تولى منصب الأمين العام للجنة الفرنسية للتحرير الوطني ما بين 1942 و 1944 شغل مع ديغول وزيرا بدون حقيبة من جويلية 1959 حتى ماي 1968، وترأس وفد بلده المفاوض مع جبهة التحرير. للمزيد ينظر إلى : شرفي، مرجع سابق، ص 131.

[4] . إحدادن، مصدر سابق، ص ص 82 . 83.

[5] . نايت قاسي، مرجع سابق ، ص 174.

[6] . دحلب ، مصدر سابق، ص 126.

ومنها الحفاظ وإبقاء الجزائر فرنسية، والوفاء للعساكر الذين ماتوا لأجل الجزائر، والوقوف في وجه مسار الخيانة الديغولية[1].

وقد تزعم أربع جنرالات كبار في الجزائر حركة تمرد كبير هم: موريس شال، ادموند جوهو[2]، أندري زيلر[3]، راؤول صالان وعضدهم عدد كبير من الكولونيلات والضباط[4]. وصفه ديغول بـ " المجموعة الرباعية من الجنرالات المتقاعدين " [5].

3 . تصريح ديغول 11 أفريل 1961

خلال سنة 1961 أطلق الجنرال ديغول الكثير من التصريحات المتعلقة بالجزائر ولعل أهمها وأبرزها والتي أفاضت الكأس التصريح الذي ألقاه في مؤتمره الصحفي يوم 11 أفريل 1961، والذي أكد فيه توجهه الجديد هو" إنهاء الاستعمار هو لمصلحتنا وبالتالي سياستنا ". وصرح: " إذا أرادت فرنسا مخرجًا فعليها أن لا تبقى متمسكة بواجبات وأعباء موروثة عن ماضي كولونيالي، وأن لا

---

[1] . دحلب، مصدر سابق، ص 127 .

[2] . ادموند جوهو : ولد في 2 أفريل 1905 بولاية وهران، تم قبوله في مدرسة سان سير العسكرية حيث اختار الطيران وحقق مسيرة مهنية مشرفة في القوات الجوية، وفي عام 1956 تم تعيينه كقائد للقوات الجوية في الدائرة الخامسة في الجزائر ونائب القائد العملي للجنرال صالان عندما كانت حرب الجزائر في أوجها، عندما حل 13 ماي 1958 أصبح جوهو نائب رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الجوية عينه الجنرال ديغول في 18 سبتمبر 1958 قائداً أعلى لسلاح الطيران وفي ماي 1960 عينه مفتشاً عاماً وبعد أن طلب إحالته للتقاعد استقر في الجزائر، هو الرئيس الشرفي لجمعية التجمع الوطني للفرنسيين المهاجرين من الجزائر، أصبح نائباً لرئيس منظمة الجيش السري . أُلقي القبض عليه بتاريخ 26 مارس 1962 بوهران تحت اسم مستعار ومهنة كاذبة، استفاد من العفو سنة 1968 . توفي في 4 ديسمبر 1995 . للمزيد ينظر إلى: courrier Yves,op, cit, p 2160.

[3] . أندري زيلر: جنرال فرنسي ورئيس أركان الجيش الفرنسي الأسبق، اسمه بالكامل ماري أنتوني زيلر، ولد عام 1898، انضم إلى الجيش عام 1915 وشارك في الحملة الفرنسية على سوريا (1920 . 1921)، نقل إلى شمال افريقيا حيث عين مديراً للنقل في الجزائر عام 1940 . ثم أصبح معاوناً لرئيس هيئة أركان الجنرال جوان في ايطاليا (1943 . 1944) ترقى إلى رتبة جنرال عام 1946 وعين مفتشاً لسلاح المدفعية (1950 . 1952) . عين عام 1953 قائداً لأركان حرب الجيوش البرية، واستقال من هذا المنصب في فيفري 1956 . استدعاه الجنرال ديغول بعد الحركة الانقلابية 13 ماي 1958 وعينه قائداً لأركان حرب الجيوش البرية حتى أكتوبر 1959، بعد فشل الانقلاب سلم نفسه وسجن لغاية 1966 . حكمت عليه المحكمة بـ 15 سنة، توفي في 18 سبتمبر 1978. للمزيد ينظر إلى : فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج2، دار أسامة، الأردن، 2002، ص 709.

[4] . بوعزيز، ثورات الجزائر، مرجع سابق، ص 201.

[5] . ديغول، مصدر سابق، ص 121.

تتشبث باحتلال باهظ الثمن دام وبدون مخرج "[1]، وأيضًا مما ذكره ورد " إن الدولة الجزائرية ستكون حرة في الداخل والخارج ".

ويبدو أن الجنرال ديغول قد كان مطمئنا للوضع بعد حله للمنظمات المتطرفة وإبعاده للعناصر المتمردة داخل الجيش. لكن الواقع أن مخطط الانقلاب كان جاهزا وكان الجنرال شال ينتظر فقط سماع الخطاب لكي يعلن قيادته للانقلاب العسكري[2].

وبذلك كانت هذه التصريحات السبب المباشر في قبول الجنرال شال عرض المتآمرين الذين ظلوا يراودونه ليرأس الحركة الانقلابية وتحرك في الاتجاه المعاكس للشرعية[3].

ومن ناحية أخرى فالتصريحات التي أدلى بها ديغول نزلت كالصاعقة على كل أنصار فكرة الجزائر الفرنسية وعلى رأسهم جاك سوستال الذي كان رئيسا للجنة فانسان[4] شعارها " نحن نخدم القانون والسلطة ترفضه "[5]. اعتبر شال أن معالجة القضية الجزائرية استسلامية ومخلة بالشرف الفرنسي[6].

---

[1] . stora, Histoire de la guerre, op, cit, p 58.

[2] . ديغول، مصدر سابق، ص 110.

[3] . الزبيري، مرجع سابق، ص 103.

[4] . فانسان : يتزعمها كل من جورج بيدو وجاك سوستيل، تجمعت العناصر السياسية التي تؤيد فكرة الادماج وكونوا لجنة أو ما تعرف أيضا بمجموعة فانسان شعارها " نحن نخدم القانون والسلطة ترفضه " ، وقد رشحت هذه اللجنة العديد من الشخصيات لتكون على رأس الحكومة العامة في الجزائر بغرض الدفاع عن فكرة الجزائر فرنسية. نفسه، ص 319.

[5] . كوثر هاشم، الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية 1955 . 1962، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ عام، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016 . 2017، ص 258.

[6] . نايت قاسي ، مرجع سابق، ص 175.

ثانيا: التحضير وسير الانقلاب

1 . التخطيط والتحضير

كان الجيش الفرنسي أو بالأحرى أولئك الذين يفكرون ويتحدثون ويتصرفون بالنيابة عنه ليس لديهم إلا هدف واحد وهو إجبار السلطة بأي وسيلة على عدم اتباع سوى سياسة الجزائر الفرنسية، ومع إصرار ديغول في المضي في سياسته، استمر التذمر وأخذت عناصر المعارضة تتكتل وتتسع دائرتها لمناهضة السياسة الديغولية والعمل على الاطاحة بنظام الحكم، وقد اتجهت الأنظار لتنفيذ هذه العملية إلى قادة الجيش، ولذلك أجريت اتصالات سرية بين القادة العسكريين[1].

وبدأ المستوطنون والضباط العنصريين في التكثيف من رحلاتهم واجتماعاتهم السرية لتحضير الانقلاب[2] ضد الجنرال ديغول للاستيلاء على السلطة، وعرقلة المفاوضات، لكنهم لم يجدوا الجو المناسب بفرنسا لذلك قرروا توجيه نشاطهم إلى الجزائر يوم الخميس 20 أفريل 1961[3].

بتاريخ 12 أفريل 1961 عقد الجنرال شال اجتماعا مع الجنرالات المؤيدين للانقلاب، وفيه تم اتخاد القرار النهائي لكن بوجهتي نظر مختلفتين حيث تضمنت الأولى على أن يكون الانقلاب في باريس وفي الجزائر في آن واحد واعتباره عملية ثنائية عسكرية ومدنية قوية في الجزائر وباريس تقضي نهائيا على الرئيس، أما وجهة النظر الثانية فقد كانت ترى أن الانقلاب يكون في الجزائر وبالتالي فصلها عن باريس إداريا وعسكريا، غير أن المفاجأة التي فجرها شال خلال هذا الاجتماع هو موافقة الرأي الثاني القاضي بحصر الانقلاب على الجزائر دون فرنسا[4].

---

[1] . قليل، مصدر سابق، ص ص 345 . 346.

[2] . الانقلاب : هو نشاط تنظمه جماعة مسلحة للاستحواذ على السلطة. للمزيد ينظر إلى :
petit Larousse, librarie Larousse, paris, 1980, p 755.

[3] . محمد العربي الزبيري، انعكاسات الثورة الجزائرية على سياسة الجنرال ديغول، مجلة الذاكرة، العدد 6، الجزائر، نوفمبر 2000، ص 85.

[4] . حداد، انقلاب جنرالات، مرجع سابق، ص ص 43 . 44.

وفي اللقاء الذي جمع الانقلابيين بالجنرال شال أكد لهم ضرورة الإسراع في تنفيذ الانقلاب لأن الرئيس الفرنسي شارل ديغول على أهبة الاستعداد للإعلان عن تاريخ انطلاق المحادثات مع جبهة التحرير الوطني في إيفيان مؤكدا لهم بأن الجنرال جوهو أخذ كل الاجراءات اللازمة منذ ثمانية أيام سواء في باريس أوفي الجزائر الذي حدد له تاريخ الاندلاع هو ليلة 21 أفريل 1961 إلى غاية الجمعة 30 أفريل 1961[1].

هكذا تسبب خطاب 11 أفريل 1961 الذي ألقاه ديغول في أخطر محاولة انقلابية في تاريخ فرنسا يوم 22 أفريل 1961 بقيادة شال موريس[2]. الذي أعلن رفضه للسياسة الديغولية وطلب إحالته على التقاعد في 22 سبتمبر 1960[3].

2 . سير أحداث الانقلاب

بعد كل هذه التحضيرات والاجتماعات والاتصالات بقي على الجنرال جوهو أن يضمن كيفية سفرهم من باريس إلى الجزائر، ومن أجل ذلك استعان بالعقيد سيفورا القائد الرئيسي للقوات الجوية الجزائرية وهو من الأقدام السوداء وشديد التعلق بالجزائر الفرنسية، وقد سمح هذا الأخير للعقيد بيغو[4] قائد المنطقة الجوية الخامسة باستعمال الطائرة التي أقلعت يوم الخميس 20 أفريل 1961 على الساعة السابعة والربع مساءً من باريس وعلى متنها الجنرال شال، زيلر العقيد بروازيت[5].

---

[1] . هاشم، مرجع سابق، ص 259.

[2] . بورغدة، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 325.

[3] . الزبيري، تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 101.

[4] . العقيد بيغو : من المستوطنين، كان على غرار الجنرال جوهو طياراً وكان شال قد أسند إليه قيادة الطيران العسكري في الجزائر. نفسه، ص 364.

[5] . حماميد، مرجع سابق، ص 182.

لتحط الطائرة بمطار بوفاريك العسكري[1] بالبليدة[2]، وتنقلوا سراً إلى الجزائر على متن طائرة تابعة للقوات الجوية الفرنسية [3].

وفي صباح يوم 21 أفريل 1961 انتقل الجميع مصحوبين بقوة عسكرية إلى المقر الرئيسي للاتصالات ببن عكنون ثم بن تيقصراين حالياً بالعاصمة من أجل إعطاء أوامر التنفيذ [4].

وفي مساء نفس اليوم وصل كل من الجنرال غاردي[5]، العقيد غودار إلى الجزائر، أما أرغود[6] وغارد فقد وصلا من عنابة بطريقة سرية كالتي جاء بها وفد باريس [7].

كانت أول خطوة يقوم بها الجنرال شال يوم 21 أفريل 1961 من مقر قيادة المظليين[8] بتسريح بعض الفرق من جنود الفرنسيين واستبدالهم بفرق من الأوروبيين المندفعين ببقاء الجزائر فرنسية[9].

كان التركيز خلال المرحلة الأولى من طرف شال هو كسب أكبر عدد ممكن من الضباط السامين والفاعلين على مستوى وحدات الجيش الفرنسي العاملة بالجزائر من أجل تنفيذ مخططه

[1] . مطار بوفاريك: قاعدة عسكرية بها مطار كبير على بعد حوالي ثلاثة كيلومترات من مدينة بوفاريك الواقعة جنوب العاصمة على بعد حوالي خمسة وثلاثين كلم. الزبيري، تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 365.

[2] . دحلب، مصدر سابق، ص 127.

[3] . نايت قاسي، مرجع سابق، ص 176.

[4] . حداد، انقلاب جنرالات، مرجع سابق، ص 48.

[5] . بول غاردي : هو جنرال في الجيش الفرنسي وقائد الفيلق الأجنبي وأحد أبرز قادة الانقلاب العسكري الفاشل في الجزائر عام 1961، والمؤسس الثاني لمنظمة الجيش السري. نفسه، ص 30.

[6] . أنطوان أرغود : من مواليد 1914 رجل عسكري فرنسي تولى منصب كاتب دولة للدفاع في حكومة منديس فرانس ثم مستشاراً مكلفاً بالشؤون الجزائرية سنة 1956، أحد العسكريين البارزين الذين قادوا انقلاب 21 أفريل 1961 ضد الجنرال ديغول، كما يعد من مؤسسي منظمة الجيش السري. نفسه، ص 31.

[7] . نفسه، ص 49.

[8] . المظليين : سلك بضم طليعة الجيش الفرنسي اشتهرت بالقمع في الهند الصينية أولاً ثم في الجزائر، جنود مهجنون، تولوا مهمة التعذيب والاعدامات العشوائية، للمزيد ينظر إلى : شرفي، مرجع سابق، ص 335.

[9] . حداد، انقلاب جنرالات، مرجع سابق، ص 49.

الانقلابي، حيث تمكن من اقناع الرائد سانت مارك قائد قوات المظليين المتمركزة في منطقة زرالدة الواقعة غرب العاصمة الذي وافق على الالتحاق بالانقلاب[1].

قام شال بعقد اجتماع في مركز قيادته واستدعى ضباط قوات المظليين من أجل البدء في تنفيذ الأوامر المتعلقة بالانقلاب، وتمكن الملازم سارجان[2] من إقناع عناصر الدرك الموجودة بالحواجز أنهم في مهمة خاصة ليستمر بالزحف نحو العاصمة وفي نفس الوقت تحركت قوات سانت مارك من زرالدة نحو العاصمة[3].

في ليلة 21 . 22 أفريل على الساعة صفر استولى المظليون من اللواء الأول على المقر العام للحكومة والمطار، وبلدية المدينة وكذا مستودع الأسلحة، وتمركز الجنود على شرفات قصر الحكومة وقصر الصيف والحدائق العمومية، ونصبوا دوريات عسكرية في الشوارع والحواجز، ووضعت السيارات المصفحة في ساحة الحكومة موجهة مدافع رشاشاتها نحو القصبة تحسبا لما يحدث من ردة فعل جبهة التحرير الوطني[4].

وذهب القائد الأعلى للجيش الجنرال غامبيز لإيقافهم على مشارف العاصمة لكن المظليين أبعدوه عن طريقهم وواصلوا سيرهم لتنفيذ هذه العملية[5].

---

[1] . Challe Maurice, Noter Révolte, Edition presses de la cité, paris, 1968, p 213.

[2] . بيار سارجان : من مواليد 1926، أكمل دراسته الثانوية بباريس، دخل المدرسة العسكرية بسان سير عام 1947 ليلتحق سنة 1949 بالفيلق الأجنبي في الهند الصينية ليتم تعينه قائدا للفرقة الأولى بالجزائر، من أبرز المدافعين عن الجزائر الفرنسية، شارك في تنظيم انقلاب الجنرالات الأربعة أفريل 1961. ليحكم عليه سنة 1962 بالإعدام غيابيا. للمزيد ينظر إلى:
Courriere dictionnaire et documents. op. cit.p 2191.

[3] . Challe, op. cit. p 213.

[4] . قليل، مصدر سابق، ص 346.

[5] . بلحاج، مرجع سابق، ص 176.

أمر شال باعتقال المندوب العام للحكومة جون موران[1] ومساعديه وكبار الضباط ومسؤولي مصالح الأمن الذين رفضوا المشاركة في الانقلاب وأرسلت قوات من سكيكدة إلى وهران لتكون تحت تصرف الجنرال غاردي والجنرال أرغو[2].

وفي يوم السبت 22 أفريل على الساعة الثالثة صباحًا تحققت الأهداف التي رسمها المخطط وذلك بالاستيلاء على المناطق والمراكز الحساسة الاستراتيجية في العاصمة، ولم يشعر السكان أن أمرا ما قد دبر[3]، فقد أصبح من المعتاد رؤية المظليين في الشوارع.

على الساعة 7:15 صباحا أصدر البيان الأول لكي تعرف الأخبار وسرعان ما انتقل الخبر الذي بث على راديو فرنسا، فقد جاء الاعلان في الإذاعة بعبارات " هنا راديو فرنسا... الجيش تولى مقاليد الحكم في الجزائر والصحراء "، " الجزائر الفرنسية لم تمت لا توجد ولن توجد الجزائر المستقلة "، " تحيا الجزائر الفرنسية لتحيا فرنسا "[4].

وقد صرح الجنرالين شال ووزيلر عبر الراديو إلى الشعب الفرنسي تأكيدهم أن الجزائر الفرنسية محفوظة وأن " الممثلين المدنيين والعسكريين الخائنين تم اعتقالهم دون مقاومة "[5].

كان اليوم الأول للانقلاب بمثابة يوم النصر والسعادة للمواطنين الأوروبيين[6]، فبدأت الشاحنات تحتل شوارع العاصمة وأمام أعين قوات الأمن التي لم تحرك ساكنا، ومما زاد في فرحة الأقلية الأوروبية هو التحاق الجنرال راؤول صالان مرفوقا بجون جاك سوزيني يوم 23 أفريل إلى الجزائر[7].

---

[1] . جون موران: ولد سنة 1916 ، سياسي فرنسي، عينه الرئيس الفرنسي شارل ديغول في 1 ديسمبر 1960 مندوبا عاما في الجزائر خلفا لبول دو لوفري. للمزيد ينظر إلى: الزبيري، تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 335.

[2] . بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان، الجزائر، 2012، ص 439.

[3] . محمد يوسفي، منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية، ترجمة عبد الحميد بوحلة، موفم للنشر، الجزائر 2011، ص 68.

[4] - jacques Rouvière, le putsch D'Alger, Edition France Empire, Paris, 1976, p 21.

[5] . داعي، مرجع سابق، ص 947.

[6] . حماميد، مرجع سابق، ص 201.

[7] . داعي، مرجع سابق، ص 353.

ومرت عملية الانقلاب بتطورات سريعة داخل الجزائر حملت كثيرا من الضباط والوحدات على الانضمام إليها غير أن ديغول الذي اعتاد التحديات ظل صامدا وواجه الموقف[1].

في صبيحة يوم 22 أفريل 1961 وصل خبر إلى العاصمة الفرنسية باريس مفاده قيام الجنرالات الأربعة بانقلاب في الجزائر هدفه الحفاظ على الجزائر الفرنسية ليتأزم الوضع بالعاصمة باريس بعد هذا الانقلاب المفاجئ، مع حدوث انقسام في أوساط الجيش.

اليوم الذي سبق خطاب الجنرال ديغول ترأس فيه اجتماعا لمجلس الوزراء واتخذ فيه مجموعة من الإجراءات الأولية من أجل التصدي للمنشقين، حيث أوقفت كل حركات التنقل البحرية والجوية نحو الجزائر[2].

ومن أجل التصدي لهذا الهجوم على باريس تم توزيع الحرس الجمهوري وعززت حراسة وزارة الداخلية، ووضع القوات الاحتياطية في حالة الاستنفار القصوى، الدبابات والسيارات المصفحة في شوارع باريس، إضافة إلى القيام بعرقلة الاتصالات بين مصالح الجيش المختلفة العاملة في الجزائر مما فرض على الجنرال شال ورجاله العزلة وقلص تدريجيا من حظوظهم[3].

في اليوم الثاني من الانقلاب بدأت تظهر مؤشرات الفشل بسبب سوء التحضير وخشية الكثير من الضباط والجنود أن يتورطوا في محاولة غير مضمونة النتائج والعواقب، ومعارضة مئات المجندين في الجيش، حيث ظهرت علامات الفشل هذه من خلال حالات التراجع الكثيرة التي سجلها الجنرال شال لدى الضباط الذين كان يعول عليهم رفقة وحداتهم[4].

[1] . عثماني، مرجع سابق، ص 667.
[2] . حماميد، مرجع سابق، ص 184.
[3] . بلحاج، مرجع سابق، ص 179.
[4] . نفسه، ص 178.

كما رفض الجنرال بروفي قائد فرقة اللفيف الأجنبي[1] بسيدي بلعباس[2]، كما غادر المظليون مدينة وهران وعادوا إلى مراكزهم السابقة، وقد أقلعت الطائرات من مطار البليدة ومطار مدينة الجزائر عائدة إلى فرنسا بناء على أوامر الحكومة.

أما سلاح الجو والبحرية فقد غابا تماما عن الانقلاب وهوما دفع بالجنرال شال إلى وضع حد لهذه المغامرة[3].

سلاح الجو لم ينجر وراء الانقلابيين ما عدا الجنرال بيغو في حين قائد سلاح البحرية الأميرال كرفيل وكل قواته رفضوا الانضمام لحركة التمرد. أما القطاع الوهراني ومن خلال قائده غاردي استطاع إلى حد كبير التأثير على هذا القطاع في ضمه لقضية الانقلابيين، أما القطاع القسنطيني بقي غامبيز فرناند متردد في اتخاذ القرار بالانضمام لحركة الانقلاب[4].

في 23 أفريل 1961 ظهر الجنرال ديغول على شاشة التلفزيون على الساعة الثامنة مساءً مرتديًا لباسه العسكري قائلاً: " لقد أقيمت في الجزائر سلطة ثورية عن طريق انقلاب عسكري ولهذه السلطة طابع خاص لأنها مزيج بين الجنرالات المتقاعدين وتتميز بحقيقة واضحة إذ تجمع بين ضباط حزبيين وطامحين ومتعصبين... ولقد قام بها مع الأسف رجال يقضي عليهم واجبهم

[1] . اللفيف الأجنبي: مارس 1831 وقع لويس فيليب بباريس مرسوما ملكيا أسس من خلاله جهاز عسكري حيث يذكر في مادته الأولى أنه يتشكل من الأجانب ويطلق عليه اسم اللفيف الأجنبي ويمثل وحدة عسكرية كبيرة متكونة غالبا من مجندين ومتطوعين من مختلف الأجناس، حيث أن الفرنسيين لا يشكلون إلا العشر فقط، حيث كل الضباط الساميين وقيادي الفيالق من جنسية فرنسية، جيش اللفيف مكون معظمه من مجرمين وآخرون أرغمهم الجوع والبطالة. للمزيد ينظر إلى : مصطفى حجازي، مدينة سيدي بلعباس واللفيف الأجنبي، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 1، الجزائر، جانفي . ديسمبر 2007، ص 199.

[2] . دحمان تواتي، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1961 . 1962، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، 2008، ص 203.

[3] . بورغدة، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 326.

[4]- Zeller André, soldat perdus, Edition, perrin, Paris, 1977, p 109.

وشرفهم ووجودهم خدمة الوطن والطاعة للرؤساء... وأمام النكبة التي تحوم فوق الوطن قررت تنفيذ المادة 16 من الدستور... أيها الفرنسيات أيها الفرنسيون، ساعدوني "[1].

المادة 16 من الدستور الفرنسي والتي تنص على[2]:

. تمديد مدة حالة الطوارئ وفقًا للقانون سارية المفعول لمدة أقصاها اثنا عشر يومًا، يترك لرئيس الدولة وحده سلطة تمديد حالة الطوارئ.

. إجراءات واعتقالات واسعة النطاق تخص الأشخاص الذين يشاركون في التخريب أو يشجعون عليه.

. تمديد فترة السجن.

ألقى الجنرال ديغول خطابًا أدان فيه قادة التمرد من الجنرالات المتقاعدين وطالب أتباعهم بعدم التورط معهم[3].

قضى هذا الخطاب على آمال الانقلابيين والمتعصبين من المستوطنين وبعده بثلاث ساعات دعا رئيس الوزراء "ميشال دوبري" على شاشات التلفزيون الفرنسيين بالخروج للشارع لتأييد الرئيس ديغول كما دعا المتطوعين للعودة إلى جادة الصواب.

ونتيجة لهذين الخطابين تغيرت الأوضاع كليًا، ففي فرنسا ومنذ الصباح الباكر من يوم 24 أفريل بدأ المتطوعون يملؤون الساحات والطرقات المجاورة لوزارتي الدفاع والداخلية [4].

أسقط خطاب الرئيس الفرنسي الكثير من الأوهام إذ اتضحت على إثره مؤشرات الإخفاق، وتزايد في اليوم الموالي عدد الجنود وضباط الصف والضباط المعارضين للانقلاب، واشتد حماس

[1] . ينظر الملحق رقم 03 (خطاب الجنرال ديغول)

[2] . ديغول، مصدر سابق، ص 121.

[3] . غيث طلال فايز المجالي، تعديل الدستور وأثره على سلطات النظام السياسي . الجمهورية الفرنسية الخامسة نموذجًا، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، عدد 3، جويلية 2020، ص 40.

[4] . الزبيري، تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 106.

المجندين الراغبين في مقاومته[1]. كما أثر هذا الخطاب على جميع العسكريين وخاصة الاحتياط الذين كانوا مزودين بأجهزة الراديو إذ تابعوا كلام الرئيس مباشرة [2].

فلهجة رئيس الجمهورية الفرنسية في خطابه تتفق تمامًا مع الأزمة التي تجتازها البلاد، كما أن استنجاده الخارق للعادة بالقوات المسلحة طبقًا للفصل 16 من الدستور الذي يجمع فعليًا بين يديه جميع السلطات بدليل على أن الرئيس أصبح لا يعتريه الآن أي شك في وجود أزمة عسكرية تهدد بالخطر وحدة الوطن والسلم المدنية اللتين كانتا دائمًا هم الفرنسيين الأول [3].

ثالثا: مصير الانقلاب وردود الفعل

1 . فشل الانقلاب

اقتنع الجنرال "شال" بعد سماعه خطاب الرئيس وما أسفر عنه بضرورة تسليم نفسه خاصة بعد غياب وسائل الاتصال، وانتشار الفوضى ونقص التموين في الذخيرة ووجود حوالي ألف وخمسمائة مسلح يجوبون المدينة[4]، ليطلب من أصدقائه وأوفياء رفقائه حضور اجتماع نادى إليه ليكشف لهم عن نيته في تسليم نفسه ... " لقد خسرنا وعلينا أن نتحمل العواقب ..." [5]، ثم أوقف الانقلاب لأنه بدأ يظهر على شكل حركة شعبية [6].

أمام هذه الأوضاع التي لم يحسب المتآمرون لمثلها، ونظراً إلى أن الجنرال شال لم يوافق على ارتكاب ما من شأنه أن يقود إلى حرب أهلية بدأ يفكر في الاستسلام. شرع المتطرفون أمثال سرجان، دوغالدر، بيريز وسوزيني في الإعداد لانقلاب داخل الحركة الانقلابية بقصد استبدال شال بـ صالان

[1] . بلحاج، مرجع سابق، ص 178

[2] . تواتي، مرجع سابق، ص 203.

[3] . عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1962، دار هومة ، بوزريعة، الجزائر، 2010، ص 209.

[4] . حماميد، مرجع سابق، ص 184.

[5] . تواتي، مرجع سابق، ص 203.

[6] . يوسفي، مرجع سابق، ص 66.

واستحداث لجنة للسلامة العامة على غرار ما كان سنة 1958، لكن شال سبقهم عندما سلم نفسه إلى رجال الدرك الوطني صبيحة يوم 25 أفريل 1961 [1].

انهار الانقلاب وتفرّق القائمون عليه يوم الثلاثاء 25 أفريل 1961، ولم يبق من المتمردين سوى المرتزقة والمظليين في مبنى الحكومة العامة وبعض العناصر من قيادته، وشكل تاريخ 25 أفريل نهاية الانقلاب، زيلر سلّم نفسه بعد عدّة أيام، في حين سلّم الجنرال شال نفسه لينتقل إلى سجن لاصانتي في باريس [2]. أما صالان وجوهو فهربا اتجاه معسكر زرالدة ضمن شاحنة مع بقية جنود مغادرين المدينة [3].

بعد يوم واحد من الاستسلام بكى المستوطنون في الشوارع والسلاح بين أيديهم وإذا البعض منهم يصرخ " لقد تخلى عنا الجيش، لقد خذلنا الجيش " لقد شعروا بنهايتهم الأكيدة. أعلنت مذيعة راديو فرنسا نهاية البث للقنوات غير الرسمية بقولها: " هنا فرنسا، تعود برامجنا إلى طبيعتها " [4].

انهار الانقلاب بعد أربعة أيام لكن الانذار كان قاسياً، فيعبر عن تدهور الوضع السياسي وقد طال قيادات الجيش وشكلت للفرنسيين تهديداً لمؤسساتهم وحرياتهم، وقد أدرك ذلك الجنرال ديغول بقوله: " من الواضح أن وحدة وتقدم وسمعة الشعب الفرنسي مهددة بمجملها ومستقبله مسدود طالما لم تحل المسألة الجزائرية " [5].

إن هذا الانقلاب الذي أريد له إنقاذ الجزائر فرنسية كاد أن يذهب بالجمهورية الفرنسية الخامسة، ورغم تغلّب ديغول على جنرالاته العصاة فإن الخطر بقي داهماً حتمياً[6].

---

[1] . الزبيري، تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص ص 327 . 328.

[2] . هاشم، مرجع سابق، ص 258.

[3] . ديغول، مصدر سابق، ص 201.

[4] . حسينة حاميد، المنظمة العسكرية السرية الفرنسية في الجزائر 1961 . 1962، أطروحة دكتوراه، تخصص التاريخ المعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006 .2007، ص 205.

[5] . نايت قاسي، مرجع سابق، ص 177.

[6] . دحلب، مصدر سابق، ص 128.

2 . أسباب فشل الانقلاب

قد بدا لأول وهلة أن هذه الجماعة تستطيع أن تضم إلى كيانها قسماً كبيراً من الجيش والمصالح العامة، وذلك أن شال كان منذ وقت قريب القائد اللامع لهذه القوات، أما زيلر فقد كان رئيس أركان الجيش، كما كان جوهو رئيس أركان القوات البحرية ومن مواليد وهران يتمتع بشعبية كبيرة، وقد سبق لصالان أن مارس جميع السلطات المحلية. ..، هذه المؤهلات الشخصية لدى قادة كبار كفيلة بأن تجد بين قادة الوحدات وحتى بين رؤساء المصالح العمومية والسلطات الأمنية بوادر الطاعة والتجاوب المطلق أو الضمني على الأقل.

وفعلاً انضمت إليهم عدّة وحدات من المظليين وأربعة جنرالات آخرين وسجلت الحركة تقدماً ملحوظاً أذهل الرأي العام في الجزائر، وكان يهدد وحدة الجمهورية، غير أن ديغول الذي ظلّ يتمتع بشعبية كبيرة منذ أهوال الحرب العالمية الثانية، ضف إلى صرامته وحنكته قلّص نجاح الانقلابيين [1].

كما كان مخططهم الانقلابي يفتقر إلى الكثير من العقلانية والتبصّر ورغم ذلك كان المسؤولين عن الحركة في اندفاعهم العاطفي يعتقدون أن تجسيده على أرض الواقع سهلاً[2].

لقد استطاعت الثورة الجزائرية من فرض توجهها، حيث تمكنت من تحويل الصراع من فرنسيي الجزائر إلى فرنسيي فرنسا بفضل انتصاراتها العسكرية والدبلوماسية [3].

لقد أظهر شال مدى كراهيته للأوروبيين وبذلك فشل للمرة الثانية لعدة أسباب منها أن القائد الذي اختاره المستوطنون والجيش لم يكن في المستوى المطلوب، فالجنرال شال جاء ليشفي غليله من ديغول بعد أن نقله إلى مهام أخرى في منظمة الحلف الأطلسي بعد فشله في مشروعه العسكري للقضاء على الثورة الجزائرية ولم يكن يهمه المستوطنون [4].

---

[1] . عثماني، مرجع سابق، ص 668.

[2] . الزبيري، تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 158.

[3] . بوعلام نجادي، الجلادون 1830 . 1962، ترجمة محمد المعراجي، منشورات Anep، الجزائر، 2006، ص 158.

[4] . حماميد، المستوطنون الأوروبيون، مرجع سابق، ص 184.

بالإضافة إلى كل هذا فخطته كانت عملاً يفتقر إلى الجدية، حيث ظنّ أن المنصب الذي شغله والعلاقات الإنسانية التي أقامها على مختلف مستويات الجيش الفرنسي والشهرة التي أحرزها أثناء ممارسة مهام القائد الأعلى كافية ليتبعه سائر القادة الذين آلت إليهم مسؤولية مختلف الأسلحة من بعده [1].

كما أن الجنرال شال لم يأخذ في الحسبان الارتباطات الشخصية والقناعات العقائدية والفكرية ذلك أن أغلبية الضباط الذين أبدوا ولاءهم هم من أبناء المستوطنين، أما الآخرون فلم تكن لهم حسابات خاصة مع ديغول ولم يكن هناك ما يشدّهم إلى الجزائر الفرنسية مثل المستوطنين بل بالعكس كما صرح بعض الجنود بشدة كرههم للكولون [2].

كما ساهم إغفال الجانب السياسي إلى حدّ بعيد في إفشال الحركة الانقلابية التي زعزعت دعائم الجيش الفرنسي وروعت شعب باريس وضواحيها [3]، والملاحظ أن الجنرال شال فسر عوامل فشل الانقلاب ب:

. لم نكن ندري بأن المترددين وغير المتحمسين بهذا الحجم.

. انتشار الخلايا الشيوعية في وحدات المجندين.

. لم نرغب في إراقة الدماء [4].

اعتقد المستوطنون بأنهم يقفون وراء قادتهم بكل ثقلهم سيحصلون على النصر الأكيد لكن عدم وضوح الأهداف وضبابية المبادئ بين المتآمرين أدى إلى فشل المؤامرة [5].

---

[1] . الزبيري، تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 105.

[2] . وهيبة بشرير، القضية الجزائرية بين سياسة ديغول والمستوطنين 1958 . 1962، أطروحة دكتوراه تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر أبو القاسم سعد الله، 2016 . 2017، ص 219.

[3] . الزبيري، تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 105.

[4] . تواتي، مرجع سابق، ص 181.

[5] . بشرير، مرجع سابق، ص 220.

ضف أن الجنرال ديغول يتمتع بتأييد أغلبية الشعب الفرنسي وفي كامل أنحاء العالم، ولقد استجاب الفرنسيون والفرنسيات لنداء رئيسهم ودولتهم، ولا شك أن هذه الاستجابة أدت إلى فشل الجنرالات المتمردين [1].

3 . الاجراءات المتخذة ضدّه

دام الانقلاب أربعة أيام وثلاث ليال وانتهى بفشله باعتقال الجنرال شال، بعدها شرع ديغول في تطبيق مجموعة من العقوبات وعلى جميع المستويات [2].

واستطاع وزير الداخلية روجي فري من جمع العناصر المتورطة في الانقلاب الفاشل، فأول أمر قام به الجنرال ديغول هو حل المجلس البلدي للجزائر العاصمة بتاريخ 27 أفريل 1961 بتهمة اعترافه وتأييده لهذا التمرد كما تمت إقالة خمسة رؤساء بلديات لنفس السبب [3].

كما تم وضع نحو خمسة ضباط ورؤساء رهن الاعتقال المتشدد في إطار الإجراءات المتخذة للدفاع عن النظام العام [4].

إضافة إلى هذا فقد حلت الوحدات التي شكلت رأس الحربة للانقلاب وأدمج عساكرها في وحدات جديدة، وأعيد تنظيم مكاتب العمل السيكولوجي، وسلطت عقوبات متنوعة على 200 ضابط، وصدرت أوامر بإيقاف الجنرالات العقداء الانقلابيين الفارين، كما تم وضع كلا من الجنرال بيجوت وبيتيت في سجن لاصانتي بفرنسا[5].

ليعلن ديغول عن اجراءات متخذة في حق وحدات الجيش ومحافظات الشرطة، فقد أعلن عن حل الوحدات التي تمردت وأولها الفيلق الأجنبي الأول للمظليين، والفوجين الثامن عشر

---

[1] . شريط، مرجع سابق، ص 208.

[2] . الزبيري، تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 107.

[3] . حماميد، المنظمة العسكرية، مرجع سابق، ص 205.

[4] . بلحاج، مرجع سابق، ص 180.

[5] . نفسه، ص 181.

والرابع عشر كومندوس من الانزال الجوي، كما أغلق مكاتب التطوع للفيلق الأجنبي الذي ساهم بالجزء الأكبر في دعم الحركة الانقلابية[1].

إضافة إلى إيقاف مائة وخمسين شرطيا بوهران رغم حل الوحدات الخاصة التي كانت أداة الانقلاب، وأجريت حركة تطهير واسعة في أوساط الجيش الفرنسي بفرنسا وبالجزائر، وشملت عدداً كبيراً من الضباط والجنرالات الذين لا يكنون ولاءً لحكمه أو تحوم حولهم الشبهات[2].

بتاريخ 28 أفريل 1961 أنشأ الجنرال ديغول محكمة عسكرية عليا مكلفة بمحاكمة الانقلابيين[3]،

وبتاريخ 29 ماي افتتحت محاكمة زيلر وشال وصدر الحكم عليهما بالسجن لمدة 15 سنة مع الأشغال الشاقة وتجريدهم من جميع الرتب[4].

أما الجنرالان الهاربين جوهو وصالان فقد حكم عليهما بالإعدام غيابياً وكذلك الجنرال غاردي والعقداء أرغو، بروازات، غارنس، غودار[5].

أعطى أوامر بتفتيش المنازل في العاصمة بحثاً عن الأسلحة وتعقّب الجنرالات الفارين وأجري تعديلات على رأس القيادة العسكرية في باريس بسبب تواطؤها مع الانقلابيين [6]، ومنع نشر جرائد الكولون، لما قامت به من دعاية مغرضة بما في ذلك التحريض كصدى الجزائر ووهران [7].

4 . ردود الفعل عن الانقلاب

كما هو معلوم فقد خلّف خبر الانقلاب ردود أفعال سواء بفرنسا أو الجزائر وحتى عالمياً، حيث تفطّن قادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لهذا التمرّد، فبعد تحليل أولي وسريع أعلن أن هذا

---

[1] . بوعزيز، ثورات الجزائر، مرجع سابق، ص 301.

[2] . نفسه، ص 302.

[3] .Stora, Histoire de la guerre, op, cit, p 59.

[4] . بوحوش، مرجع سابق، ص 452.

[5] . هاشم، مرجع سابق، ص 261.

[6] . محفوظ رموم، الثورة الجزائرية من خلال الصحافة الليبية 1954 . 1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011 . 2012، ص 375.

[7] . ديغول، مصدر سابق، ص 124.

الفعل الانقلابي ليس من فعل الحكومة الفرنسية، بل من صنع أطراف أخرى تسعى لضرب المفاوضات الجزائرية الفرنسية لذلك وعلى لسان رئيسها فرحات عباس أعلنت على أمواج إذاعة تونس يوم 22 أفريل 1961 بأن " هذا العمل من صنع مجموعة من الضباط المتمردين، يريدون من خلاله وقف عجلة التاريخ ويسعون لإبقاء الجزائر في حضن الاستعمار، وطالبهم بالاتحاد واليقظة " [1].

في حين وقف جيش التحرير الوطني يراقب الوضع عن كثب استعداداً لأي طارئ قد يحتم عليه التدخل السريع لحماية الشعب الجزائري من عمليات انتقام قد يقودها الضباط المتطرفون[2].

كما طالب فرحات عباس من المسلمين باسم الحكومة المؤقتة بالتزام الانتظام والابتعاد عن تحريضات الجيش وإثارة المستوطنين وأن واجبهم هو افشال المؤامرة [3].

وقد وقف جيش التحرير الوطني متأهب ينتظر الأوامر من القيادة العسكرية كما قام بتعبئة الجيش واتخاذ الحيطة والحذر تحسبا لما ينعكس من فشل الانقلاب[4].

كما عرف هذا التمرد رفضاً ومناهضة من قبل العديد من الدول الغربية ومساندة للجنرال ديغول، فالمجتمع الدولي قد اتفق على نبذ المتمردين حيث أعلنت الحكومة السوفيتية دعمها لديغول وعرض الرئيس الأمريكي جون كينيدي[5] مساندة الجنرال عسكرياً لمواجهة الانقلابيين[6].

أما في بريطانيا فقد نددت بتمرد جنرالات الجزائر ووصفته بالجنون الفظيع. كما عبرت ألمانيا في صحفها عن الانقلاب هذه المرة أخطر من الانقلابات السابقة، ورأت أنه مأساة خطيرة تكون عواقبها وخيمة بالنسبة لهم وأن القوات الفرنسية تقوم حالياً بعملية انتحار.

---

[1] . حماميد، المستوطنون الأوروبيون، مرجع سابق، ص 183.

[2] . رموم، مرجع سابق، ص 374.

[3] . حماميد، المستوطنون الأوروبيون، مرجع سابق، ص 184.

[4] . قليل، مصدر سابق، ص ص 354 . 355.

[5] . جون كينيدي : (1917 . 1963) ولد في دالاس تكساس، تخرج من جامعة هارفارد الأمريكية وفي عام 1946 انتخب في مجلس النواب عن الحزب الديمقراطي، ثم أعيد انتخابه في مجلس الشيوخ عام 1952، تولى الرئاسة عام 1961. للمزيد ينظر إلى : عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية ، ج1، ط1، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1991، ص 45.

[6] . بورغدة، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 327.

وكتبت صحيفة فرنكفورت اليمين تقول: " إن قوات التمرد لا يكتب لها النجاح حتى لو تمكن جنرالات الانشقاق من بعث جزائر فرنسية مستقلة إذ أنهم سيتخلون عن عملهم هذا طال الزمان أو قصر وذلك لأنهم لن يتمكنوا دائماً من إبقاء الجزائر فرنسية بسبب معارضة أهلها ومعارضة العرب ومعارضة الرأي العام العالمي " [1].

لا شك أن أصدقاء فرنسا وحلفائها أحسوا بارتياح لا يقل عن ارتياح فرنسا، فتمرد الجنرالات لم يضمحل تحت تأثير عصا ديغول السحرية بل لأنه لم يكن يستند على أساس صحيح[2].

كان انقلاب الجنرالات في الجزائر الحافز القوي الذي حث الجنرال ديغول على التعجيل بإنهاء المفاوضات وإحلال السلم محل الحرب لأن ذلك أصبح من مصلحة فرنسا ذاتها التي أرهقتها الأزمات بسبب الحرب في الجزائر ويعترف ديغول شخصياً أن ما تصرفه فرنسا على الجزائر في شؤون الحرب أكثر مما تأخذه منها: " إن أقل شيء يمكن قوله هو أن الجزائر تكلفنا أكثر بكثير مما نأخذه منها. .. " [3].

وهكذا أظهر الرئيس الفرنسي شارل ديغول استعداداً لاستئناف التفاوض مع جبهة التحرير الوطني وذلك بقصد وضع الأوروبيين في الجزائر والعسكريين المتطرفين أمام الأمر الواقع، بدل اقناعهم. ورفع التحدي ضد انتفاضة عسكرية قامت ضد ارادته في فتح الحوار مع جبهة التحرير الوطني [4].

[1] . شريط، مرجع سابق، ص 229.

[2] . نفسه، ص 230

[3] . عثماني، مرجع سابق، ص 371.

[4] . بوحوش، مرجع سابق، ص 529.

الفصل الثالث

تداعيات انقلاب 22 أفريل 1961

أولا: تشكل منظمة الجيش السريOAS

1 . ظروف ميلاد منظمة الجيش السري

2 . قيام منظمة الجيش السري الثانية بالجزائر

3 . أهداف منظمة الجيش السري

ثانيا . المفاوضات الجزائرية الفرنسية وموقف منظمة الجيش السري

1 . البدايات الأولى للمفاوضات الرسمية الجزائرية الفرنسية

2 . مساعي منظمة الجيش السري لعرقلة سير المفاوضات الجزائرية الفرنسية

3 . توقيع اتفاقيات إيفيان وإعلان وقف إطلاق النار

ثالثا: محاولات منظمة الجيش السري تعديل ومراجعة اتفاقيات إيفيان

1 . نشاط منظمة الجيش السري بعد اتفاق وقف إطلاق النار

2 . ردود الفعل تجاه نشاط منظمة الجيش السري

3 . التفاوض بين منظمة الجيش السري والهيئة التنفيذية للحكومة المؤقتة

أولا: تشكل منظمة الجيش السري OAS

1 . ظروف ميلاد منظمة الجيش السري

ينطلق بعض المؤرخين الفرنسيين في التأريخ لمنظمة الجيش السري ابتداء من مظاهرات الحادي عشر من ديسمبر 1960، ورغم حديث بعض المؤرخين أيضا عن نهاية شهر جانفي كتاريخ تأسست فيه، فإن هناك شبه إجماع لدى أكثرية المؤرخين والسياسيين على أنّ قيام المنظمة جرى في شهر فيفري من عام 1961 [1]. حيث أعلن عن إحداث هذه المنظمة في هذا التاريخ بمدريد من طرف لغيارد وسوزيني الذين كانا قد هربا من الاعتقال بعد قضية المتاريس[2].

والواقع أن أحداثا كثيرة سبقت شهر فيفري 1961 وأثرت بعنف على متطرفي الجزائر فرنسية، فقد تبع فشل الحواجز حل الجبهة الوطنية الفرنسية ومتابعة عناصرها الذين تجمعوا من جديد في إسبانيا، كما فشلت مظاهرات ديسمبر 1960 وأدى ذلك إلى حل جبهة الجزائر فرنسية، واعتراف الأمم المتحدة بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، ثم كان استفتاء جانفي 1961 الذي فهم منه المتطرفون أنهم ليسوا ضحايا خيانة الجنرال ديغول فقط وإنما حتى الشعب الفرنسي تركهم هذه المرة[3].

ذلك أن إعلان الجنرال ديغول عن تقرير المصير للشعب الجزائري جعل القوات العسكرية الفرنسية المتواجدة في الجزائر تتساءل عن حقيقة مصيرها ومصير المعمرين والأقدام السوداء الذين وقفوا بجانبهم أثناء الثورة التحريرية [4]، وما زاد من حنق الأقدام السوداء ودفعهم إلى مزيد من التطرف موقف الجنرال ديغول من الثورة الجزائرية، من خلال دعوته إلى التفاوض مع جبهة التحرير الوطني في 14 جوان 1960[5].

---

[1] . نايت قاسي، مرجع سابق، ص 177.

[2] . بن حمودة، مرجع سابق، ص 579.

[3] . تواتي، مرجع سابق، ص ص 156 . 157.

[4] . عمراني، مرجع سابق، ص 131.

[5] . عبد الناصر بختي، محمد لعباسي، نشاط منظمة الجيش السري الفرنسية في مدينة وهران وانعكاساته (1961 . 1962)، مجلة عصور الجديدة، صنف ج، المجلد 10، العدد 2، جوان 2020، ص 339.

ولقد تم اختيار إسبانيا قاعدة خلفية لمعارضة سياسة الجنرال ديغول منذ نهاية أحداث الحواجز في جانفي 1960، وذلك بسبب قربها من وهران القاعدة الديمغرافية للإسبان الفرنسيين، ولأن نظامها السياسي من نفس العائلة الأيديولوجية التي يعتنقها أتباع الجزائر فرنسية، إضافة إلى تأكد الجنرال صالان من دعم الجنرال فرانكو[1] الذي كلف صهره بمتابعة الملف.

ففي مدريد وضع جون جاك سوزيني وبيار لغيارد فكرة التنظيم الجديد وأعطاه التسمية في العاشر فيفري بينما كانا مجتمعين في برج مدريد، أعلى بناية في العاصمة الإسبانية. ونهاية شهر فيفري جرى اجتماع في فندق بمدريد حضره المدنيون الهاربون المجتمعون حول صالان، لفرض اندماج جميع المنظمات الأوروبية الموجودة بالجزائر. وفيه قال لغيارد " يجب أن نشكل في الجزائر جهاز قتال ثوري حقيقي من المدنيين فقط" وقال سوزيني " يجب أن تتصف هذه الحركة بالوحدة في القمة مع ترك حرية الحركة في القاعدة "، وتم التركيز على دور المدنيين في هذه المنظمة لأن الجيش تردد في الكثير من المناسبات. وتقرر في هذا الاجتماع:

. منظمة الجيش السري أداة القتال للمدنيين بالجزائر.

. كل المنظمات الأوروبية تذوب داخل منظمة الجيش السري.

. يترأس صالان لجنة عليا تقوم بتوحيد المنظمات الأوروبية داخل منظمة الجيش السري ويشرف لغيارد على قيادتها بمساعدة لجنة مركزية.

وتلقى أتباع لغيارد وسوزني بالجزائر في 24 فيفري نسخة من اتفاق مدريد. وشرع هؤلاء في إعداد المخابئ وجمع الأموال والاتصال مع المنظمات الأخرى وجميع المتعصبين لفكرة الجزائر فرنسية[2]،

[1] . فرنكو فرنشيسكو: (1892 . 1975) جنرال ورجل دولة إسباني، تخرج من مدرسة المشاة في طليطلة 1910، خدم في المغرب من 1914 إلى 1927، رقي إلى رتبة جنرال في 1925، عين رئيسا لمدرسة سرغسطة الحربية بإسبانيا، سنة 1933 استدعي إلى مدريد وعين قائدا لأركان الجيش، أبعد من مدريد ونقل إلى جزر الكاناري، وهناك هيأ لانقلاب 1936 الذي أطلق شرارة حرب أهلية استمرت حتى 1939، على اثر انقلاب 1936 عين قائدا عاما للجيش ورئيسا للحكومة، وجمع في 1938 بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة وقيادة القوات البرية والبحرية. للمزيد ينظر إلى : مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج 1، دار رواد النهضة، لبنان، 1994، ص 319.

[2] . تواتي، مرجع سابق، ص ص 153 . 159.

وبسرعة فائقة تمكنت من استقطاب أعداد كبيرة من الأوروبيين الذين ظنوا أنّ سياسة العنف تقود حتما إلى إرغام الحكومة الفرنسية على فتح باب الحوار، وإشراك منظمتهم في المفاوضات[1].

ومع نهاية فيفري وبداية مارس 1961 ظهر أول منشور سري[2] لمنظمة الجيش السري في الشوارع وصناديق الرسائل بالجزائر ووهران[3]، وبدأ شعارها يظهر في جدران العاصمة فقاموا بإلصاق مناشير سرية على الجدران في شوارع العاصمة تتضمن نداء لكل الفرنسيين للدفاع عن كل ممتلكاتهم، ومن إسبانيا أعلن لغيارد قائلا: " اتحدوا لأننا سنحارب ..." [4]

تميز نشاطها في الأشهر الثلاث الأولى باستعمال المتفجرات البلاستيكية قصد تسجيل حضورها، والتعبئة النفسية وإعادة الأمل إلى الأقلية الأوروبية وتجنيدها ماليا وسياسيا، وصدم الرأي العام الأوروبي في الجزائر وجعله يقتنع بقوة المنظمة[5].

2 . قيام منظمة الجيش السري الثانية بالجزائر

إن الظهور الرسمي لمنظمة الجيش السري كان بعد فشل انقلاب الجنرالات الأربعة ضد ديغول في أفريل 1961، والذين كانوا يرون أنه قدم عدة تنازلات لجبهة التحرير الوطني[6].

والواقع أن منظمة الجيش السري أدت دورا هاما خلال انقلاب أفريل حيث تم توظيف أفرادها كدليل للفوج المظلي الأجنبي الأول داخل المدينة، ولعبت دور الوساطة بين العسكريين والأوروبيين

[1] . نايت قاسي، مرجع سابق، ص 178.

[2] . ينظر الملحق رقم 04 (أول منشور لمنظمة الجيش السري)

[3] . تواتي، مرجع سابق، ص 160.

[4] . عبير سعيدان، منظمة الجيش السري OAS نشاطها الإرهابي في الجزائر 1961 . 1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة تاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 . 2013، ص 32.

[5] . تواتي، مرجع سابق، ص 163.

[6] . رابح لونيسي، منظمة الجيش السري وإرهابها في تاريخ الجزائر، مجلة عصور، العدد 22 . 23، جويلية . ديسمبر 2014، ص 209.

ودعت إلى الهدوء والالتزام بالطابع التقني للانقلاب عملا بأوامر الجنرال شال، وتدعم موقفها بوصول سوزيني وصلان من مدريد في اليوم الأول من الانقلاب[1].

كما تكفل المستوطنون الأوروبيون في إطار منظمة الجيش السري باحتلال مركز الشرطة حيث قاموا بالاستيلاء على كل ما فيه من أسلحة وعتاد، وقاموا كذلك بفتح أبواب السجون لذويهم، وتمكنوا من الاستيلاء على أكبر فندق بالجزائر[2].

وبالرغم من فشل الانقلاب وما تبعه من تطهير، وتفشي الأحقاد بين العسكريين وانتشار الوشاية، فإن الأيام الأربعة الممتدة من الثاني والعشرين والخامس والعشرين من أفريل 1961 هي التي سجلت الانطلاقة الحقيقية لمنظمة الجيش السري، ذلك أنها لم تتزود بالسلاح فحسب وإنما حصلت على الإطارات العسكرية الأكثر تطرفا وفاشية[3]، إذ وجد الفارون من الجيش الفرنسي، ولاسيما منهم أفراد اللفيف الأجنبي ملجأ في مجموعات دوغالدار الإرهابية وأدى كل ذلك إلى ظهور جناح فاعل في الجيش النظامي لا يخفي تعاطفه مع المدافعين عن الجزائر الفرنسية[4].

وفي الوقت الذي سلم فيه شال وزيلر نفسيهما، قام الجنرال غاردي والعقيدين غارد وغودار، والملازم دوغالدر والطبيب بيريز وجان جاك سوزيني بتأسيس هيئة إدارية للمنظمة العسكرية السرية بالتنسيق مع الجنرالين صالان وجوهو المختفيين في متيجة تحت حماية شبكات مارتال[5].

ووقع الاختيار على صالان رئيسا باعتباره أكثر رتبة في التسلسل العسكري، وجوهو نائبا له، وشكلا رفقة غودار وبريز وسوزيني ما يسمى بالمجلس الأعلى لمنظمة الجيش السري، يحدد هذا المجلس التوجه العام لمنظمة الجيش السري ويصدر القرارات التي يصيغها الجنرال صالان في شكل تعليمات[6].

---

[1] . تواتي، مرجع سابق، ص ص 192 . 194.

[2] . حماميد، المستوطنون الأوروبيون، مرجع سابق، ص 200.

[3] . تواتي، مرجع سابق، ص 202.

[4] . نايت قاسي، مرجع سابق، ص 178.

[5] . حماميد، المستوطنون الأوروبيون، مرجع سابق، ص 208.

[6] . تواتي، مرجع سابق، ص 210.

وفي منتصف ماي هذا جرى إعادة تجمع للمدنيين والعسكريين، ليتم الإعلان الرسمي عن إنشاء منظمة الجيش السري الثانية[1]، وفي نشرتها الأولى طلبت من مناصري الجزائر الفرنسية تطبيق أوامرها فقط والمشاركة بالسلاح ضد التخلي عن الجزائر الفرنسية[2].

وتقليدا لهيئات جبهة التحرير الوطني، قام غودار بهيكلة[3] هذه المنظمة ووزعت المهام على النحو التالي: القيادة العليا كانت من نصيب صالان والاستعلامات للعقيد غودار، وتعبئة وتنظيم الشعب للعقيد غارد أما العمل المباشر فكان من نصيب الدكتور بيريز والملازم دوغالدر، أما الدعاية والعمل السياسي فقد أسندت لجان جاك سوزيني[4].

كما أنشأ في كل ناحية تنظيمات، تتفرع إلى قطاعات وبدورها إلى فروع بها قيادات عامة وبالتالي تم توزيع أعضاء المنظمة كما يلي: الجزائر العاصمة وهي المنطقة المركزية للمنظمة وفيها صالان، زيلر، غارد ،غودار، دوغلدر، وسوزيني، منطقة وهران والمسؤول عنها هو جوهو، وأسندت لـ شاتوجوبير [5] قسنطينة [6].

---

[1] . تواتي، مرجع سابق، ص 204.

[2] . بن حمودة، مرجع سابق، ص 579.

[3] . تشمل هيكلة المنظمة ثلاث شعب وهي: الشعبة الأولى مكلفة بالتنظيم والتعبئة . الشعبة الثانية مكلفة بالاستعلام والعمليات وتنقسم إلى المكتب المركزي للاستعلامات(مهمته جمع المعلومات وتحليلها وتركيبها) ومكتب العمليات التنفيذية (مهمته تنفيذ العمليات المقررة من طرف القيادة) . الشعبة الثالثة مكلفة بالعمل السياسي والنفسي وتنقسم إلى اللجنة السياسية ولجنة للتأثير البسيكولوجي. ينظر إلى : كريم مقنوش، جرائم المنظمة المسلحة السرية (O.a.s) في الجزائر، المصادر، المجلد 6 ، العدد 9 ، 6 جوان 2004، ص 13.

[4] . حماميد، المستوطنون الأوروبيون، مرجع سابق، ص 208.

[5] . شاتو جوبير بيار (1912 . 2005) تولى قيادة الفرقة الثالثة للقناصة المظليين، التي بدأت منذ 1943 تقوم بعمليات في فرنسا المحتلة، رقي إلى رتبة قائد فيلق، شارك في حرب التحرير عام 1945، ابتداء من 1953 أصبح ضمن قيادة أركان القوات البرية والبحرية والجوية بإفريقيا الشمالية، ثم على رأس الفرقة الثانية للقناصة المظليين برتبة عقيد بقسنطينة. للمزيد ينظر إلى : شرفي، مرجع سابق، ص 205.

[6] . مقنوش، مرجع سابق، ص 14.

في حين تولى الجنرال ماسو مهمة التنظيم في كل من الجزائر والبليدة والشلف التي وجد بها الباشا آغا بوعلام[1] الذي كان سندا ومساعدا له[2]، وأنشأ لهذه المنظمة السرية فروع في فرنسا بقيادة النقيب سارجان وفي إسبانيا بقيادة لاغيارد وأرغود[3].

ولتجنيد الرأي العام حتى يتبنى أفكار هذه المنظمة الإرهابية، قام هؤلاء المنظمون بعدة نشاطات عبر الوطن وبحملة دعائية واسعة النطاق داخل معسكرات الجيش والشرطة وبين المجتمع الأوروبي وداخل الجامعة نفسها بهدف تكوين قناعات وكسب أنصار ومؤيدين من مختلف الفئات لتعزيز ودعم صف المنظمة وتقويتها[4].

كما أصدرت العديد من المنشورات الداعية للانضمام إليها وإطاعة أوامرها، ووجهت نشرية لكافة وحدات الجيش الفرنسي من أجل دعوتها إلى التمرد وتحريضها على العصيان، وبذلك تمكنت المنظمة من زرع شبكتها الموازية داخل الشرطة والإدارة والبنوك والنقل والبريد بحيث تكون على إطلاع مباشر لحركة الأموال أو المشبوهين، وعلى وقع أعمال التخريب والتفجير الذي تبنته منظمة الجيش السري ذابت كل المنظمات الأوروبية المتطرفة داخلها[5].

3 . أهداف منظمة الجيش السري

تطورت أهداف هذه المنظمة منذ نشأتها تبعا لتطور سياسة الدولة الاستعمارية، غير أنها ظلت تنزع باستمرار إلى العنف وتدعو إليه وتمارسه منذ نشأتها، والهدف البعيد في ميثاق هذه المنظمة هو الدفاع عن الجزائر الفرنسية.

[1] . بوعلام الباشاغا : ولد في 1906 بسوق أهراس، الأب الروحي للحركيين، ونصير الجزائر فرنسية، حصل على رتبة ملازم أول سنة 1945، عين قائدا على قبيلته الأصلية، في 1956 أصبح آغا وفي السنة التالية باشاغا، في 1960 أنشأ جبهة الجزائر الفرنسية التي ترأسها. للمزيد ينظر إلى شرفي، مرجع سابق، ص ص 94 . 95.

[2] . عثماني، مرجع سابق، ص 716.

[3] . حماميد، المستوطنون الأوروبيون، مرجع سابق، ص 208.

[4] . عثماني، مرجع سابق، ص 716.

[5] . نايت قاسي، مرجع سابق، ص 179.

أما الاستراتيجية المسطرة لهذه المنظمة فهي : تجنيد الرأي العام الفرنسي للدفاع عن الجزائر الفرنسية والعمل بكل الوسائل لتحقيقه[1]، الوفاء لروح 13 ماي 1958، مقاومة سياسة التخلي التي يتبعها ديغول، بناء جزائر جديدة فرنسية أخوية.

أما أولوياتها، فهي تنظيم ثورة شعبية في الجزائر العاصمة وفي وهران، لتحطيم ميكانيزم المفاوضات المزعم عقدها في 20 ماي 1961 في إيفيان بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية، وبناء حاجز أمام مواصلة السياسة الجزائرية التي تنتهجها الجمهورية الخامسة[2].

ولتحقيق أهدافها التي تكونت من أجلها مارست منظمة الجيش السري نشاطاتها بأشكال مختلفة متمثلة في: القتل الفردي والجماعي، تصفية الإطارات الجزائرية، اغتيال الفرنسيين من ذوي الفكر الحر غير الموالين للمنظمة، النهب والسرقة وبالأخص البنوك والبريد، تدمير المؤسسات والمنشآت العمومية.

وبالموازاة مع هذه النشاطات التخريبية فالمنظمة تسعى إلى تحريض الإطارات الأوروبية واليهودية على مغادرة الجزائر، تكوين هياكل للمنظمة في فرنسا، تجنيد متطوعين من الضباط والجيش والحركة والمعمرين وتكوين ميليشيات مسلحة في الجبال[3].

فهذه المنظمة كانت تقوم بالعمليات السياسية الإرهابية ضد كل من يؤيد سياسة ديغول الجزائرية، معتقدة بأن ذلك يمكن أن يجعل ديغول يعترف بهم ويتفاوض معهم[4].

ولقد انضمت للمنظمة المسلحة السرية جميع الفئات والشرائح الاجتماعية، المؤمنة بفكرة الجزائر فرنسية، شعارها في ذلك " إن مصالح فرنسا في الجزائر مهددة "، فشملت تركيبتها المعمرون والأقدام السوداء، الجيش الفرنسي الذي كان أداة طيعة للمنظمة، الشرطة التي كانت تقوم بإخفاء قادة المنظمة عند الضرورة. بالإضافة إلى فئات أخرى كانت مساندة للمنظمة، وهم فئة اليهود، الحركة، والخونة

[1] . عثماني، مرجع سابق، ص 715.

[2] . حماميد، المستوطنون الأوروبيون، مرجع سابق، ص 208.

[3] . عثماني، مرجع سابق، 717.

[4] . عمراني، مرجع سابق، ص 131.

من الجزائريين[1]، فهي بذلك عجيبة بتركيبتها الغريبة التي لا تجمعها سوى الرغبة في منع المفاوضات بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني من الوصول إلى وقف إطلاق النار[2].

لقد كانت منظمة الجيش السّري منظمة إرهابية سريّة معارضة لسياسة تقرير المصير للجزائر والمفاوضات مع جبهة التحرير الوطني التي بدأها الجنرال ديغول في سبتمبر 1959 ومعارضة لكل ما هو في صالح استقلال الجزائر، وهي تمثل الجناح اليميني المتطرف في الجيش الفرنسي اقترن اسمها بالإرهاب والفوضى وأعمال العنف في سبيل الحفاظ على الجزائر الفرنسية[3].

ثانيا . المفاوضات الجزائرية الفرنسية وموقف منظمة الجيش السري

1 . البدايات الأولى للمفاوضات الرسمية الجزائرية الفرنسية

لم تحاول الحكومات المتعاقبة على حكم باريس منذ 1954 الوصول إلى حل بالتفاوض، ولم تأخذ قرارات وتوصيات الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى كالجامعة العربية والمؤتمرات الإسلامية والمؤتمر الإفريقي الآسيوي وغيرهم، بل حاولت هذه الحكومات أن تفرض حلولها التي فشلت كلها[4].

ولقد حالت عقبتان دون تفاوض فرنسا مع الثوار الجزائريين، الأولى عدم الرغبة في الاعتراف بجبهة التحرير كطرف شرعي في النزاع، والثانية اشتراط فرنسا أن يكون وقف إطلاق النار أولا ثم تجرى بعد ذلك المفاوضات بشأن الحل السياسي للقضية الجزائرية مع النواب الذين يتم انتخابهم في ظل السلطة القائمة.

ولم تتزحزح حكومة ديغول كثيرا عن هذا الموقف حينما دخلت للمرة الأولى في محادثات غير رسمية مع جبهة التحرير الوطني في جوان 1960 [5]، حيث دعا ديغول في خطابه يوم 14 جوان 1960 قادة الثورة لإجراء محادثات، فبادرت الحكومة المؤقتة بالرد الإيجابي على ذلك،

---

[1] . مقنوش، مرجع سابق، ص ص 14 . 15.

[2] . نايت قاسي، مرجع سابق، ص 178.

[3] . أحمد مراومية، فضيلة علاوي، اهتمامات الإعلام السويسري بنشاط منظمة الجيش السري في الجزائر 1961 . 1962 . دراسة تحليلية في جريدة La Sentinelle اليسارية، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، المجلد 7، العدد 4، فيفري 2024، ص 156.

[4] . بلعباس، مرجع سابق، 219.

[5] . العقاد، مرجع سابق ، ص 108.

وقامت بإيفاد السادة أحمد بومنجل ومحمد بن يحي[1] رفقة محمد حقيقي بن عمر بتاريخ 25 جوان 1960 إلى مقاطعة مولان بباريس، وهناك كان في استقبالهم الوفد الفرنسي المتكون من والي مقاطعة مولان روجي موريس والأمين العام للقضايا الجزائرية، والجنرال كاستين والعقيد ماتون[2].

وفي هذا اللقاء عزل الوفد الجزائري، وحظر عليه الاتصال بالعالم الخارجي حتى لا تتضمن المحادثات اعترافا بجبهة التحرير[3]. وفي الوقت ذاته كان ديغول يقوم بمساومات مع إطارات الولاية الرابعة[4] من أجل وقف إطلاق النار في تلك المنطقة دون علم الحكومة المؤقتة[5].

استمرت المحادثات إلى غاية 29 جوان من نفس السنة غير أنها باءت بالفشل بسبب الخلافات الواضحة بين الطرفين حول العديد من القضايا التي أراد بها الفرنسيون إملاء شروطهم سعيا للتعجيل بوقف إطلاق النار لا غير[6].

ويبد وأن الجنرال ديغول كان يسعى من وراء هذا اللقاء إلى جس نبض قادة الثورة، وتقييم الحدود التي قد يتنازل عنها ممثلي جبهة التحرير الوطني، فضلا عن تحضيره لرأي عام يؤمن بفكرة المفاوضات.

---

[1] . بن يحي محمد الصديق (1932 . 1982) درس الحقوق وسجل نفسه سنة 1953 كمحام متربص لدى نقابة العاصمة، تولى مهمة مستشار سياسي أو دبلوماسي قبل أن يصبح مدير ديوان فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. للمزيد ينظر إلى شرفي، مرجع سابق، ص ص 81 . 82.

[2] . أحمد مسعود سيد علي، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960 . 1961، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص ص 191 . 192.

[3] . العقاد، مرجع سابق، ص 108.

[4] . لقاء الإليزي : جمع قادة الولاية الرابعة العقيد صالح زعموم قائد الولاية ورفيقيه سي محمد بونعامة المسؤول العسكري وسي لخضر المسؤول السياسي يوم 10 جوان 1960 والرئيس الفرنسي ديغول، في محاولة لإيجاد تسوية للقضية الجزائرية، انتهى اللقاء بالاتفاق على مبدأ تقرير المصير طبق شروط موضوعية وسلمية، ويكون ذلك بعد الاتفاق مع باقي المسؤولين والقادة في الداخل، لكن تصرفه اعتبر خارج القانون لأنه لم يستشر قيادة جبهة التحرير الوطني. للمزيد ينظر إلى لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة . مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، ط 2، دار الأمة، الجزائر، 2000، ص ص 49 . 55.

[5] . بلعباس، مرجع سابق، ص 222.

[6] . رابح لونيسي، بشير بلاح، وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 . 1989، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 42.

وعلى الرغم من فشل محادثات مولان إلا أن الثورة الجزائرية حققت انتصارا كبيرا، ذلك أن أسس المحادثات انطلقت من خطاب 14 جوان 1960 الذي بدوره قلب شرعية التواجد الفرنسي ذاته، بدعوة ديغول لممثلي جبهة التحرير الوطني لإجراء محادثات.

إلا أن تسارع الأحداث واتساع صدى الثورة الجزائرية خصوصا في الميدان الديبلوماسي، وبداية اتساع دائرة المتطرفين من المعمرين[1]، والأهم من ذلك مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي أظهرت استحالة التغلب على الثورة، اضطر ديغول إلى الاعتراف بجبهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا للشعب الجزائري وقدم مشروع تقرير المصير للشعب الفرنسي ليوافق عليه في شهر جانفي 1961.

ولقد أدى هذا الإجراء إلى تأزم الوضع من جديد بين الجيش الفرنسي في الجزائر وباريس وبادرت الجالية الأوروبية بالجزائر في اتخاذ الإجراءات الضرورية للشروع في حرب العصابات ضد فرنسا وجبهة التحرير، حيث قررت تكوين منظمة سرية عسكرية والإطاحة بحكومة ديغول[2].

في ظل هذه الظروف أجبرت حكومة ديغول على العودة إلى طاولة المفاوضات، وبمساعي سويسرية ممثلة في شخص أوليفي لونغ، فتجددت اللقاءات بين وفدي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية [3]، وبدأت اللقاءات الجدية بمدينة لوسارن 20 فيفري 1961، مثل فرنسا جورج بومبيدو وبرونو دولوس مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية الفرنسية والجانب الجزائري الطيب بولحروف وأحمد بومنجل، لتتوقف المحادثات بسبب تباعد مواقف الطرفين والخلاف حول الهدنة وتجزئة الجزائر والمائدة المستديرة [4]، وحقوق الجالية الفرنسية المتعلقة بالجنسية التي يراد بها أن يمنح للفرنسي الجنسية الجزائرية بمجرد مطالبته بها، مع احتفاظه بجنسيته الفرنسية[5].

---

[1] . سيد علي، مرجع سابق، ص ص 192 . 193.

[2] . بلعباس، مرجع سابق، ص 226.

[3] . لونيسي، بلاح، وآخرون، مرجع سابق، ص 43.

[4] . بلعباس، مرجع سابق، ص 226.

[5] . عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 3، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص ص 220 . 221.

إذ كان موقف الوفد الجزائري واضحا وهو أن الجزائر واحدة لا تتجزأ بما فيها الصحراء، وأن الشعب الجزائري واحد ليس فيه أقليات، وأن جبهة التحرير هي الممثل الوحيد، وأن الهدنة مرفوضة ووقف القتال لا يكون إلا بعد المفاوضات وتوقيع الاتفاق [1].

ثم التقى وفدا الطرفين من جديد بداية مارس 1961 بسويسرا، وخلال المحادثات أقر الطرف الفرنسي أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري، كما أثار بومبيدو من جديد فكرة الهدنة التي قال أنه سيتبعها إطلاق سراح الخمسة[2]، وطلب تأجيل التفاوض حول قضية الصحراء بعد تقرير المصير، وهو ما رفضه وفد جبهة التحرير نظرا لما يشكله من خطر على استقرار ومستقبل الدولة الجزائرية، وبذلك تعثرت المحادثات من جديد .

غير أن الاتصالات لم تنقطع، وفي 30 مارس 1961 أعلنت في آن واحد كل من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية في تونس وباريس فتح المحادثات في إيفيان يوم 7 ماي 1961، وفي اليوم التالي صرح لويس جوكس الوزير المكلف بالجزائر أنه سيتم إشراك الحركة الوطنية في المفاوضات وهوما جعل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعلن رفضها حضور اللقاء.

ومع فشل محاولة الانقلاب التي قام بها جنرالات الجيش الفرنسي يوم 22 أفريل أدرك ديغول الخطر الذي سببته الجزائر على نظامه وبلده، وأدرك ضرورة حل الأزمة التي ستدخل فرنسا في غمار حرب أهلية، وهذا ما جعله يتخلى عن إشراك أي تيار آخر في التفاوض وبالتالي عادت الاتصالات من جديد وتم الإعلان عن بدء المفاوضات يوم 20 ماي 1961 [3].

لقد أصيب المستوطنون بخيبة أمل كبيرة إثر فشل انقلاب أفريل، وهوما عجل بانخراطهم في صفوف المنظمة العسكرية، التي ترجمت رفضها للمفاوضات باغتيال رئيس بلدية إيفيان[4]، وسعت

[1] . إحدادن، مصدر سابق، ص 82.

[2] . الزعماء الخمسة : أحمد بن بلة، محمد بوضياف، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، ومصطفى لشرف، تم القبض عليهم على إثر عملية القرصنة 22 أكتوبر 1956 أثناء توجه الطائرة التي تقلهم من الرباط نحو تونس. نفسه، ص ص 33 . 34.

[3] . بن خدة، مصدر سابق ، ص ص 22 . 24

[4] . حماميد، المستوطنون الأوروبيون، مرجع سابق، ص 207.

إلى تحطيم المفاوضات، ففي الفترة الممتدة من 8 إلى 19 ماي، تم تفجير العشرات من القنابل البلاستيكية، أما في العشرين ماي الذي هو موعد المفاوضات، فقد كان عبارة عن استعراض للقنابل[1].

لقد أراد أصحاب انقلاب أفريل 1961، وقف مسار المفاوضات المعلنة في إيفيان بداية الشهر، لكنهم في الواقع العملي عجلوا بها وحدوا من قدرة الجنرال ديغول على المناورة بورقة الأقلية الأوروبية، حيث وجه تعليماته إلى لويس جوكس بأن يسرع عملية التفاوض كي يضع الأقلية الأوروبية أمام الأمر الواقع[2].

2 . مساعي منظمة الجيش السري لعرقلة سير المفاوضات الجزائرية الفرنسية

بتاريخ 20 ماي 1961 أرسلت فرنسا وفدا رسميا إلى مدينة إيفيان يرأسه لويس جوكس وذلك للتفاوض مع وفد الحكومة المؤقتة الذي يرأسه السيد كريم بلقاسم[3] هذه المرة[4]، ولكي يؤكد ديغول رغبته في السلم اتخذ عدة تدابير حيث تم الإعلان عن هدنة لمدة شهر، إعادة فرقة كاملة وعدة أسراب من الطائرات إلى فرنسا، الإفراج عن ستة آلاف مسلم كان محكوما عليهم لأعمال تتعلق بالثورة، نقل بن بلة ورفاقه الموقوفين في جزيرة إيكس للإقامة في قصر توركان[5].

لكن الأوضاع تأزمت بين الوفدين منذ البداية، بسبب إصرار الطرف الفرنسي على مناقشة ملف وقف إطلاق النار بمعزل عن بقية الملفات، والمساس بالوحدة الترابية للجزائر في إطار سياسة فصل

---

[1] . حماميد، المستوطنون الأوروبيون، مرجع سابق، ص 210.

[2] . تواتي، مرجع سابق، ص ص 305 . 306.

[3] . كريم بلقاسم (1922 . 1970) ولد بقرية تيزرا نعيسى الجبلية التابعة لبلدية ذراع الميزان، عمل ككاتب ثم التحق بورشات الشباب وتخرج بمهنة محاسب، التحق بالخدمة العسكرية سنة 1943، وفي 1945 انخرط في حزب الشعب الجزائري، ثم في المنظمة الخاصة حيث أصبح مسؤولا عن المنظمة الخاصة في منطقة تيزي وزو، في ليلة أول نوفمبر قاد عدة عمليات عسكرية في منطقة القبائل، أصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام 1956، أصبح المسؤول العسكري الأعلى في الثورة، وفي سنة 1960 أصبح وزيرا للخارجية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. للمزيد ينظر إلى : تميم، مرجع سابق، ص ص 188 . 196.

[4] . بوحوش، مرجع سابق، ص 530.

[5] . ديغول، مصدر سابق، ص 126.

الصحراء، ومسألة محاولة فرض الجنسية المزدوجة للفرنسيين الجزائريين، الشيء الذي رفضه الطرف الجزائري، ما دفع بالسيد لوي جوكس رئيس الوفد الفرنسي إلى تعليق المفاوضات يوم 13 جوان 1961 [1].

وقبل تعليق المفاوضات وخلال الفترة الممتدة من 20 ماي إلى الثامن جوان 1961 نفذت منظمة الجيش السري مائة وخمسين عملية، كان من أبرز ضحاياها المحافظ المركزي غافوري في 31 ماي 1961، الذي كان مكلفا بمتابعة ملف منظمة الجيش السري بالعاصمة، لقد كان الانشغال الكبير لمنظمة الجيش السري منذ منتصف ماي 1961، هو تنظيم نفسها لعرقلة المفاوضات وكسرها إن أمكن ذلك [2].

واحتفلت المنظمة السرية بفشل مفاوضات إيفيان الأولى يوم 13 جوان 1961، وكان ذلك بتفجير قنبلة قوية المفعول في وسط الجزائر العاصمة، وعبر ديغول عن موقفه من ذلك العمل الإجرامي بقوله " إنهم كانوا يظنون أن تقتيل أعداد كبيرة من المسلمين سيقود إلى منع استئناف الحوار المرتقب، وأن الإرهاب سوف يرعب الرأي العام والسلطات العمومية ويرغمها على اتخاذ الطريق التي يريدونها" [3].

ليتم استئناف المحادثات في لوغران ما بين 20 و28 جويلية 1961 لكن بدون جدوى إذ بادر الوفد الجزائري هذه المرة بتعليق المفاوضات بسبب قضية الصحراء[4].

وأصبح تهديد منظمة الجيش السري لمسار المفاوضات أكثر جدية في لقاء لوغران، بسبب إنشائها فرعا بفرنسا منذ شهر جوان تحت مسؤولية بيار سارجون، وهذا ما يفسر تغيير مكان المفاوضات وازدياد إجراءات الأمن وتغلب طابع السرية عليها[5].

---

[1] . لونيسي، بلاح، وآخرون، مرجع سابق، ص 43.

[2] . تواتي، مرجع سابق، ص 307

[3] . حاميد، المستوطنون الأوروبيون، مرجع سابق، ص 210.

[4] . لونيسي، بلاح، وآخرون، مرجع سابق، ص 43.

[5] . تواتي، مرجع سابق، ص 308.

وفي 28 جويلية 1961 أصدرت أول جريدة لها بعنوان " نداء فرنسا " تحت إدارة جون جاك سوزيني، حاول من خلالها نشر أفكاره وضرورة قيام نظام جديد له الغلبة بالجزائر[1]، وفي 5 أوت أعلنت المنظمة عن ميلاد إذاعة سرية لها في الجزائر لتبليغ رسالتها للأوروبيين في الجزائر[2].

وفي الفترة الممتدة من 9 إلى 27 أوت 1961 اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة في طرابلس قصد دراسة نتائج المفاوضات وتقييم مسار الثورة الجزائرية، فأصدر بيان يدعو إلى تقوية العمليات العسكرية وتجنيد الجماهير الجزائرية لمواصلة الكفاح[3]، وألح على وحدة الشعب والوطن.

كما أدخل تعديلات هامة على الحكومة المؤقتة، كان أبرزها إبعاد فرحات عباس وإسناد رياستها إلى ابن خدة[4] ما أعطى الإشارة إلى الفرنسيين وغيرهم أن الثورة لا تتسامح في المبادئ التي قامت من أجلها وهي الاستقلال ووحدة الشعب ووحدة القطر[5]. ولم تباشر الحكومة المؤقتة اتصالاتها إلا بعد أن تحصلت على اعتراف صريح في خطاب الرئيس الفرنسي شارل ديغول يوم 5 سبتمبر 1961 ضمنه اعتراف فرنسا بسيادة الجزائر على صحرائها[6].

لقد كان ديغول يحاول التوفيق بين برنامجه السياسي وبين أهداف الجبهة، لكن المستوطنين صرخوا بأعلى أصواتهم " إنه التخلي"، وعن طريق المنظمة العسكرية السرية، بدأوا يبثون أخبار معادية لديغول وفي نفس الوقت بدأت هذه المنظمة تغتال الشخصيات العسكرية والمدنية الموالية

---

[1] . سعيدان، مرجع سابق، ص 60.

[2] . نفسه، ص 33.

[3] . بوحوش، مرجع سابق، ص 532.

[4] . بن خدة بن يوسف (1923 . 2003) ولد بمدينة البرواقية، التحق بجامعة الجزائر بقسم الصيدلة، بدأ نضاله السياسي مبكرا بالتحاقه بصفوف حزب الشعب الجزائري خلال سنوات الأربعينيات، ليصبح عضوا في اللجنة المركزية للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وأمينا عاما لها منذ 1951، عين وزيرا للشؤون الاجتماعية بالحكومة المؤقتة الأولى والرئيس الثاني للحكومة المؤقتة الثالثة 1961 . 1962. للمزيد ينظر إلى : بديدة، مرجع سابق، ص ص 236 . 237.

[5] . أبو القاسم سعد الله ، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830 . 1962، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص ص 185 . 186.

[6] . لونيسي، بلاح، وآخرون، مرجع سابق، ص 44.

لديغول ولجبهة التحرير الوطني[1]، إذ فهمت هيئة أركان منظمة الجيش السري أن ديغول يريد استئناف المفاوضات، واشتد غيضها بعد إيقاف موريس جانجمبر في السابع سبتمبر 1961، الذي كان أحد ممولیها الكبار وحلقة هامة في شبكة اتصالاتها بين الجزائر وفرنسا وإسبانيا. وتعد محاولة اغتيال ديغول في الثامن من سبتمبر 1961، أخطر تهديد واجهته المفاوضات[2].

وقام المستوطنون بمظاهرات يوم 23 سبتمبر وأخرى في 25 من نفس الشهر ومظاهرات ثالثة يوم 28 من نفس الشهر تنديدا واحتجاجا على سياسة التخلي التي ينتهجها ديغول[3].

واتسعت الأعمال الإجرامية لمنظمة الجيش السري بدعم من رجال الشرطة والجيش الفرنسي وبذلك تمكنت من بسط سطوتها الإرهابية ،[4].

لتستمر المحادثات فتجددت اللقاءات التحضيرية 28 . 29 أكتوبر 1961 ثم يوم 9 نوفمبر من نفس السنة في مدينة بال السويسرية جمعت رضا مالك[5] ومحمد الصديق بن يحي ب شايي ودولوس عن الطرف الفرنسي[6]، لكن توقفت المحادثات بسبب إضراب المعتقلين في سجون فرنسا عن الطعام، ثم استأنفت يوم 9 ديسمبر 1961 حيث جرى لقاء بين دحلب[7] وجوكس، وفي هذه

---

[1] . حماميد، المستوطنون الأوروبيون، مرجع سابق، ص 211.

[2] . تواتي، مرجع سابق، ص 310.

[3] . حماميد، المستوطنون الأوروبيون، مرجع سابق، ص 212.

[4] . إحدادن، مصدر سابق، ص ص 86 . 87.

[5] . مالك رضا : ولد في 1931، حاصل على إجازة في الفلسفة، عضو مؤسس للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في 1955، أشرف على رئاسة تحرير صحيفة المجاهد التطوانية سنة 1957، ثم أصبح رئيسا لهيئة تحرير الطبعة الفرنسية في تونس، عين ناطق باسم الوفد الجزائري في محادثات إيفيان، واختاره دحلب مستشارا له، عين ضمن لجنة تحرير برنامج طرابلس 1962. للمزيد ينظر إلى عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط 1، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 458.

[6] . لونيسي، بلاح، وآخرون، مرجع سابق، ص 44.

[7] . دحلب سعد (1919 . 2000) ولد بقصر الشلالة، انخرط في حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، عينه مصالي كاتبا له، واصل نضاله في إطار حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وفي عام 1953 أصبح عضوا في لجنته المركزية مكلفا بمهام الإعلام والنشر، التحق بصفوف الثورة التحريرية رفقة قدامى حركة الانتصار المركزيين، شارك في مؤتمر الصومام وانتخب عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، أسندت له عدة مهام دبلوماسية، فعين مديرا لمكتب وزير الإعلام وأمينا عاما لوزارة الشؤون الخارجية، عين وزيرا للشؤون الخارجية في ثالث حكومة جزائرية مؤقتة. للمزيد ينظر إلى : مقلاتي، مرجع سابق، ص ص 264 . 265.

المرحلة تم اللقاء مع الزعماء الخمس وكان جوابهم منح الثقة للحكومة المؤقتة الجزائرية في التفاوض مع فرنسا[1].

في هذه الأثناء كان الأوروبيون، يترصدون هذه المفاوضات، وعلى علم بفحواها ولذلك، شهدت الأيام الأولى من سنة 1962 أعمالا إجرامية في الجزائر العاصمة، تخلف يوميا حوالي 20 قتيلا، فغاب الأمان واختفى المسلمون في بيوتهم من الهلع، وظهرت الأحقاد علانية بين المسلمين والأوروبيين، أما وهران فقد أصبحت مسرحا للفظاعة بين المجموعتين، وتحت أوامر الجنرال جوهو.

ولم تسلم فرنسا ذاتها من نشاطات منظمة الجيش السري التي أصبحت تقتل ثلاثين شخصا يوميا[2]، وكانت أول ضحية لمنظمة الجيش السري على الأراضي الفرنسية المفتش الرئيسي لمدينة ألونسون الصغيرة في نورمادي السيد ألفريد لوكوسول المنتمي للحزب الشيوعي ومن أشد المدافعين على استقلال الجزائر، إذ شنت منظمة الجيش السّري حربا شعواء على الحزب الشيوعي الفرنسي وعناصره لدعمه وتعاطفه مع جبهة التحرير الوطني.

وشهدت باريس عددا من المظاهرات التي نظمها الحزب الشيوعي ومختلف النقابات العمالية وكذا الحزب الاشتراكي ومختلف الجمعيات اليسارية وكل المناهضين للحزب ومنظمة الجيش السّري ومن أجل السّلم في الجزائر على الرّغم من الحظر الذي كان قد فرضه وزير الداخلية آنذاك على مختلف التجمعات والتظاهرات السياسية[3].

هذه الأحداث جعلت ديغول يتخوف من قيام حرب أهلية ومن أن يميل الجيش إلى المنظمة السرية وتنهار جمهوريته. لأجل ذلك أعطى تعليمات لوفده المفاوض مع جبهة التحرير الوطني بأن يسرع الخطو في الطريق الموصل إلى وقف إطلاق النار وقال لهم " لا تتوقفوا عند التفاصيل. .. لا تتركوا التفاوض يستمر إلى مالا نهاية. .. استمروا سواء نجحت المفاوضات أو فشلت" [4].

---

[1] . ملاح، مصدر سابق، ص 203.

[2] . حماميد، المستوطنون الأوروبيون، مرجع سابق، ص 214.

[3] . مراومية، علاوي، مرجع سابق، ص ص 157 . 158.

[4] . حماميد، المستوطنون الأوروبيون، مرجع سابق، ص 214.

فتجددت المحادثات في 11 . 19 فيفري 1962، وتم اللقاء بأعالي جبال الجورا على الحدود الفرنسية السويسرية، مثل الوفد الجزائري كل من كريم بلقاسم، بن يحيى، رضا مالك، دحلب، محمد يزيد، بن طوبال، الصغير مصطفاي، ومن الجانب الفرنسي كل من جوكس، دولوس، شايي، بيوكار، إلى جانب جان دوبروقلي، دي كاماس، روبير برون.

وتعتبر هذه المرحلة من المفاوضات من المراحل المصيرية والأكثر حساسية في تاريخ المفاوضات الفرنسية الجزائرية، حيث تدهورت الوضعية بكل من الجزائر وفرنسا وذلك بسبب تعزيز وتنظيم منظمة الجيش السري لنفسها، والعمليات الإرهابية والخسائر البشرية والمادية الناتجة عن أعمالها التخريبية بمختلف الأساليب والوسائل وفي هذا اللقاء ناقش الطرفان كل المسائل العالقة بما في ذلك قضية الصحراء، حيث كانت محادثات لي روس توطئة للمفاوضات الرسمية اللاحقة وتم التطرق إلى مجمل النقاط الخلافية في أدق تفاصيلها[1].

وبعد أن ضمن المفاوض الجزائري تحقيق المبادئ الأساسية والسيادية خلال هذه المحادثات أبدى استعداده للدخول في مفاوضات المرحلة النهائية وذلك بعد مصادقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مسودة المحادثات[2].

ولم تكد المفاوضات تنتهي حتى أقلعت طائرتان حربيتان من سعيدة، وقنبلت مركزا لجيش التحرير الوطني بوجدة، نفذها عنصران من منظمة الجيش السري قصد نسف المفاوضات وتوصيل رسالة للطرفين المتفاوضين من عدم جدوى أي اتفاق ما دامت منظمة الجيش السري سيدة الموقف، وجاءت توجيهة صلان المؤرخة ب 23 فيفري 1962 " يجب أن نستفيد من بعض الأيام التي بقيت لنا... يجب أن نكسر مناورة الخصم " ساعيا إلى منع المتفاوضين من الوصول إلى أي اتفاق.

[1] . مبروك غريس، إلياس نايت قاسي، المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1956 . 1962 من خلال الكتابات الجزائرية والفرنسية والوثائق الأرشيفية السويسرية، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 800.

[2] . محمد بليل، المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960 . 1962 على ضوء وثائق أرشيفية، الحوار المتوسطي، المجلد 9، العدد 1، مارس 2018، ص 242.

وعندما أعلن الطرفان في الرابع مارس عن تاريخ افتتاح لقاء إيفيان، كان ذلك بمثابة نقطة البداية بالنسبة للمنظمة المسلحة التي فجرت في اليوم الموالي مائة وثلاثين عبوة بلاستيك بالجزائر العاصمة وسيارتين مفخختين بوهران خلفت العديد من الضحايا والجرحى[1]، وكثفوا عمليات التفجير والاغتيالات قصد إجبار جيش التحرير على الرد، فتتدخل القوات الفرنسية وتعود المعارك من جديد[2].

3 . توقيع اتفاقيات إيفيان وإعلان وقف إطلاق النار

رغم الجهود التي بذلتها منظمة الجيش السري لعرقلة سير المفاوضات إلا أن المفاوضات بقيت مستمرة حيث جلس الطرفان مرة أخرى في مدينة إيفيان الفرنسية من 7 مارس إلى 18 مارس من سنة 1962[3]، كان الوفد الجزائري برئاسة كريم بلقاسم مع بن طوبال، دحلب، يزيد، بن يحيى، رضا مالك، الصغير مصطفاي، بن عودة عمار، والوفد الفرنسي برئاسة جوكس ويضم برون، دوبروقلي، دي كاما، دي سيجين بازيس، دولوس، شايي، لابوري، بيوكار، تريكو، فليب تيبو، فرانسوا بليزان، وخلال هذه المحادثات تم مناقشة كل التعديلات على الاتفاقات في اجتماع المجلس الوطني للثورة[4]، وسعى كل طرف إلى الحصول على أكبر قدر من التنازلات حول المسائل التي لم تكتمل بعد.

وكانت نقاط المناقشة التي تم التركيز عليها تتعلق بتطبيق وقف إطلاق النار، لجنة وقف إطلاق النار، حركة جيش التحرير الوطني، مكانة الجيش الفرنسي الذي يبقى مؤقتا في الجزائر، القوى المحلية المكلفة بالحفاظ على الأمن في الفترة الانتقالية، إطلاق سراح المعتقلين وعودة اللاجئين، تنظيم الفترة الانتقالية من تعيين للهيئة التنفيذية المؤقتة والشروع في استخلاف السلطات الفرنسية، تحديد مهلة جلاء الجيوش الفرنسية، مدة استئجار المرسى الكبير ومهلة الجلاء عن مراكز التجارب النووية وغير ذلك.

---

[1] . تواتي، مرجع سابق، ص ص 314 . 315.

[2] . مقنوش، مرجع سابق، ص 22.

[3] . بليل، مرجع سابق، ص 242.

[4] . غريس، نايت قاسي، مرجع سابق، ص 801.

وفي 18 مارس 1962 حوالي الساعة السادسة مساء وقع الرئيسان جوكس وكريم على اتفاقيات إيفيان وحدد وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962 منتصف النهار[1].

كانت المنظمة العسكرية السرية قد باشرت أعمالها التخريبية قبل الانتهاء من المفاوضات، ففي 15 مارس قاموا بعملية روك آن رول التي تم فيها تفجير 200 قنبلة بلاستيكية في بضع ساعات وذلك في الأحياء التي يتمركز فيها المسلمون[2]، واغتالت مجموعة دلتا ستة جزائريين بالمركز الاجتماعي بالأبيار منهم الأديب والمفكر الجزائري مولود فرعون [3]، وأعطى صالان الأوامر بمباشرة الهجوم، ووجه نداء للأوروبيين بإقامة إضراب شامل احتجاجا على خيانة ديغول المخجلة، واستجابة لذلك قام المستوطنون بإضراب يوم 20 مارس [4].

ثالثا: محاولات منظمة الجيش السري تعديل ومراجعة اتفاقيات إيفيان

1 . نشاط المنظمة بعد اتفاق وقف إطلاق النار

بعد وقف القتال، تكفلت منذ 7 أفريل 1962 هيئة تنفيذية جزائرية فرنسية مشتركة برئاسة عبد الرحمان فارس، وبالتنسيق مع المندوب السامي الفرنسي كريستيان فوشي بتسيير شؤون البلاد ريثما ينتهى من الاستفتاء، وتنقل السيادة إلى المجلس الوطني التأسيسي المنتخب[5].

لقد كانت منظمة الجيش السري مصرة على منع تطبيق اتفاق إيفيان ووقف إطلاق النار وأكدت ذلك في منشور وأمر صادرين بتاريخ 20 مارس 1962، جاء في الأول " أن وقف اطلاق النار لا يعني السلم"، وفي الثاني أمر صالان عبر البث السري " بتكثيف مناوشات العدو في المدن الكبرى، ودعا الجيش ومن أسماهم بالمسلمين إلى الالتحاق بمنظمة الجيش السري " [6].

[1] . دحلب، مصدر سابق، ص ص 157 . 160.

[2] . حاميد، المستوطنون الأوروبيون، مرجع سابق، ص 218.

[3] . مقنوش، مرجع سابق، ص 22.

[4] . حاميد، المستوطنون الأوروبيون، مرجع سابق، ص 218.

[5] . لونيسي، بلاح، وآخرون، مرجع سابق، ص 48.

[6] . تواتي، مرجع سابق، ص 317.

خلال هذه الفترة تصاعدت عمليات منظمة الجيش السري الإجرامية لوقف المسار الاستقلالي، وذلك بتفجير القنابل، واغتيال الجزائريين وبعض الفرنسيين المعارضين لنهجها، وقصف كثير من الأحياء الإسلامية في العاصمة ووهران وعنابة[1]. بلغ الإرهاب ذروته في محاولة لنسف وقف إطلاق النار، عن طريق استفزاز جيش التحرير الوطني الجزائري ليقوم بالرد على الجرائم النكراء التي ارتكبوها ضد الشعب الجزائري[2].

لكن من المفارقات التي حدثت هي تقاتل بني الجنس الواحد، حيث تقاتل الفرنسيون فيما بينهم في معركة باب الواد إذ تحولت المنطقة إلى مسرح للقتال بين الأوروبيين وقوات الأمن بعد أن تصدت لهم هذه الأخيرة بقوة، وكانت حصيلة ذلك مقتل أكثر من 20 شخصا، وفيما يخص قوات الأمن حوالي 15 قتيل، لتقع بعدها مجزرة أخرى في شارع إيزلي راح ضحيتها 51 أوروبيا سقطوا برصاص الجيش الفرنسي يوم 26 مارس بعد تحريض من منظمة الجيش السري على القيام بمظاهرات[3].

وفي يوم 2 ماي 1962 تم تفجير سيارة ملغمة في ميناء الجزائر، ذهب ضحيتها 63 قتيلا و110 جرحى كلهم جزائريون، ووجهت القنابل على حي بلكور ومناخ فرنسا واستعملت مدافع الهون، فكانت الخسائر باهظة، ومن جرائم منظمة الجيش السري إقدامها على اغتيال النساء الجزائريات العاملات في البيوت الأوروبية أثناء توجههن للعمل صباحا في 10 ماي 1962 [4].

واستمرت العمليات الإرهابية في العديد من المدن، وتم توزيع المناشير عبر مدن غرب الجزائر تبعتها عدة مسيرات ومظاهرات للأوربيين رافعين شعار " لا الحقيبة ولا التابوت، بل التقسيم "، بينما كان شعار الجزائريين في هذه المظاهرات " الجزائر جزائرية الحقيبة أو التابوت لا للتقسيم"، وتأزم الوضع وأدى إلى صراع ومواجهة دموية بين الأوروبيين ومنظمة الجيش السري والجزائريين المخلصين لوطنهم وثورتهم [5].

---

[1] . لونيسي، بلاح، وآخرون، مرجع سابق، ص 50.

[2] . قليل، مصدر سابق، ج 3، ص 289.

[3] . حاميد، المستوطنون الأوروبيون، مرجع سابق، ص ص 219 . 220.

[4] . مقنوش، مرجع سابق، ص 23.

[5] . سعيدان، مرجع سابق، ص 65.

لقد نتج عن نشاط منظمة الجيش السري مجازر وضحايا وخسائر فادحة في الأرواح بين الطرفين، فلا يخلو يوم من سقوط قتلى وجرحى في المدن الجزائرية لا سيما مدينتي الجزائر ووهران الواجهة السياسية والإعلامية لهذا التنظيم[1]، فتم تسجيل 110 عملية في شهر مارس و230 عملية شهر أفريل و763 شهر ماي و970 شهر جوان و430 عملية في شهر جويلية من عام 1962 [2].

وتذهب المصادر الجزائرية إلى سقوط أكثر من ألف قتيل وجريح جزائري على يد هذه المنظمة خلال الشهر الأول من الفترة الانتقالية وحده[3]، ويبقى العدد الحقيقي للضحايا مجهولا نظرا لظروف الحرب وسرية نشاطها؛ فالمتتبع لطبيعة أعمالها الإرهابية يستطيع تصنيفها في خانة الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية لأنها تجاوزت كل الخطوط الحمراء[4].

هذا بالإضافة إلى أعمالها التخريبية التي أدت إلى حرق مكتبة جامعة الجزائر يوم 7 جوان 1962 فأتلف 600 ألف عنوان، وتفجير المخابر والقاعات، وتدمير مقر البلدية ومركز البريد وملحقة الولاية العامة وحوالي خمسين مدرسة بين 28 ماي و16 جوان 1962، إذ أصبحت سياسة الأرض المحروقة وسيلة للمساومة بيد عصابات منظمة الجيش السري للضغط على الهيئة التنفيذية المؤقتة، لإجبارها على مراجعة اتفاقيات إيفيان[5].

وبينما كانت الهيئة التنفيذية تؤدي مهمتها في الجزائر في الظروف الصعبة المشار إليها، كان المجلس الوطني للثورة يعقد آخر دوراته في طرابلس جوان 1962، وحضر الاجتماع لأول مرة أولئك القادة الذين كانوا في السجون الفرنسية لعدة سنوات[6].

---

[1] . عثماني، مرجع سابق، ص ص 721 . 722.

[2] . سعيدان، مرجع سابق، ص 65.

[3] . لونيسي، بلاح، وآخرون، مرجع سابق، ص 50.

[4] . بختي، لعباسي، مرجع سابق، ص 352.

[5] . تواتي، مرجع سابق، ص ص 335 . 336.

[6] . سعد الله، مرجع سابق، ص 189.

2 . ردود الفعل تجاه نشاط منظمة الجيش السري

لم تبق جبهة التحرير الوطني مكتوفة الأيدي أمام بشاعة جرائم منظمة الجيش السري، وتنبهت لمخططاتها وأهدافها، فأعطت أوامر صارمة بأن لا يقع أحد في فخ هذه الاستفزازات، لأن غرض هذه المنظمة هو دفع الجزائريين لمقاومة الأوروبيين، الشيء الذي يعطي حجة للقوات الفرنسية للتدخل ضد الجزائريين. [1]

وأصدرت الثورة تعليماتها إلى فرق الكومندو أن تتحرك وإلى الفدائيين بتنفيذ برامج الدفاع الذاتي، ولقد أدت المنطقة المستقلة[2] للجزائر بقيادة الرائد زراري رابح المدعو عز الدين[3] دورا هاما في مجابهة منظمة الجيش السري[4]، من خلال فك الحصار، إحداث عيادات تابعة للثورة، الاستخبار ورصد العناصر المتطرفة ومراكزها ومخابئها، كما عملت على توجيه سكان الأحياء الكبرى الجزائرية وتوعيتهم بضرورة ضبط النفس وعدم السقوط في مناورة الجيش السري[5].

أما بالنسبة للموقف الرسمي للسلطات الاستعمارية فقد كان مناهضا لها، فلم يكن بإمكان الحكومة السكوت على منظمة الجيش السري في الجزائر لأن خطرها بدأ يتعدى حدود الجزائر ليهدد فرنسا ذاتها، علاوة على العديد من التقارير الصحفية الواردة من الجزائر، والتي تتحدث عن جرائم هذه المنظمة الشيء الذي أثار الرأي العام. ليس في فرنسا وحدها وإنما في أوروبا والعالم بأسره. لذلك أصبح مجلس الوزراء الفرنسي يخصص اجتماعات برئاسة الجنرال ديغول لدرس أنجع الأساليب

---

[1] . مقنوش، مرجع سابق، ص 24.

[2] . المنطقة المستقلة : من قرارات مؤتمر الصومام جعل العاصمة مستقلة أي لا تكون تابعة لأية ولاية أخرى وذلك من الناحية التنظيمية حتى تستطيع تموين وتجهيز كل الولايات، خاصة المجاورة لها بالعتاد واللباس أو المؤونة. بلعباس، مرجع سابق، ص 421.

[3] . الرائد عز الدين : ولد عام 1934 ، انظم للثورة عام 1955، أصبح رائدا في جيش التحرير الوطني عام 1958، عين عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959 . 1962، وعضوا بهيئة أركان الجيش 1960 . 1962، ثم مسؤول منطقة الجزائر الحرة في شهر جويلية 1962. مقلاتي، مرجع سابق، ص ص 299 . 300.

[4] . تواتي، مرجع سابق، ص ص 393 . 395.

[5] . نفسه، ص ص 399 . 405.

لمحاربتها. كما توجه الجنرال آليري القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر بطلب المساعدة لقوات الشرطة[1] من أجل محاربة المنظمة السرية الأوروبية[2].

غير أن التواطؤ الذي لقيته منظمة الجيش السري لدى الشرطة والجيش والتسهيل الاجتماعي الواسع لدى الأقدام السوداء، كان وراء إطالة عمرها[3]، ودليل ذلك ما صرّح به جان جاك سوزيني بقوله: "وصلتنا معلومات عن أعدائنا المتعاطفين مع جبهة التحرير سواء كانوا مسلمين أو أوروبيين من قبل مصالح الشرطة الفرنسية في الجزائر"[4]. وفي ذلك يقول الرائد عز الدين: " إن الجميع يعلم بأنه إن لم تكن الشرطة هي التي تقوم بالعمليات، فإن المدنيين الذين يفعلون ذلك إنما يستقون معلوماتهم وأسلحتهم وحمايتهم من عندها ". هذا وبالإضافة إلى تعاون وحدات الجيش وقياداته التي وفرت لها السلاح والحماية.

أي أنها لقيت دعما غير محدود داخل الأجهزة التي أسند إليها الجنرال ديغول مهمة حربها وكفاحها. نتج عن ذلك أنها أصبحت سلطة موازية، وشبكة لها امتداد واسع داخل كل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية الرسمية[5].

لقد كان من الواضح أن المنظمة السرية قد بدأت تعمل من أجل إقامة دولة أوروبية في الجزائر تكون نقطة انطلاق للاستيلاء على الحكم في فرنسا. وما برنامج الجزائر فرنسية إلا ستارا وسلما تتخذه هذه المنظمة لتحقيق هذا الهدف[6].

---

[1] . تم إحضار شرطة مختصة من فرنسا تعمل لمدة شهرين بالجزائر ثم تستبدل بمجموعة أخرى، أقامت بمدرسة الشرطة بحسين داي، وفي 5 ديسمبر 1961 وصل الجزائر فريق الشرطة القضائية مشكلا من مائتي محافظ ومحقق توزعوا بين قسنطينة والجزائر ووهران. تمكنت هذه الفرقة من وضع حد لنشاط 642 من عناصر منظمة الجيش السري واسترجاع كمية هامة من الذخيرة والوثائق. للمزيد ينظر إلى : تواتي، مرجع سابق، ص 387.

[2] . قليل، مصدر سابق، ج 3، ص 304.

[3] . تواتي، مرجع سابق، ص 383.

[4] . بختي، لعباسي، مرجع سابق، ص 349.

[5] . تواتي، مرجع سابق، ص ص 365 . 368.

[6] . قليل، مصدر سابق، ج 3، ص 309.

3 . التفاوض بين منظمة الجيش السري والهيئة التنفيذية للحكومة المؤقتة

إن التوقيع على اتفاقيات إيفيان كانت بمثابة نهاية مأساوية لأسطورة الجزائر فرنسية بالنسبة لمنظمة الجيش السري والأقليات الأوروبية، لهذا طبعت منظمة الجيش السري الفترة التي تلتها بالتصعيد في عمليات التدمير والاغتيال، تطبيقا لسياسة الأرض المحروقة[1].

ولكن بعد فشل كل المحاولات الرامية للإطاحة بنظام ديغول أو بحمله على التراجع عن مشاريعه السلمية أو اغتياله للتخلص منه، وبعد أن بدأت تنظيمات جبهة التحرير الوطني في المنطقة المستقلة تتصدر الواجهة بل تسعى إلى استعادة المبادرة من هذا التنظيم الإرهابي، اتضح لقادة هذه المنظمة أن أعمالها أعطت نتائج عكسية تماما لما كانت تهدف إليه من الحرص على استقرار الأوروبيين في الجزائر، فهؤلاء الأوروبيين أنفسهم راحوا يفرون بجلودهم بالآلاف يوميا من جحيم هذه المنظمة، ولما تأكد لها أنها وصلت إلى طريق مسدود، راحت تبحث عن مخرج من هذا النفق الذي توغلت فيه بعيدا[2].

خاصة أنها فقدت عناصرها الفاعلة تباعا، فبعد الجنرال جوهود في 23 مارس 1962، جاء دور دغلدر في 7 أفريل، ثم وصل خبر إيقاف رئيسها صالان في 20 أفريل 1962 [3].

فاقترح كل من جان جاك سوزيني، بصفته المسؤول السياسي لهذه المنظمة ورئيسها والعقيد غارد، فتح مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، ولقي الاقتراح القبول والتأييد من قبل بعض أعضاء المنظمة ومعارضة من قبل ضباط آخرين، فكان بداية الانقسام في هذا التنظيم.

وتقدم سوزيني باقتراح بواسطة السيد عبد الرحمان فارس رئيس الهيئة التنفيذية يدعوا فيه إلى عقد اتفاق ينهي هذه المأساة، ووجدت الحكومة المؤقتة في هذا الاقتراح مخرجا لتجاوز الأزمة التي تمر بها على الأقل قصد إجراء عملية الاستفتاء في ظروف أكثر أمانا وسلاما[4].

---

[1] . تواتي ، مرجع سابق، ص 338.

[2] . عثماني، مرجع سابق، ص 722.

[3] . تواتي، مرجع سابق، ص 338.

[4] . عثماني، مرجع سابق، ص ص 722 . 723.

فتم تنظيم لقاء في بودواو يوم 18 ماي بين عبد الرحمان فارس وسوزيني، بوساطة شوفالي[1] وجون ماري تيني بإيعاز من السلطات الديغولية التي رأت بأن منظمة الجيش السري قد دمرت كل مخططاتها.

في هذا اللقاء طالب عبد الرحمان فارس بوقف سياسة الأرض المحترقة وإيقاف هجرة الأوروبيين، في حين قدم سوزيني قائمة مطالب تضمنت: العفو عن كل زملائه، تأجيل تاريخ استفتاء تقرير المصير، إحداث مجلس من المدراء يضم سبعة أعضاء، أربعة عن جبهة التحرير الوطني وثلاثة عن منظمة الجيش السري تكون مهمته تسيير المرحلة الانتقالية إلى غاية إجراء الاستفتاء، كما طالبوا بأن تضم الحكومة الجزائرية المستقلة غرفتين إضافة إلى محكمة عليا[2]، ومشاركة المستوطنين الأوروبيين في الإدارة المحلية وأن تكون مصالح الشرطة والإدارة العامة مقسمة بين الأوروبيين والجزائريين.

وبناء على هذا اللقاء قام سوزيني بتوجيه نداء عبر الإذاعة قائلا: " بأن السلام سيحل على هذه الأرض شريطة أن يتفاهم جميع من عليها من البشر، لأن التفاهم مع فرنسا لا جدوى منه لأنها ذهبت وتركتنا... "

وفي 30 ماي 1962 أمر قادة المنظمة بوقف أعمال العنف ووافق على الهدنة كتمهيد لمواصلة المفاوضات، ومن سجنه ناشد جوهو زملاءه بترك المقاومة والعنف، لأن ذلك ما سيسمح لفرنسي الجزائر بالعيش في أرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم. لكن المحادثات سرعان ما توقفت بين الطرفين وقرر سوزيني توقيف الهدنة واستئناف العنف في 7 جوان، دون أن ينتظر الرد[3]. ليأتي جواب جبهة

[1] . شوفاليه جاك (1911 . 1971) زعيم اللبراليين، تولى مسؤولية رئيس بلدية الأبيار، ثم نائب في 1946، عضو الجمعية الجزائرية، انتخب رئيس بلدية الجزائر العاصمة عام 1953، وانضم إلى وزارة منداس فرانس ككاتب دولة ثم وزير الدفاع الوطني. شرفي، مرجع سابق، ص 211.

[2] . تواتي، مرجع سابق، ص ص 342 . 343.

[3] . حماميد، المستوطنون الأوروبيون، مرجع سابق، ص ص 224 . 225.

التحرير الوطني على هذه الاقتراحات فيما بعد بوجوب احترام تاريخ أول جويلية لإجراء الاستفتاء وتجنب اتفاق مكتوب مع منظمة الجيش السري[1].

وبعد اقتناع سوزيني ورفاقه باستحالة فرض شروطهم على جبهة التحرير الوطني، قبل اقتراحات الدكتور مصطفاوي[2] الذي كان حاسما في موقفه عندما التقى ب سوزيني يوم 17 جوان 1962 ولم يعرض عليه سوى تصريح على أمواج الإذاعة يذكر من خلاله بالضمانات الواردة في اتفاقيات إيفيان والخاصة بجميع الأوروبيين، ويشير فيه إلى المحادثات التي جرت مع مسيري المنظمة العسكرية السرية[3].

وفي مساء ذلك اليوم، وبعد أن أذيع تصريح مصطفاوي عبر الإذاعة والتلفزة، قام سوزيني بقراءة بلاغ[4] عبر إرسالهم الخاص لإعلام الجميع بحدوث اتفاق بين الجبهة والمنظمة على توقيف التقتيل والتخريب. وأهم ما جاء في نص الاتفاق هو إدخال الأوروبيين في قوات حفظ الأمن، ووعد بالعفو عن الأعمال المرتكبة قبل الاستفتاء وذكر المنظمة كطرف حدث معه الاتفاق.

لقد اختلفت المواقف اتجاه هذا الاتفاق فمسؤولو منظمة الجيش السري خارج العاصمة أنكروه واعتبروا أن لا قيمة لاتفاق شفوي خاصة بعد 02 جويلية، واستمر التخريب والتقتيل في عنابة ووهران إلى أن بدأوا في الانسحاب الواحد بعد الآخر، ولم تتوقف هجرة الأوروبيين الجماعية نحو

[1] . بن حمودة، مرجع سابق، ص 583.

[2] . مصطفاوي شوقي : مناضل قديم في حزب الشعب، بدأ نضاله وهو طالب في كلية الطب، عمل في اتحادية جبهة التحرير الوطني في فرنسا، أرسل إلى تونس للعمل في البعثة السياسية، ولكنه عمل طبيبا في القاعدة الشرقية، واختاره كريم للعمل معه في القوات المسلحة، ثم عين مدير ديوان وزارة شمال افريقيا 1958 . 1960، وبعدها مسؤولا عن بعثة الحكومة المؤقتة في تونس إلى غاية 1961 حيث عين رئيسا لبعثة الحكومة المؤقتة في المغرب، وفي 1962 عينته جبهة التحرير الوطني ممثلا لها في الهيئة التنفيذية الانتقالية. مقلاتي، مرجع سابق، ص ص 484 . 485.

[3] . حماميد، المستوطنون الأوروبيون، مرجع سابق، ص 225.

[4] . ينظر الملحق رقم 05 (بث منظمة الجيش السري)

فرنسا ليحكم على إحدى غايات هذا الاتفاق بالفشل، كما ظهرت ردود فعل مختلفة من قيادة الجبهة، فمنهم من أنكروا الاتفاق ونقدوه بشدة عبر تصريحاتهم[1].

في الوقت الذي انطفأت فيه شمعة المنظمة السرية، بدأت الاستعدادات للاستفتاء على تقرير المصير الذي سيكون في 1 جويلية، وفي هذا الصدد أذاع ممثل الأوروبيين سوزيني دعوة إلى المصالحة طالبا من المستوطنين التصويت بنعم للجزائر الشجاعة، للتطور والأخوة.

ولقد لبى الأوروبيين نداء قائدهم حيث تدفقوا بكثرة للتصويت على الرغم من أن عددهم كان لا يتجاوز 500000 في تلك الفترة، إذ رحل نصفهم، وفي 3 جويلية أعلن رسميا عن استقلال الجزائر، وأعلن كذلك أن الجزائر ليست فرنسية، وفي اليوم التالي قرر أغلبية المستوطنين الأوروبيين السفر.

لقد كانت تصرفاتهم سببا في رحيلهم، وبذلك تخلصت الجزائر من عبء ثقيل فرض عليها في اتفاقيات إيفيان، ألا وهو ضمان حقوق وحريات المستوطنين الأوروبيين وأملاكهم كمواطنين جزائريين، وهكذا رحلوا تاركين كل شيء لأنهم أرادوا كل شيء[2].

إن جرائم منظمة الجيش السري ضد الفرنسيين أنفسهم من مدنيين وعسكريين، والاستنكارات المتتالية من قبل الرئيس ديغول ومن قبل الرسميين في الدولة الفرنسية[3]، والتصفية العميقة داخل صفوف الجيش والشرطة، وسياسة الأرض المحروقة التي أرهبت حتى الفرنسيين الذين لاذوا بالفرار[4]، أفقدت التنظيم الدعم والمساندة ووجد نفسه أخيرا أمام تنظيم محكم لجيش التحرير الوطني في المنطقة المستقلة كقوة راحت تستعيد زمام المبادرة شيئا فشيئا، فراحت فلوله تفقد مواقعها وسر قوتها يوما بعد يوم إلى أن اضمحلت فتفرق أعضاؤها بين أوروبا وأمريكا[5].

---

[1] . ليلى حمري، الهيئة التنفيذية المؤقتة في مواجهة مشكل منظمة الجيش السري (OAS) بالجزائر (مارس . جوان 1962)، مجلة الخلدونية، المجلد 9، العدد 2، 1 ديسمبر 2016، ص ص 246 . 247.

[2] . حماميد، المستوطنون الأوروبيون، مرجع سابق، ص ص 226 . 227.

[3] . عثماني، مرجع سابق، ص 724.

[4] . بن حمودة، مرجع سابق، ص 580.

[5] . عثماني، مرجع سابق، ص 724.

وانتهت المنظمة السرية بعد اعتقال 11000 شخص ومعاقبة 3493 بالسجن وإصدار أحكام بالإعدام على 44 شخص وقد نفذ الحكم في أربعة منهم[1].

على الرغم من كل الأضرار والخسائر الناجمة عن نشاط المنظمة السرية، إلا أن نشاطها أثر بشكل غير مباشر إيجابا على الثورة وذلك من خلال أنه ساعد على التقريب بين الخصوم القدامى، إذ أصبحوا أمام عدو مشترك، فالمنظمة السرية تهدف إلى إقامة الفاشستية في فرنسا والإطاحة بحكومة ديغول، مما جعل أحزاب اليسار تلتف حوله بالرغم من اختلافها معه حول السياسة الداخلية، وصار الرأي العام أكثر تقبلا لمبدأ استقلال الجزائر.

ومن جهة أخرى أدى إلى تسريع وتيرة المفاوضات الجزائرية الفرنسية من خلال تساهل وتنازل الطرفين المتفاوضين في عدة مسائل متعلقة بالمرحلة الانتقالية كمدتها والقوات المسؤولة عن سلامة الاستفتاء والأمن في المدن[2].

كما أن جزء كبير من اتفاقيات إيفيان يتعلق بضمانات خاصة بالجالية الفرنسية بالجزائر، ولكن إرهاب منظمة الجيش السري، عجل بعودتهم من حيث أتوا دون أن يدركوا أن رحيلهم كان خيرا وبركة على الجزائر[3].

[1] . بن حمودة، مرجع سابق، ص 581.

[2] . العقاد، مرجع سابق، ص ص 114 . 115.

[3] . سعد الله، مرجع سابق، ص 189.

الخاتمة

من خلال دراستنا للموضوع والاطلاع على مصادره ومراجعة حيثياته والبحث في ثناياه توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات نذكر منها:

. تسببت الثورة الجزائرية بقوتها وصمودها في اضطرابات سياسية واقتصادية خطيرة أسقطت العديد من حكومات الجمهورية الرابعة وازدادت الأزمة تفاقما وظهر ذلك في انقلاب 13 ماي 1958 وعودة الجنرال شارل ديغول إلى الحكم بفرنسا وقيام الجمهورية الخامسة بدعم المستوطنين الأوروبيين ومجموعة من العسكريين المتطرفين الذين رأوا شخص ديغول المنقذ للجزائر الفرنسية والقادر على إنهاء الثورة الجزائرية.

. تحكم المستوطنون الأوروبيون إلى حد كبير في توجيه السياسة الفرنسية حسب مصالحهم بهدف الاحتفاظ بالجزائر الفرنسية مهما كلف الأمر.

. تدخل الجيش في الأمور السياسية وتزايد نفوذه داخل المنظمات التي أنشأها وحولها إلى أداة تهدد الوحدة الوطنية الفرنسية، وهو ما جعل الجنرال، ديغول يقترح إبعاد الجيش عن السياسة.

. تميزت سياسة ديغول الاستعمارية بتعدد أوجهها وأساليبها إذ جمع بين سياسة الاغراء والاحتواء (مشروع قسنطينة . سلم الشجعان) إلى جانب القوة بأقصى الامكانيات (مخطط شال العسكري) وبين المناورة السياسية (مشروع تقرير المصير . مشروع الجزائر جزائرية) من أجل خنق الثورة والقضاء عليها.

. اعتراف الرئيس الفرنسي شارل ديغول في خطابه الذي ألقاه في 16 سبتمبر 1958 بحق الجزائر في تقرير مصيرها أثار غضب المتطرفين من المستوطنين والعسكريين وعبروا عن رفضهم وهو ما أدى إلى تدهور العلاقة وبداية المواجهة فكان أسبوع الحواجز أواخر جانفي 1960، مظاهرات 9 ديسمبر 1960 وصولا إلى انقلاب الجنرالات الفرنسيين.

. نجاح الثورة الجزائرية وانتصارات جبهة وجيش التحرير الوطني على الصعيد العسكري والسياسي جعلت آمال ديغول تنهار بالجزائر خاصة بعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي أثبتت للعدو مدى قوة التلاحم الشعبي وتعلقه بثورته وجيشها وباستقلاله التام، عندها اقتنع بفشل مخططاته وضرورة المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني.

. ارتكز الجنرال ديغول على الشعب الفرنسي ضد المتمردين من المستوطنين الأوروبيين والقادة العسكريين بإجرائه استفتاء 8 جانفي 1961 المتعلق بتقرير المصير للسكان في الجزائر.

. الثورة فرضت نفسها عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا وهذا انعكس سلبا على العلاقة بين باريس والجزائر وتحول الصراع من فرنسي جزائري إلى فرنسي فرنسي.

. انقلاب الجنرالات في الجزائر 22 أفريل 1961 كان رد فعل مباشر على سياسة الجنرال ديغول تجاه القضية الجزائرية واعلانه لبداية المفاوضات الجدية المباشرة وكذا تصريحاته الأخيرة في 11 أفريل 1961 بضرورة إنهاء الاستعمار، فهذه السياسة استسلاميه على حد تعبير قائد الانقلاب شال موريس، وتقود إلى استقلال الجزائر وضياع الجزائر فرنسية.

. تعثر الانقلاب وفشله كان لعدة أسباب منها أن قادة الانقلاب لم يكونوا قيد العمل فهم جنرالات متقاعدون لذلك لم يحظوا بالتأييد المطلق والولاء من قبل الجيش، إضافة إلى سوء التنظيم والتخطيط.

. الانقلاب وإن شكل في مدته الزمنية مرحلة قصيرة إلا أنه مثل صورة واقعية عن حالة الضعف التي أصابت المؤسسة العسكرية الفرنسية.

. إن اللجوء للتفاوض من طرف الاستعمار الفرنسي كان حتمية العمل الثوري ذلك أن الوصول إلى تلك المرحلة جاء بعد أن قدم الشعب الجزائري تحت قيادة جبهة التحرير الوطني تضحيات جسيمة كبدت الاستعمار الفرنسي خسائر في شتى المجالات وحتى على الصعيد الداخلي فقد وصل الأمر إلى تصدع الصف الفرنسي، وخارجيا بدأت فرنسا تفقد مكانتها وتعرضت إلى ضغوطات خاصة على مستوى منابر هيئة الأمم المتحدة.

. إن اتفاقيات إيفيان عبارة عن عمل تاريخي وسياسي مثالي مكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من تسوية النزاع مع الطرف الفرنسي، من دون التخلي عن المبادئ الأساسية للشعب الجزائري خاصة ما يتعلق بالوحدة الترابية ووحدة الأمة، وأنهت معاناة شعب بأكمله، بعد ما تمكن الوفد المفاوض الجزائري من افتكاك الاستقلال بكل جدارة، وإعادة السيادة الوطنية على أراضيها.

. أثبتت اتفاقيات مفاوضات إيفيان بجميع مراحلها مدى جدارة المفاوضين الجزائريين الذين لم ييأسوا أمام مناورات الحكومة الفرنسية ومراوغة ديغول فتصرفوا بكل حنكة إذ لم يكن أمر التفاوض سهلا واستغرق وقتا طويلا، وبالرغم من صعوبة مسيرة القادة نحو المفاوضات والعوائق التي تخللتها إلا أن جبهة التحرير الوطني كانت تعرف بدقة ما تريد الوصول إليه منذ الشروع في المفاوضات.

. إن منظمة الجيش السري نتيجة طبيعية للأسس الكاذبة التي قامت عليها أسطورة " الجزائر فرنسية "، فهي عصارة احتلال متعسف وعنيف، وخلاصة وجود استعماري غاشم استمر بالقوة واستمد شرعيته من القهر والإرهاب، لهذا كانت منظمة الجيش السري نموذجا منه، وصورة مطابقة له.

. إن مفاوضات منظمة الجيش السري مع جبهة التحرير الوطني ما هي إلا حلقة من سلسلة المناورات الأخيرة لرجل الجمهورية الخامسة ومستشاريه الذين حاولوا تجنيب فرنسا متاعب منظمة الجيش السري التي قررت استئناف عملياتها في فرنسا، كما أنها محاولة لاستدراك الضعف في الموقف الفرنسي بسبب أعمال هذه المنظمة، التي أحرقت كل الأوراق الرابحة ودمرت كل ضمانات اتفاق إيفيان ولا سيما منها القاعدة الديمغرافية.

. بالرغم من جل الخسائر التي تعرضت لها الجزائر بسبب نشاط منظمة الجيش السري إلا أن نشاطها هذا كان له جانب ايجابي بالنسبة للجزائريين والثورة الجزائرية، حيث ساهم في تقريب وجهات النظر بين الطرف الجزائري والفرنسي وتسريع سير المفاوضات والوصول إلى وقف إطلاق النار واستقلال الجزائر، كما كانت سببا في خروج المستوطنين من الجزائر.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: خطاب الجنرال ديغول 16 سبتمبر 1958

Discours sur l'autodétermination de l'Algérie, 16 septembre 1959

Depuis le commencement de l'année 1959, la pacification militaire s'est poursuivie en Algérie sous le commandement du général Challe. La mise en oeuvre du plan de développement économique et social, défini le 3 octobre 1958 à Constantine par le général de Gaulle, s'opère sous l'impulsion de M. Paul Delouvrier, Délégué général du gouvernement en Algérie. Mais aucun progrès n'a été accompli dans l'ordre d'une solution politique, la majorité des Européens d'Algérie réclamant ""intégration", alors que les chefs de l'insurrection revendiquent l'indépendance. Le général de Gaulle prononce un discours radiotélévisé par lequel il énonce le principe fondamental de sa politique à l'égard de l'Algérie: celui de l'autodétermination

L'unité nationale est ressoudée. La République dispose d'institutions solides et stables. L'équilibre des finances, des échanges, de la monnaie, est fortement établi. Par là même, la condition des Français et, d'abord, celle des travailleurs industriels et agricoles, échappe au drame de l'inflation et à celui de la récession. Sur la base ainsi fixée et à mesure de l'expansion nouvelle, on peut bâtir le progrès social et organiser la coopération des diverses catégories dont l'économie dépend, poursuivre la tâche essentielle de formation de notre jeunesse, développer nos moyens de recherche scientifique et technique. D'autre part, la Communauté est fondée, entre la France,

onze États d'Afrique et la République malgache. Enfin, au milieu d'un monde où il s'agit tout à la fois de sauvegarder la liberté et de maintenir la paix, notre voix est écoutée.

Pourtant, devant la France, un problème difficile et sanglant reste posé celui de l'Algérie. Il nous faut le résoudre. Nous ne le ferons certainement pas en nous jetant les uns aux autres à la face les slogans stériles et simplistes de ceux-ci ou bien de ceux-là qu'obnubilent, en sens opposé, leurs intérêts, leurs passions, leurs chimères. Nous le ferons comme une grande nation et par la seule voie qui vaille, je veux dire par le libre choix que les Algériens eux-mêmes voudront faire de leur avenir.

A vrai dire, beaucoup a été fait déjà pour préparer cette issue. Par la pacification, d'abord. Car rien ne peut être réglé tant qu'on tire et qu'on

égorge. A cet égard, je ne dis pas que nous en soyons au terme. Mais je dis qu'il n'y a aucune comparaison entre ce qu'était, voici deux ou trois ans, la sécurité des personnes et des biens et ce qu'elle est aujourd'hui. Notre armée accomplit sa mission courageusement et habilement, en combattant l'adversaire et en entretenant avec la population des contacts larges et profonds qui n'avaient jamais été pris. Que nos soldats, en particulier les 120 000 qui sont musulmans, aient fléchi devant leur devoir, ou bien que la masse algérienne se soit tournée contre la France, alors, c'était le désastre ! Mais, comme il n'en a rien été, le succès de l'ordre public, pour n'être pas encore imminent, se trouve désormais bien en vue. La deuxième condition du règlement est que tous les Algériens aient le moyen de s'exprimer par le suffrage vraiment universel. Jusqu'à l'année dernière, ils ne l'avaient jamais eu. Ils l'ont, à présent, grâce à l'égalité des droits, Collège unique, au fait que les communautés les plus nombreuses, celles des Musulmans, sont assurées d'obtenir dans tous les scrutins la grande majorité des élus. Ç'a été là un changement de la plus vaste portée; littéralement une révolution.

Le 28 septembre dernier, les Algériens ont, par référendum, adopté la Constitution et marqué leur intention que leur avenir se fasse avec la France. Le 30 novembre, ils ont élu leurs députés; le 19 avril, leurs Conseils municipaux ; le 31 mai, leurs sénateurs. Sans doute ne manque-t-il pas de gens pour prétendre que, dans la situation on se trouvaient les électeurs,

الملحق رقم 02: قانون استفتاء 8 جانفي 1961

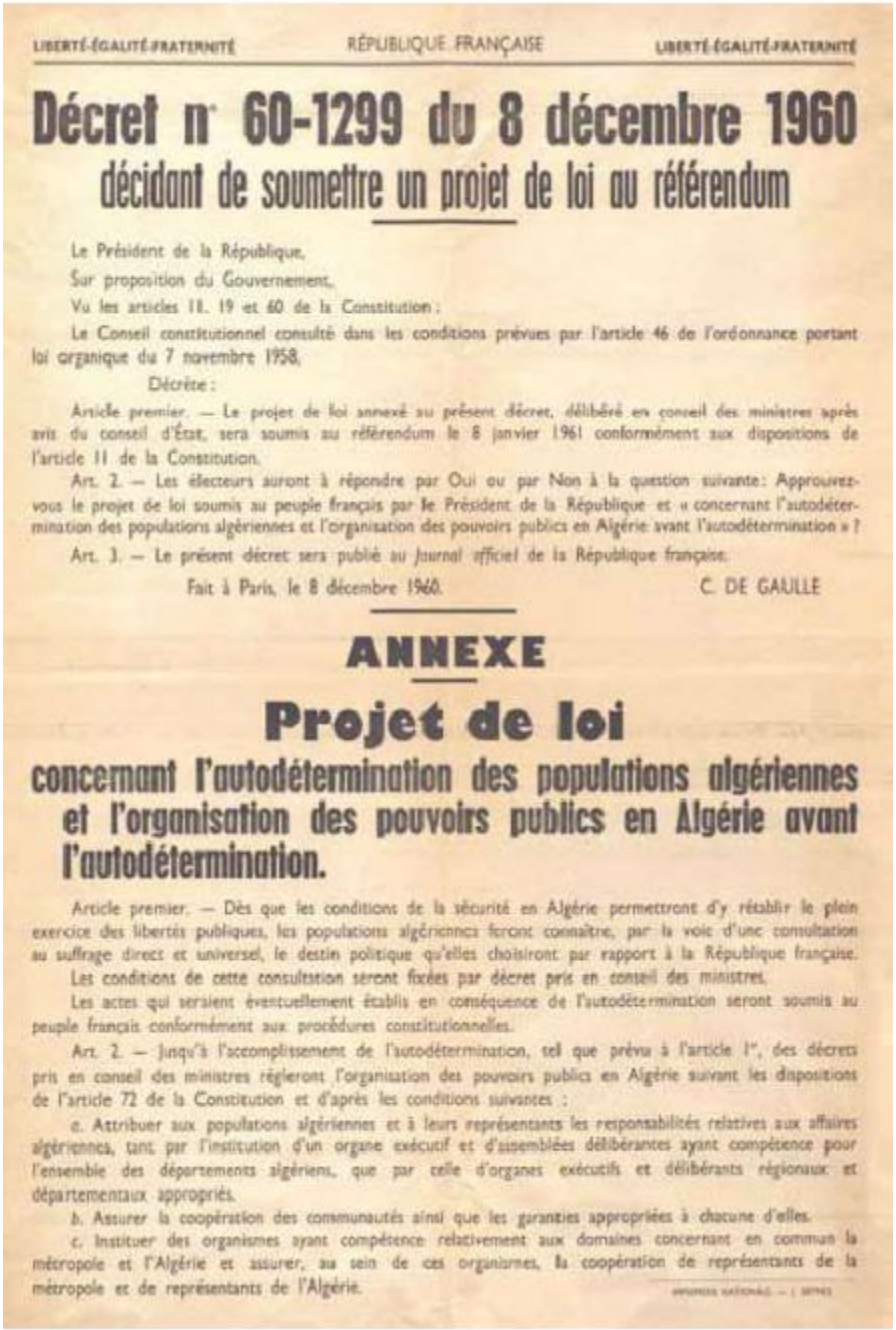

LIBERTÉ-ÉGALITÉ-FRATERNITÉ RÉPUBLIQUE FRANÇAISE LIBERTÉ-ÉGALITÉ-FRATERNITÉ

Décret n° 60-1299 du 8 décembre 1960

décidant de soumettre un projet de loi au référendum

Le Président de la République,

Sur proposition du Gouvernement,

Vu les articles 11, 19 et 60 de la Constitution ;

Le Conseil constitutionnel consulté dans les conditions prévues par l'article 46 de l'ordonnance portant loi organique du 7 novembre 1958,

Décrète :

Article premier. — Le projet de loi annexé au présent décret, délibéré en conseil des ministres après avis du conseil d'État, sera soumis au référendum le 8 janvier 1961 conformément aux dispositions de l'article 11 de la Constitution.

Art. 2. — Les électeurs auront à répondre par Oui ou par Non à la question suivante: Approuvez-vous le projet de loi soumis au peuple français par le Président de la République et « concernant l'autodétermination des populations algériennes et l'organisation des pouvoirs publics en Algérie avant l'autodétermination » ?

Art. 3. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel* de la République française.

Fait à Paris, le 8 décembre 1960. C. DE GAULLE

ANNEXE

Projet de loi

concernant l'autodétermination des populations algériennes et l'organisation des pouvoirs publics en Algérie avant l'autodétermination.

Article premier. — Dès que les conditions de la sécurité en Algérie permettront d'y rétablir le plein exercice des libertés publiques, les populations algériennes feront connaître, par la voie d'une consultation au suffrage direct et universel, le destin politique qu'elles choisiront par rapport à la République française.

Les conditions de cette consultation seront fixées par décret pris en conseil des ministres.

Les actes qui seraient éventuellement établis en conséquence de l'autodétermination seront soumis au peuple français conformément aux procédures constitutionnelles.

Art. 2. — Jusqu'à l'accomplissement de l'autodétermination, tel que prévu à l'article 1er, des décrets pris en conseil des ministres régleront l'organisation des pouvoirs publics en Algérie suivant les dispositions de l'article 72 de la Constitution et d'après les conditions suivantes :

a. Attribuer aux populations algériennes et à leurs représentants les responsabilités relatives aux affaires algériennes, tant par l'institution d'un organe exécutif et d'assemblées délibérantes ayant compétence pour l'ensemble des départements algériens, que par celle d'organes exécutifs et délibérants régionaux et départementaux appropriés.

b. Assurer la coopération des communautés ainsi que les garanties appropriées à chacune d'elles.

c. Instituer des organismes ayant compétence relativement aux domaines concernant en commun la métropole et l'Algérie et assurer, au sein de ces organismes, la coopération de représentants de la métropole et de représentants de l'Algérie.

L'exposition "le lot - et - Garonne a l'heure des accords d Evian" Edition revue et corrigée, septembre 2012.

الملحق رقم 03: خطاب الرئيس الفرنسي ديغول في 23 أفريل 1961

ملخص خطاب الرئيس الفرنسي ديغول في 23 أفريل 1961

Extraits de l'intervention radiodiffusée et télévisée du Général de Gaulle, lors du putsch des généraux à Alger le 23 avril 1961.

Un pouvoir insurrectionnel s'est établi en Algérie par un pronunciamento (1) militaire.

Les coupables de l'usurpation ont exploité la passion des cadres de certaines unités spécialisées, l'adhésion enflammée d'une partie de la population de souche européenne qu'égarent les craintes et les mythes, l'impuissance des responsables submergés par la conjuration militaire.

Ce pouvoir a une apparence: un quarteron de généraux en retraite (2). Il a une réalité: un groupe d'officiers, partisans, ambitieux et fanatiques. Ce groupe et ce quarteron possèdent un savoir-faire expéditif et limité. Mais ils ne voient et ne comprennent la nation et le monde que déformés à travers leur frénésie. Leur entreprise conduit tout droit à un désastre national.

Car l'immense effort de redressement de la France, entamé depuis le fond de l'abîme, le 18 juin 1940, mené ensuite jusqu'à ce qu'en dépit de tout la victoire fût remportée, l'indépendance assurée, la République restaurée ; repris depuis trois ans, afin de refaire l'Etat, de maintenir l'unité nationale, de reconstituer notre puissance, de rétablir notre rang au dehors, de poursuivre notre uvre outre-mer à travers une nécessaire décolonisation, tout cela risque d'être rendu vain, à la veille même de la réussite, par l'aventure odieuse et stupide des insurgés en Algérie. Voici l'Etat bafoué, la nation défiée, notre puissance ébranlée, notre prestige international abaissé, notre place et notre rôle en Afrique compromis. Et par qui? Hélas! Hélas! Par des hommes dont c'était le devoir, l'honneur, la raison d'être, de servir et d'obéir. (...)

Devant le malheur qui plane sur la patrie et la menace qui pèse sur la République, ayant pris l'avis officiel du Conseil constitutionnel, du Premier ministre, du président du Sénat, du président de l'Assemblée nationale, j'ai décidé de mettre en oeuvre l'article 16 de notre Constitution. A partir d'aujourd'hui, je prendrai, au besoin directement, les mesures qui me

paraîtront exigées par les circonstances. Par là même, je m'affirme, pour aujourd'hui et pour demain, en la légitimité française et républicaine que la nation m'a conférée, que je maintiendrai, quoi qu'il arrive, jusqu'au terme de mon

mandat ou jusqu'à ce que me manquent, soit les forces, soit la vie, et dont je prendrai les moyens d'assurer qu'elle demeure après moi.

Françaises, Français ! Voyez où risque d'aller la France, par rapport à ce qu'elle était en train de redevenir.

Françaises, Français ! Aidez-moi!

(Source: Message radiotélévisé du chef de l'Etat à la nation, 23 avril 1961.Discours et Messages, tome V.)

الملحق رقم 04: منشور لمنظمة الجيش السري

الاتحاد المقدس تم ،جبهة المقاومة توحدت

أيها الفرنسيون من جميع الأصول:

إن الساعة الأخيرة لفرنسا بالجزائر هي آخر ساعة لفرنسا في العالم، وآخر ساعة للغرب. اليوم كل شيء جاهز كي يضيع أو ينجو، كل مرهون بإرادتنا، كل بالجيش الوطني .

نحن ندرك أن المعركة الفاصلة قربت ونعرف أن الانتصار في معركتنا هذه يتطلب الوحدة الشاملة والانضباط التام .

وكذلك قررت كل الحركات الوطنية وتنظيماتها المقاومة دمج قواهم ومجهوداتهم في حركة مقاومة واحدة هي: منظمة الجيش السري Organisation Armée Secrète

أيها الجزائريون بجميع أصولكم بكفاحكم من أجل الجزائر فرنسية، فإنكم تكافحون من أجل حياتكم وشرفكم ومستقبل أبنائكم تشاركون في الحركة الكبرى للتجديد الوطني، وفي الكفاح ستتبعون أوامر منظمة الجيش السري فقط.

تأكدوا أننا سنواجه أسلحتنا جميعا، ضد التخلي عن الجزائر وإن الانتصار مضمون إذا عرفنا كيف ننالـه في الهدوء والثقة، كلنا واقفون، كلنا جاهزون، كلنا موحدون.

تحيا فرنسا: منظمة الجيش السري « Organisation Armée Secrète, OAS »

دحمان تواتي، المرجع السابق، ص ص 684 . 882.

الملحق رقم 05: البث السري لمنظمة الجيش السري المؤرخ في 17 جوان 1962 على الثامنة مساء

إليكم هذا الإعلان الهام من قيادة منظمة الجيش السري:

" ابتداء من اليوم 17 جوان على الساعة الواحدة زوالا كنتيجة لسلسلة من اللقاءات التي شاركت فيها منظمة الجيش السري وجبهة التحرير بحضور مبعوثها العام الدكتور مصطفاي توصلوا إلى هذا الاتفاق بين الجزائريين: " القيادة العامة لمنظمة الجيش السري تعطي الأوامر منذ اليوم وابتداء من منتصف الليل، بإيقاف العمليات والتدمير مع البقاء في يقظة تامة، لأننا خدعنا بما فيه الكفاية بالمناورات التي نعرفها ".

"منظمة الجيش السري باسم الأوروبيين، مستعدة للدخول من المسار الذي فتح متمسكين بتعهدنا فليتمسك الطرف الأخر بتعهداته، لهذا فان الهجرة الجماعية والأرض المحروقة تفسح المجال للنشاطات المبدعة والأخوية بدون تفرقة عنصرية ولا دينية سنبني جميعا مستقبل الجزائر.

بالنسبة لثعلب الصحراء فان القداحة لا تشغل هذا المساء من عند 320 إلى 460، 465 المسابح يجب أن تبقى مليئة "

دحمان تواتي، المرجع السابق، ص 454.

الملحق رقم 06: هيكلة منظمة الجيش السري

سعدي بوزيان، منظمة الجيش السري OAS في الجزائر خلال ثورة التحرير من النشأة إلى السقوط، مجلة الراصد، العدد 2، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 16.

الملحق رقم 07: الجنرال ديغول

رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية. ..، المرجع السابق، ص 544.

الملحق رقم 08: الجنرالات المتمردون في 22 أفريل 1961

الجنرالات المتمردون في أبريل 1961 من اليمين، شال، صالان، جوهو، زيلر

مسعود عثماني، المرجع السابق، ص 670.

الملحق رقم 09: انقلاب 22 أفريل 1961

La Croix

DERNIÈRE ÉDITION PARIS

COUP D'ETAT MILITAIRE A ALGER

DIRIGÉ PAR LES GÉNÉRAUX SALAN, CHALLE, JOUHAUD ET ZELLER

DES UNITÉS DE PARAS OCCUPENT LES BATIMENTS PUBLICS

MM. Morin, Baron et le général Gambiez mis sous surveillance

LES CHEFS DU PUTSCH PROCLAMENT L'ETAT DE SIÈGE ET CRÉENT UN TRIBUNAL MILITAIRE SPÉCIAL

Oran et Constantine ne suivent pas le mouvement

L'HISTOIRE NE SE RENOUVELLE PAS

Una falla

انقلاب 22 أفريل 1961م قادة الانقلاب

مسعود عثماني، المرجع السابق، ص 669.

قائمة المصادر والمراجع

1 . المصادر

أ . اللغة العربية

1 . بن خدة بن يوسف، إتفاقيات إيفيان . نهاية حرب التحرير في الجزائر، تعريب لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2022.

2 . بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة . مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، ط 2، دار الأمة، الجزائر، 2000.

3 . دحلب سعد، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

4 . ديغول شارل، مذكرات الأمل، التجديد 1958 . 1962، ط 1، ترجمة سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971.

5 . قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 2، دار البعث، قسنطينة، 1991.

6 . قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 3، دار العثمانية، الجزائر، 2013.

7 . ملاح عمار، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2004.

ب . اللغة الأجنبية

1 - André Zeller, soldat perdus, Edition, perrin, Paris, 1977.

2 - Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre: L'aurore, Edition Garnier frères, paris, 1980.

3 - Massu jacques, le torrent et la digue, plon, Paris, 1972.

4 - Maurice Challe, Noter Révolte, Edition presses de la cité, paris, 1968.

ج . الجرائد

1 . المجاهد، العدد 40، 16 أفريل 1959.

2 . المجاهد، العدد 60، 25 جانفي 1960.

3 . المجاهد، العدد 8، 12 سبتمبر 1960.

4 . المجاهد، العدد 85، 19 ديسمبر 1960.

2 . المراجع

أ . اللغة العربية

1 . أجيرون روبير شارل، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة وتحقيق عيسى عصفورة، ج 2، منشورات عويدة، بيروت، 1982.

2 . إحدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954 . 1962، ط 1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

3 . ازغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1954 . 1962، دار هومه، الجزائر، 2005.

4 . بديدة لزهر، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الافريقية، ط 1، دار السبيل، الجزائر، 2009.

5 . بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

6 . بلعباس محمد، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

7 . بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان، الجزائر، 2012.

8 . بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية إلى غاية الاستقلال، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

9 . بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958 . 1962 سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012.

10 . بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ط 2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

11 . تواتي دحمان، منظمة الجيش السري ونهاية الارهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1961 . 1962، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، 2008.

12 . حماميد حسينة، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954 . 1962، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007.

13 . حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001.

14 . خيضر إدريس، البحث في تاريخ الجزائر الحديث، ج 2، دار الغرب، الجزائر، 2006.

15 . الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر 1954 . 1962، ج 2، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

16 . سعد الله أبو القاسم، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830 . 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007.

17 . سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960 . 1961، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

18 . شريط عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1962، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2010.

19 . طلاس مصطفى، الثورة الجزائرية، طبعة خاصة بدار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

20 . عباس محمد، في كواليس التاريخ (3) دوغول والجزائر، أحداث . قضايا . شهادات، دار هومة، الجزائر، 2007.

21 . عثماني مسعود، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013.

22 . العسلي بسام، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية . جهاد الشعب الجزائري، دار الرائد، الجزائر، 2010.

23 . العقاد صلاح، الجزائر المعاصرة، مكتبة الاسكندرية للنشر والتوزيع، مصر، د ت.

24 . عمرانى عبد المجيد، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، د ت.

25 . قنان جمال، إشكالية تطورات وتوسع الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.

26 . قندل جمال، خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية، 1957 . 1962، ط 1، دار الضياء، الجزائر، 2006.

27 . لونيسي رابح، بلاح بشير، وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 . 1989، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

28 . موريس وايس، مظاهرات 11 ديسمبر 1960، ديان بيان فو السياسي التحرير، ترجمة منتهى قبيسي، تحقيق دحو جربال، السلسلة الصغرى، الجزائر، 2012.

39 . مياسي إبراهيم، مقتبسات من تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2012.

30 . الميلي محمد، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة للنشر، الجزائر، 1984.

31 . نجادي بوعلام، الجلادون 1830 . 1962، ترجمة محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2006.

32 . يوسفي محمد، منظمة الجيش السرى ونهاية الثورة الجزائرية، ترجمة عبد الحميد بوحلة، موفم للنشر، الجزائر، 2011.

ب . اللغة الأجنبية

1 - jacques Rouvière, le putsch D'Alger, Edition France Empire, Paris, 1976.
2 - Hamouma Hocine, les enfants de décembre, ENAG, Alger, 2000.

3 - Horne Alistair, A Savage war of peace Algeria (1954 - 1962), Macmillan, London, 1977.
4 - Stora Benjamin, Histoire de la guerre d'Algérie 1954 - 1962, Repérés, Editions la Découverte, paris, 2004.

5 - Stora Benjamin, le mystère de Gaulle, Editions Robert Laffont, paris, 2009.

3 . المجلات

1 . بختي عبد الناصر، لعباسي محمد، نشاط منظمة الجيش السري الفرنسية في مدينة وهران وانعكاساته 1961 . 1962، مجلة عصور الجديدة، صنف ج، المجلد 10، العدد 2، جوان 2020.

2 . بليل محمد، المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960 . 1961، على ضوء وثائق أرشيفية، الحوار المتوسطي، المجلد 9، العدد 1، مارس 2018.

3 . بن موسى محمد، سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة الجزائرية 1956 . 1958، مجلة قضايا تاريخية، العدد 2، الجزائر، 2016.

4 . بورغدة رمضان، عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان وتقرير المصير وتأثيرهما على الثورة الجزائرية، حوليات العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 2، قالمة، 2008.

5 . بوعزة بوضرساية، سياسة ديغول تجاه الثورة التحريرية الجزائرية 1958 . 1962، مجلة تاريخ المغرب الإسلامي، مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ، المجلد2، العدد 1، 2016.

6 . بوعزيز يحي، ملامح من ثورة الأول نوفمبر ومواقف ديغول اتجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960، مجلة الأصالة، العدد 73 . 74، الجزائر، أكتوبر 1979.

7 . حجازي مصطفى، مدينة سيدي بلعباس واللفيف الأجنبي، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 1، الجزائر، جانفي . ديسمبر 2007.

8 ـ حداد سارة، مآلات انقلاب 13 ماي 1958 الوضع الداخلي للجزائر ما بين 1957 . 1960، مجلة الفكر، المجلد السادس، العدد 2، الجزائر، ديسمبر 2022.

9 . حمري ليلى، الهيئة التنفيذية المؤقتة في مواجهة مشكل منظمة الجيش السرى (OAS) بالجزائر (مارس . جوان 1962)، مجلة الخلدونية، المجلد 9، العدد 2، 1 ديسمبر 2016.

10 . حيفر مريم، السبتي غيلاني، مشروع تقرير المصير سنة 1959 وموقف المستوطنين منه، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد 2، باتنة، الجزائر، ديسمبر 2019.

11 . رحماوى عيسى، الذكرى الواحدة والخمسون لمظاهرات 11 ديسمبر 1960، تلاحم الشعب مع ثورته . نهاية الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر، مجلة أول نوفمبر، العدد 176، الجزائر، 2011.

12 . الزبيري محمد العربي، انعكاسات الثورة الجزائرية على سياسة الجنرال ديغول، مجلة الذاكرة، العدد 6، الجزائر، نوفمبر 2000.

13 . سعدوني بشير، ديغول والثورة الجزائرية، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد1، العدد 4، الجزائر، 2014.

14 . غريس مبروك، نايت قاسي إلياس، المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1956 . 1962 من خلال الكتابات الجزائرية والفرنسية والوثائق الأرشيفية السويسرية، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 5، العدد 2، 2021.

15 . قنطارى محمد، مظاهرات ديسمبر 1960 أسبابها، وقائعها، نتائجها، مجلة المصادر، العدد 3، الجزائر، 2000.

16 . لعوج نصر الدين، مكانة قرار19 سبتمبر 1958 في مسار ومصير الثورة الجزائرية، مجلة الناصرية، المجلد 9، العدد 1، جوان 2018.

17 . لونيسي رابح، منظمة الجيش السري وارهابها في تاريخ الجزائر، مجلة عصور، العدد 22 . 23، جويلية . ديسمبر 2014.

18 . المجالي غيث طلال فايز، تعديل الدستور وأثره على سلطات النظام السياسي . الجمهورية الفرنسية الخامسة نموذجا، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 12، عدد 3، جويلية 2020.

19 . مراومية أحمد، علاوي فضيلة، اهتمامات الإعلام السويسري بنشاط منظمة الجيش السري في الجزائر 1961 . 1962، دراسة تحليلية في جريدة La Sentinelle اليسارية، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، المجلد 7، العدد 4، فيفري 2024.

20 . مقنوش كريم، جرائم المنظمة المسلحة السرية (OAS) في الجزائر، المصادر، المجلد 6، العدد 9، جوان 2004.

21 . نايت قاسي إلياس، الوضع السياسي للجزائر 1960 . 1961، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مجلد 2، العدد 3، الجزائر، 2014.

22 . يخلف الحاج عبد القادر، المفاوضات الفرنسية الجزائرية، مجلة عصور، رقم 19 ـ 20، نوفمبر 2015.

4 . القواميس والموسوعات

أ . اللغة العربية

1 . البيطار فراس، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج 2، دار أسامة، الأردن، 2002.

2 . تميم آسياء، الشخصيات الجزائرية (100 شخصية)، دار المسك النشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

3 . شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية 1954 . 1962، دار القصبة، الجزائر، 2007.

4 . الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج1 ،ط 1، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1991.

5 . الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج3، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1999.

6 . مرتاض عبد المالك، دليل مصطلحات الثورة الجزائرية 1954 . 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2001.

7 . مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج1، دار رواد النهضة، لبنان، 1994.

8 . مقلاتي عبد الله، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط 1، قسنطينة، الجزائر، 2009.

ب . اللغة الأجنبية

1 - courrier Yves, la guerre d'Alger Dictionnaire et document, Tom 5, Editions et le diffusion, paris, 2001.

2 - petit Larousse, librarie Larousse, paris, 1980.

5 ـ الرسائل الجامعية

1 - بركاوى خولة، لوصيف سعاد، المناورات الديغولية لإجهاض ثورة التحرير الجزائرية من خلال مشروع قسنطينة وسلم الشجعان 1958 . 1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017.

2 . بشرير وهيبة، القضية الجزائرية بين سياسة ديغول والمستوطنين 1958 . 1962، أطروحة دكتوراه تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر أبو القاسم سعد الله، 2016 . 2017.

3 . بن إبراهيم جميلة، استراتيجية ديغول وأساليبه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية 1958 . 1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 . 2013.

4 . بن شرقي حليلي، مخطط شال وردود فعل الثورة الجزائرية 1959 . 1960 م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2014 . 2015.

5 . بوهتاف يزيد، مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954 . 1962، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013.

6 ـ حداد سارة، انقلاب جنرالات فرنسا 21 أفريل 1961 وانعكاساته على الوضع في الجزائر وفرنسا، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2016 - 2017.

7 ـ حماميد حسينة، المنظمة العسكرية السرية الفرنسية في الجزائر 1961 - 1962، أطروحة دكتوراه، تخصص التاريخ المعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006 - 2007.

8 ـ داعي محمد، الأقليات الأوروبية في الجزائر ما بين 1945 ـ 1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة إلياس جيلالي، سيدي بلعباس، 2014 ـ 2015.

9 ـ دليوح عبد الحميد، مظاهرات 11 ديسمبر 1960 وآثارها على الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004 ـ 2005.

10 ـ رموم محفوظ، الثورة الجزائرية من خلال الصحافة الليبية 1954 ـ 1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011 ـ 2012.

11 ـ سعيدان عبير، منظمة الجيش السري OAS نشاطها الإرهابي في الجزائر 1961 . 1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة تاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 . 2013.

12 ـ صندوق الزهرة نسرين، العكة زهرة، تداعيات المشاريع الديغولية على مسار الثورة التحريرية 1958 . 1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2023 . 2024.

13 ـ هاشم كوثر، الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية 1955 . 1962، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ عام، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016 . 2017.

الفهارس

فهرس الأعلام

.أ.	.ب.
أرغود : 54 . 56 . 65 . 74 آليري : 91 أورتيز : 38 . 39 أوليفي لونغ : 48 . 78	بروفي : 58 بن بلة : 80 بن خدة : 82 بن طوبال : 85 . 86 بن يحي : 77 . 83 . 85 . 86 بوعلام الباشاغا : 74 بومنجل : 48 . 77 . 78 بيار لافون : 35 بيريز : 60 . 72 . 73 بيغو : 53 . 58
.ج.	.د.
جاك سوستال : 41 . 51 جورج بومبيدو : 48 . 78 . 79 جورج بيدو : 34 . 38 جون غراسيو : 24 جون موران : 56 جون ماري تيني : 93 جوهو : 50 . 53 . 61 . 62 . 65 . 72 . 73 . 84 . 92 . 93	دحلب : 83 . 85 . 86 دوغالدر : 60 . 72 . 73 . 92 دولوس : 48 . 78 . 83 . 85 دولوفريي : 15 . 39 دوماركي : 39 ديغول : 7 . 8 . 9 . 10 . 11 . 12 . 13 . 14 . 15 . 16 . 17 .....
.ر.	.ز.
رضا مالك : 83 . 85 . 86 روجي موريس : 77 روبير لاكوست : 11	زيلر : 50 . 53 . 56 . 61 . 62 . 65 . 72 . 73

. س .	. ش .
سارجان : 55 . 60 . 74 . 81	شاتو جوبير : 73
سانت مارك : 55	شايي : 83 . 85 . 86
سوزيني : 38 . 39 . 56 . 60 . 69 . 70 . 72 . 73 . 82 . 91	شوفالي : 93
. ص .	**. ط .**
صالان : 8 . 11 . 12 . 22 . 50 . 56 . 60 . 61 . 62 . 65 . 70 . 72 . 73	الطيب بولحروف : 48 . 78
صغير مصطفاوي :85 . 86	
. ع .	**. غ .**
عبد الرحمان فارس : 13 . 87 . 92 . 93	غارد : 54 . 72 . 73 . 92
عز الدين : 90 . 91	غاردي : 54 . 56 . 58 . 65 . 72
	غامبياز : 23 . 55 . 58
	غودار : 54 . 65 . 72 . 73
. ف .	**. ك .**
فرانكو : 70	كاستين : 77
فرحات عباس : 21 . 29 . 44 . 66 . 82	كريبان : 41
فيليكس غايار : 8	كريم بلقاسم : 80 . 85 . 86 . 87
. ل .	**. م .**
لاغايارد : 36 . 37 . 38 . 39 . 69 . 70 . 71 . 74	ماتون : 77
لونيو : 25	ماسو : 11 . 24 . 35 . 36 . 37 . 38 . 74
لويس جوكس : 49 .79 . 80 . 81 . 83 . 85 . 86 . 87	محمد حقيقي بن عمر : 77
	محمد يزيد : 85 . 86
	مصالي : 49
	مصطفاوي شوقي : 94
	موريس شال : 22 . 23 . 24 . 25 . 29 . 30 . 27 . 37 . 39 . 41 . 50 . 51 . 52 . 53 . ....
	ميشال دوبري : 33 . 40 . 59

فهرس الأماكن

. أ . إسبانيا : 39 . 69 . 70 . 71 . 74 . 83 ألمانيا : 66 إيفيان :49 . 53 . 77 . 81 . 82 . 83 . 84 . 88 . 89 . 90 . 92 . 98	. ب . باريس : 10 . 12 . 13 . 19 . 20 . 39 . 40 . 47 . 52 . 53 . 57 . ..... بال : 83 بريطانيا : 66 البليدة :24 . 42 . 54 . 58 . 74
. ت . تونس : 18 . 19 . 66 . 79	. ج . الجزائر : 8 . 9 . 10 . 11 . 12 . 13 . 14 . 15 . 16 ..... الجزائر العاصمة : 37 . 38 . 42 . 55 . 56 . 58 . 65 . 71 . 75 . .....
. ر . الرباط : 19	. س . سعيدة : 85 سويسرا : 48 . 79
. ط . طرابلس : 82	. ع . عنابة : 25 . 42 . 54 . 88 . 94
. ف . فرنسا : 7 . 8 . 9 . 10 . 13 . 14 . 16 . 17 . 18 . 19 . 20	. ق . قسنطينة : 15 . 18 . 73
. ل . لوسارن : 48 . 78 لوغران : 81 لي روس : 85	. م . مدريد : 69 . 70 . 72 مولان : 77 . 78
. ن . نيوشاتيل : 48	. و . وجدة : 85 وهران : 35 . 42 . 56 . 58 . 62 . 65 . 70 . 71 . 73 . 75 . .....

فهرس المحتويات

شكر وعرفان .....

إهداء .....

قائمة المختصرات .....

مقدمة ..... أ . د

الفصل الأول: ظروف انقلاب الجنرالات في الجزائر 22 أفريل 1961 6

أولا: تمرد 13 ماي 1958 وعودة ديغول 7

ثانيا: استراتيجية ديغول للقضاء على الثورة (1958 . 1962) 12

1 . مشروع قسنطينة 3 أكتوبر 1958.....15

2 . مشروع سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958 19

3 . مخطط شال.....22

4 . تقرير المصير 16 سبتمبر 1959.....30

ثالثا: ردود الفعل اتجاه سياسة ديغول 35

1 . أسبوع الحواجز 23 جانفي . 1 فيفري 1960.....35

2 . اضراب ومظاهرا ت ديسمبر 1960 41

الفصل الثاني: دوافع ومصير انقلاب الجنرالات أفريل 1961 45

أولا: دوافع انقلاب الجنرالات الأربعة 46

1 . استفتاء 8 جانفي 1961.....46

2 . المفاوضات مع جبهة التحرير 48

3 . تصريح ديغول 11 أفريل 1961.....50

ثانيا: التحضير وسير الانقلاب 52
1 . التخطيط والتحضير 52
2 . سير أحداث الانقلاب 53
ثالثا: مصير الانقلاب وردود الفعل..... 60
1 . فشل الانقلاب 60
2 . أسباب فشل الانقلاب 62
3 . الاجراءات المتخذة ضدّه..... 64
4 . ردود الفعل عن الانقلاب 65
الفصل الثالث: تداعيات انقلاب 22 أفريل 1961..... 68
أولا: تشكل منظمة الجيش السري OAS 69
1 . ظروف ميلاد منظمة الجيش السري 69
2 . قيام منظمة الجيش السري الثانية بالجزائر 71
3 . أهداف منظمة الجيش السري 74
ثانيا . المفاوضات الجزائرية الفرنسية وموقف منظمة الجيش السري 76
1 . البدايات الأولى للمفاوضات الرسمية الجزائرية الفرنسية..... 76
2 . مساعي منظمة الجيش السري لعرقلة سير المفاوضات الجزائرية الفرنسية 80
3 . توقيع اتفاقيات إيفيان وإعلان وقف إطلاق النار 86
ثالثا: محاولات منظمة الجيش السري تعديل ومراجعة اتفاقيات إيفيان 87
1 . نشاط المنظمة بعد اتفاق وقف إطلاق النار 87
2 . ردود الفعل تجاه نشاط منظمة الجيش السري 90

3 . التفاوض بين منظمة الجيش السري والهيئة التنفيذية للحكومة المؤقتة 92

الخاتمة 97

قائمة الملاحق 101

قائمة المصادر والمراجع..... 113

الفهارس 122

الملخص 129

الملخص

بوصول الجنرال ديغول إلى الحكم بعد انقلاب 13 ماي 1958 اعتقد انصار الجزائر فرنسية أنهم حققوا حلمهم في الحفاظ على الجزائر ومصالحهم فيها لكن نجاح الثورة وانتصارها سياسيا وعسكريا، وداخليا وخارجيا أفشلت مخططات ديغول ما جعله ينتهج الحل السلمي من خلال التخلي عن فكرة الجزائر فرنسية، فطرح مبدأ تقرير المصير 16 سبتمبر 1959 الذي أثار المستوطنين فكان أول تمرد علني في جانفي 1960 ضد سلطة باريس، تلتها مظاهرات ديسمبر 1960 التي خرج فيها أوروبيو الجزائر ثم التحق الجزائريون للمناداة باستقلال الجزائر، فأكدت هذه الأحداث أن مصلحة فرنسا تكمن في انهاء هذا النزاع الذي هدد وحدتها القومية والسبيل الوحيد لذلك هو التفاوض مع جبهة التحرير الوطني. الشيء الذي رفضه المستوطنون وقادة الجيش في الجزائر وتجلى ذلك من خلال انقلاب 22 أفريل 1961 بقيادة الجنرالات الأربعة شال، صالان، جوهود وزيلر الذي انتهى بالفشل بعد أربعة أيام وميلاد منظمة الجيش السري التي فشلت كل محاولاتها لعرقلة سير المفاوضات

الكلمات المفتاحية

ديغول، انقلاب 13 ماي 1958، الجزائر فرنسية، تقرير المصير، التفاوض، انقلاب الجنرالات الأربعة، منظمة الجيش السري.

Abstract

Following General Charles de Gaulle’s rise to power after the coup of May 13, 1958, advocates of 'French Algeria' believed they had realized their dream of preserving Algeria and safeguarding their interests. However, the political and military triumphs of the Algerian Revolution, both internally and externally, thwarted de Gaulle’s plans. This compelled him to pursue a peaceful resolution by abandoning the notion of 'French Algeria' and proposing the principle of self-determination on September 16, 1959.

This decision provoked the settlers, triggering the first open rebellion against Paris in January 1960. This was followed by the demonstrations of December 1960, in which European settlers initially took to the streets, only for Algerians to join them to demand Algerian independence. These events underscored that France’s best interest lay in ending a conflict that threatened its national unity, and that the only viable path was to negotiate

with the FLN. This approach was rejected by the settlers and military leaders in Algeria, culminating in the failed coup of April 22, 1961, led by the four generals: Maurice Challe, Raoul Salan, Edmond Jouhaud, and André Zeller. Despite its collapse after four days, it led to the birth of the OAS (Secret Army Organization), whose subsequent attempts to obstruct the negotiations ultimately failed.

Keywords: Charles de Gaulle, The Coup of May 13, 1958, French Algeria, .Self-Determination, Negotiations, The Four Generals' Coup, The OAS